المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

2021-2020

الرهان الصعب

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1443 هـ – 2022 م

All Rights Reserved

مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي

العراق – بغداد

هاتف: 009647901508870

E_mail: al_hashme74@yahoo.com

www.alhashme.com

جميع الحقوق محفوظة

فإنه لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات

أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال

دون إذن خطي مسبق من الناشر

الإخراج والإشراف الفني وتصميم الغلاف: أماني مخلص

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2021-2020

الرهان الصعب

الهيئة العلمية للمؤشر الوطني

د.منتصر العيداني
د.عماد الشيخ داود
د.سلام جبار شهاب
د.فلاح الزهيري
د.سعاد مقداد الاسدي
أ.هاشم الركابي

د.عادل البديوي
د.منعم فميس مخلف
د.علي طاهر الحمود
د.عبدالعزيز العيساوي
د. حسين عباس مهنا

	المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020-2021		Economist Democracy Index 2020		Freedom House 2021	
Country	Score	Regime type	Score	Regime type	Score	Status
Iraq	3.8	سلطوي جزئيا	3.62	Authoritarian	29	Not Free

جمهورية العراق
رقم الإيداع لدى دائرة الكتب والوثائق
(3643/2021)

321 /8
ع 941 العيداني، منتصر
المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020/ 2021 (الرهان الصعب)، منتصر العيداني وآخرون
بغداد : مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2022
128 ص ، 24*17 سم
1 – الديمقراطية – العراق – أ –
م . و
3643 / 2021
الترقيم الدولي 978-992-290-6898

المقدمـــــــة

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020 – 2021

(الرهان الصعب)

	المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020-2021		Economist Democracy Index 2020		Freedom House 2021	
Country	Score	Regime type	Score	Regime type	Score	status
Iraq	3.8	سلطوي جزئيا	3.62	Authoritarian	29	Not Free

يستند المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020-2021 الى أبحاث ميدانية شملت (12) محافظة عراقية هي : (بغداد، نينوى، البصرة، السليمانية، ذي قار، بابل، أربيل، الانبار، ديالى، كركوك، صلاح الدين، النجف)

نبذة عن مركز حوكمة للسياسات العامة (GCPP)

"حوكمة" مؤسسة بحثية ومركز من مراكز التفكير (**Think Tank**) ، ترعى جهود الابداع الريادي بما يخدم بناء دولة القانون والمؤسسات، يتركز نشاط "حوكمة" في مضمار تحليل و صنع السياسات العامة ، بهدف الاسهام في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي في العراق، اعتمادا على مبادئ الحكم الرشيد.

عمل مركزنا منذ تأسيسه على اقامة انشطة متنوعة في بغداد و العديد من محافظات العراق حول مختلف القضايا الاستراتيجية على الاصعدة الوطنية والمحلية، و قدم اوراق سياساتية، وابحاث نوعية، اعدتها فرق بحثية اكاديمية متخصصة، واستطاع بناء مجموعات عمل من المتخصصين والناشطين في مختلف المجالات والقضايا، على مختلف المستويات، بغية تجسير العلاقة بين من يملكون الافكار الابداعية، وبين اصحاب المصلحة، وصناع السياسات.

للاطلاع على نشاطاتنا يرجى زيارة الموقع الالكتروني للمركز ادناه:

http://www.iqgcpp.org /

ومراسلتنا على البريد الالكتروني للمركز :

governancecenter82@gmail.com

الديمقراطية في العراق : الرهان الصعب

تمهيد

ان مسار التجربة الديمقراطية في العراق على مدى ثمانية عشر عام الماضية، افضى تدريجيا الى تآكل الثقة بين المواطن و العملية السياسية كما رصدته المؤشرات العالمية، ودلت عليه نتائج المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق للاعوام المتتالية. وكان ذلك بسبب الاخفاق الواسع للاداء السياسي للنظام، و تعثر المؤسسات الديمقراطية في انجاز مهامها على الصعيدين الوطني والمحلي، الامر الذي اسهم في الفشل في تقديم الخدمات العامة، وتحقيق الاستقرار الامني، مترافقا مع وناجما عن الفساد واسع الانتشار.

تلك العوامل اججت الاحتجاجات الشعبية لتصل ذروتها في انتفاضة اكتوبر عام 2019 التي عبرت عن رؤى و اولويات مختلفة، فقد اعتبر التمثيل العرقي والطائفي الذي كان محور اهتمام النظام السياسي العائق الاكبر من وجهة نظر الجماهير لاسيما الشباب في اقامة نظام ديمقراطي يتمتع بالكفاءة و الفاعلية و الشمولية، لذا فأن مطالب الحركة الاحتجاجية تمحورت في الاصلاح السياسي و مكافحة الفساد.

ان المهمة الاكبر في تحقيق مطالب الاصلاح تتمثل في انتاج تمثيل شعبي حقيقي عبر انتخابات عامة حرة نزيهة مدخلا لتحقيق التغيير الجوهري في العملية السياسية.

وبالرغم من اعتراف القوى السياسية جزئيا بالفشل، و استجابة النظام السياسي للضغوط الجماهيرية من خلال استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي و تشكيل حكومة "مؤقتة" بقيادة السيد مصطفى الكاظمي، وتغيير عدد من القوانين الخاصة بالانتخابات (قانون المفوضية، قانون انتخابات مجلس النواب)، و الادارة الانتخابية، وتحديد موعد للانتخابات المبكرة في اكتوبر القادم، و تسجيل نحو 3500 شخص أسماءهم كمرشحين في انتخابات أكتوبر المقبل، الا ان اجراء انتخابات قادرة على احداث تغيير هيكلي يتيح الاصلاحات الشاملة يواجه تحديات حقيقية.

ابرز تحديات الاصلاح السياسي استعادة الدولة لاحتكار السلاح، وفرض سلطتها بإنفاذ القانون، واظهار خطوات جدية و ملموسة في مكافحة الفساد.

اذ يشار الى ان العديد من الناشطين و الاعلاميين و المدافعين عن حقوق الانسان في العراق لازالوا يواجهون مخاطر حقيقة بسبب دفاعهم عن الحريات الاساسية ومكافحة الفساد، وهو ما ادى الى وقوع استهدافات عديدة اودت بعضها بحياة عدد من الناشطين.

اتخذت الحكومة العراقية الحالية عدداً من الخطوات في مجال مكافحة الفساد، والقبض على عدد من المتهمين باغتيال الناشطين، و تهيئة مستلزمات العملية

عليه جاء المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق وسط اجواء الترقب واختبار الثقة في قدرة الحكومة على تلبية متطلبات اجراء الانتخابات المعبرة عن رؤية التغيير و استحقاقاته، وبين التحديات الكبيرة من قبل جانب من الفاعلين والبنى الهيكلية للنظام التي ترسخت الياتها و مصالحها الداخلية و الخارجية طيلة فترة الثمانية عشر عاما الماضية للحيلولة دون خسارة مراكزها الرئيسية. وهو صراع قد يمتد خارج مسارات العملية السياسية اذا لم ينجح النظام في ادارة التوازنات و تلبية المتطلبات الاساسية للاصلاح والتغيير الديمقراطي، مع الاخذ في الاعتبار البيئة المتأزمة في المنطقة التي تلقي بضلالها الكثيفة على الساحة العراقية.

القسم الأول

الاطار المنهجي والتحليلي

مقدمة

يقدم المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق الذي يصدره سنويا مركز حوكمة للسياسات العامة تقييمًا للأداء الديمقراطي في العراق بناءً على قياس (5) متغيرات رئيسية، و(58) مؤشرًا فرعيا، تم اختيارها على أساس علاقتها المباشرة بصنع السياسات وحساسيتها تجاه التغيير، مما يسمح بقياس التغيير بمرور الوقت. الهدف العام هو التأثير على عملية التحول إلى الديمقراطية في العراق من خلال توثيق عملية التحول، وتزويد صانعي السياسات والجماعات المؤيدة للديمقراطية بأدوات لتعبئة الدعم العام والحكومي لتوصيات محددة تتعلق بالديمقراطية. وقد نفذ الاستطلاع مجموعة من الخبراء الأكاديميين المتخصصين بعلم الاجتماع والاقتصاد والقانون والعلوم السياسية في العراق، كما تم جمع البيانات عبر إجراء استبيان يستطلع آراء المواطنين في كافة محافظات العراق.

يتقصى المسح ديناميات الانتقال الديمقراطي، والأداء اليومي للمؤسسات الحاكمة، وتفاعل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. ويبين كيف أن النظام السياسي، الذي تمزقه الصراعات، ويبدو أنه في أزمة مستمرة، يحاول اعادة الحياة الى العملية السياسية بطريقة او اخرى.

أن طرح أسئلة مثل مدى ديمقراطية بلد ما، أو مدى حرية وسائل الإعلام فيها، أو مدى استقلالية القضاء فيها، تعد مهمة للغاية للباحثين وصناع القرار. وذلك لوصف البنية التحتية البحثية التي تنتج أكبر مجموعة بيانات في العالم حول الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والمواضيع ذات الصلة. ويعد تصميم المسح والتقنيات الإحصائية المتقدمة أمرًا ضروريًا لضمان صحة البيانات، حيث توفر البنية التحتية أيضًا تقارير وتحليلات تستند إلى البيانات وأدوات سهلة الاستخدام لاستكشاف البيانات ورسمها البياني.

وفي حين أنه من المتفق عليه بشكل عام، أن القدرة على قياس الديمقراطية بدقة أصبحت ذات أهمية متزايدة في العلوم السياسية، فأنه يمكن اتباع مناهج مختلفة لقياس الديمقراطية. الا أن احد اهم متطلبات نجاعة قياس الديمقراطية او اية ظاهرة سياسية

اخرى، يرتبط بالنسق القيمي، والممارسات اليومية، والاولويات الخاصة بكل حالة وبكل ظرف، لأنها تحدد ماهية تلك الظاهرة من وجهة نظر مجتمع من المجتمعات في زمان ومكان معينين، وهو ما يتعلق بسياقات التطور التاريخي والتركيبة الاجتماعية والمفاهيم الخاصة بكل نموذج، بما يعبر عن فرادة اجتماعية لا يمكن استخلاصها من الخارج، الا ان ذلك لا يجعلها خارج الاطر العامة للظاهرة وهي هنا التحول الديمقراطي الذي يقوم على مسلمات اساسية تتمثل في البنى والاليات والاجراءات المؤسسية والدستورية كما المعايير الموضوعية التي تعبر عن خيار الشعب.

من هنا فإن مركزنا تعهد بإعادة صياغة تلك المفاهيم وتوطينها من خلال بناء مقياس للتحول الديمقراطي يأخذ بنظر الاعتبار مختلف الظروف والاوضاع والتركيبات المتنوعة والخاصة بمجتمعنا في اطار تجربته الحديثة، وتوظيف الخبرات العلمية العراقية في مختلف التخصصات ذات الصلة، وتعشيقها بالتجارب العالمية على الصعيد الصيغ العلمية والاحصائية المتبعة، او على صعيد التجارب الانتقالية المقاربة، مقرونة بالخبرة الميدانية والتفهم العميق لمجريات الاحداث والتفاعلات الاجتماعية والسياسية، والقدرة على ضبط الثوابت والمتغيرات في الواقعة المدروسة.

ولعل من نافلة القول أن اي دراسة تجريبية تتطور باستمرار وتراكم الخبرة والممارسة على مختلف الاصعدة، لاسيما امكانية عقد مقارنات علمية تستخلص نتائج دالة محددة خلال فترات زمنية متعاقبة، لذا فأن مؤشرنا في عامه الرابع أصبح يتميز بنضج وتكامل واضح تتمثل في المنهجية والنتائج التي اضحت معبرة بدقة أعلى عن الواقع الراهن للنظام والحياة الديمقراطية في العراق.

الاطار المنهجي

إن المؤشر الوطني تم اعتماده بعد دراسة المؤشرات العالمية ومحاولة توطينها عبر حلقات نقاشية عديدة مع نخب اكايديمة في الاختصاصات ذات العلاقة (علوم سياسية، قانون، اعلام، احصاء، اجتماع، انتخابات) وذلك من اجل الوصول الى مؤشرات تقترب

من واقع التجربة الديمقراطية في العراق، وقد تم تبني (5) محاور رئيسية تشكل مرتكزاً لدراسة الديمقراطية في العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار الدراسات السابقة وخصوصية المجتمع العراقي والعوامل الفاعلة في ارساء الديمقراطية ومؤثراتها السلبية والايجابية. ان المؤشر الوطني لعام **2020** اعتمد ذات المحاور المؤشر للعام السابق مع تغيير طفيف، الا وهي:-

- الحقوق والحريات
- سيادة القانون
- الاداء الحكومي
- الاستقرار الاقتصادي
- نزاهة الانتخابات

تم توزيع المحاور على فريق العمل لكل حسب اختصاصه من اجل تحديد المتغيرات المتعلقة بالمحور ذات العلاقة، وتحديد الاسئلة التي يمكن من خلالها قياس هذه المتغيرات، على ان يكون لكل سؤال ثلاث اختيارات تتراوح اوزانها(0، 0.5، 1) على لجنة خبراء للتاكد من دقة الصياغة ووضوحها وقدرتها على قياس المتغيرات، بما في ذلك حذف الفقرات الغامضة او المكررة بين المحاور، خصوصاً ان هذه المحاور مترابطة مع بعضها البعض .

ونظراً لتعدد طبيعة الحكم بين استبداي، وسلطوي، وانتقالي، وديمقراطي، وديمقراطي متماسك، لذلك ارتأى فريق العمل اعتماد مؤشر تراكمي ذا عشر قيم تتراوح من (0-10) للوصول الى تصنيف اكثر دقة للتجربة الديمقراطية في العراق، وكما يظهر في الجدول رقم **(1-1)**، وقد تم افتراض ان جميع هذه المحاور والاسئلة تمتلك ذات الاهمية في التقييم، لذا تم اعتماد المتوسط الحسابي لإيجاد المعدل التراكمي لكل محور، ومن ثم المعدل التراكمي للدارسة.

الجدول رقم (1-1): مقياس المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

القيمة	نظام الحكم
9.1 – 10	ديمقراطي متماسك كلياً
8.1 – 9	ديمقراطي متماسك اولياً
7.1 – 8	ديمقراطي كلياً
6.1 – 7	ديمقراطي اولياً
5.1 – 6	انتقالي كلياً
4.1 – 5	انتقالي جزئياً
3.1 - 4	سلطوي جزئياً
2.1 - 3	سلطوي كلياً
1.1 – 2	استبدادي جزئياً
0 – 1	استبداي كلياً

وقد تم التأكد من صحة الاسئلة ووضوحها وخلوها من الغموض من خلال إجراء دراسة استطلاعية أولية للمقياس طبقت على عينة من الأفراد وتبين ان جميع الأسئلة واضحة ومفهومة من قبل العينة، وتعد هذه الخطوة التمهيدية مهمة للتحقق من صحة الاسئلة وفاعليتها في قياس المتغيرات المراد دراستها.

ان الدراسة قائمة على استطلاع (1203) مواطن ممن يحق لهم الاقتراع (18) عاماً فما فوق لعموم المحافظات العراقية، وتم اجراء المقابلات هاتفياً بناءً على قاعدة ارقام الهواتف المتوفرة لدى هيئة الاعلام والاتصالات وللفترة من 23 ايار – 18 حزيران 2021، من قبل فريق من (10) باحثين من خريجي العلوم السياسية بعد تدريبهم في ورشتي عمل لضمان العشوائية وبما يحقق التمثيل حسب النسب السكانية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط[1]، كما يظهر في الجدول رقم **(2-1)** والشكل البياني رقم **(1-1)**.

1) **"http://cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(12).htm"**

الجدول رقم(1-2): توزيع العينة حسب كل محافظة

المحافظة	عدد السكان	النسب السكانية	التكرار	النسبة المئوية
بغداد	8340711	21%	255	21%
نينوى	3828197	10%	118	10%
البصرة	2985073	8%	92	8%
السليمانية	2219194	6%	68	6%
ذي قار	2150338	5%	66	5%
بابل	2119403	5%	65	5%
أربيل	1903608	5%	59	5%
الانبار	1818318	5%	55	5%
ديالى	1680328	4%	51	4%
كركوك	1639953	4%	51	4%
صلاح الدين	1637232	4%	51	4%
النجف	1510338	4%	47	4%
واسط	1415034	4%	39	3%
دهوك	1326562	3%	43	4%
القادسية	1325031	3%	41	3%
كربلاء	1250806	3%	41	3%
ميسان	1141966	3%	35	3%
المثنى	835797	2%	26	2%
المجموع الكلي	39127889	100%	1203	100%

الشكل البياني رقم (1-1): توزيع العينة حسب النسب السكانية لكل محافظة

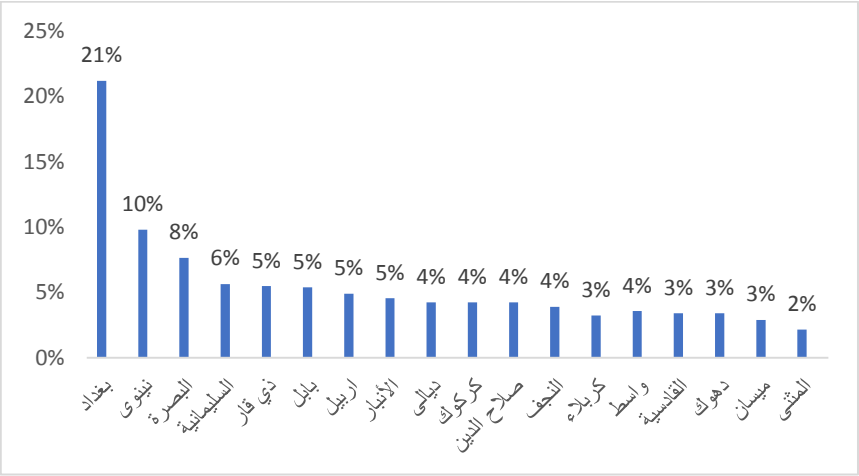

اما بخصوص النوع الاجتماعي، فإن العينة موزعة بين (614) ذكور و(589) اناث، ووفقاً للنسب التقديرية لوزارة التخطيط العراقية لعام (2018) بواقع 51٪ ذكور، 49٪ اناث.

الشكل البياني رقم (1-2): انتشار العينة حسب النوع الاجتماعي

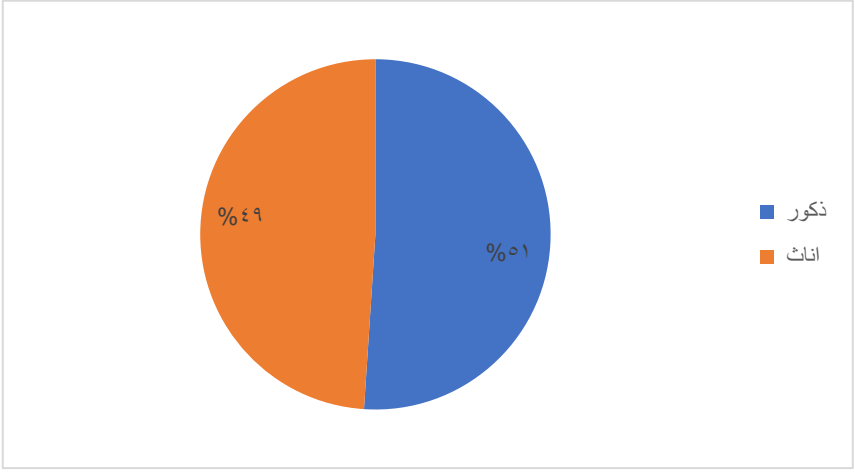

وقد غطت عينة البحث الفئات العمرية المختلفة كما يظهر في الجدول رقم **(1-3)** .

الجدول رقم (1-3): انتشار العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
18 - 26	**249**	**21%**
27 - 35	**331**	**28%**
36 - 44	**256**	**21%**
45 - 53	**232**	**19%**
54 - 62	**93**	**8%**
63 فاعلى	**42**	**3%**
العدد الكلي	1203	**100%**

الشكل البياني رقم (1-3): انتشار العينة حسب الفئات العمرية

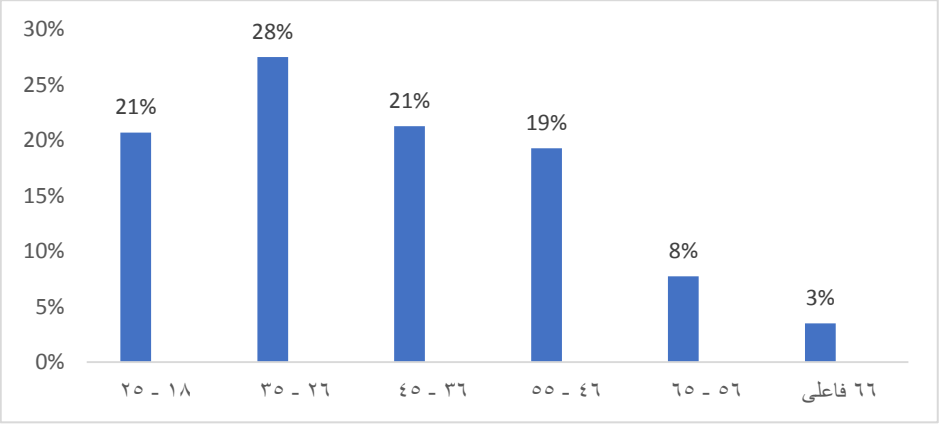

كما غطت عينة البحث جميع الفئات المجتمعية بمختلف مستوياتها الدراسة، وكما يظهر في الجدول رقم **(4-1)** ، والشكل البياني رقم **(4-1)**.

الجدول رقم (1-4): انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
امي	20	2%
يقرأ ويكتب	60	5%
ابتدائية	225	19%
متوسطة	207	17%
اعدادية	210	17%
معهد	140	12%
بكلوريوس	323	27%
ماجستير	16	1%
دكتوراه	2	0%
العدد الكلي	1203	100%

الشكل البياني رقم (1-4): انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

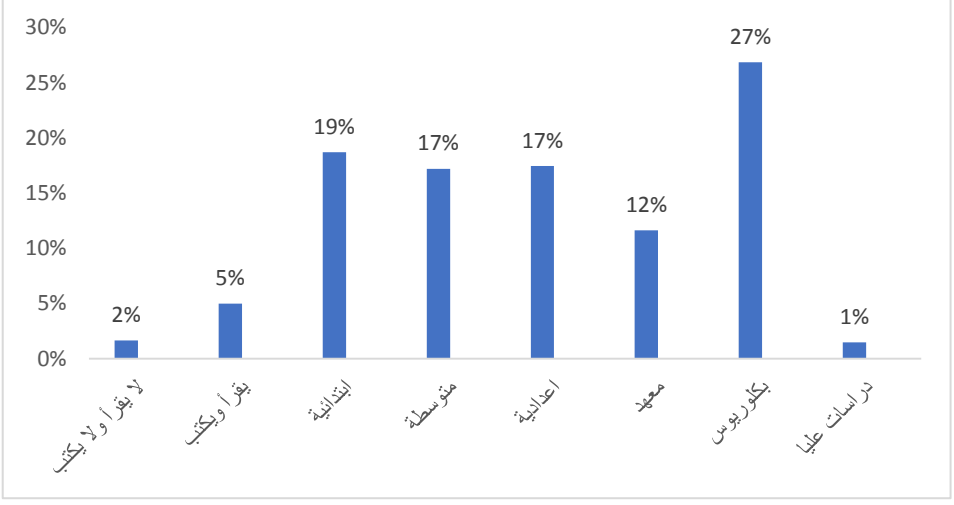

وكما تم تحديد المستوى الاقتصادي للمبحوثين عبر معرفة مستواهم المعيشي ومهنهم، اذ ان فقط 4٪ لديهم القدرة على الاحتفاظ ببعض الاموال، مقارنة ب 20٪ ممن يواجهون صعوبات في تغطية نفقاتهم الشهرية، كما يظهر في الجدول والشكل البياني رقم **(1-5)** ، رغم ان اكثر من 57٪ لديهم مصدر دخل ثابت (موظف حكومي، قطاع خاص، اعمال حرة، متقاعد) كما يظهر في الجدول والشكل البياني رقم **(1-6)** ، ويمكن ان يعزى هذا الى التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا.

الجدول رقم (1-5): انتشار العينة حسب المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة المئوية
جيد	**49**	**4%**
متوسط	**917**	**76%**
ضعيف	**237**	**20%**
العدد الكلي	**1203**	**100%**

الشكل البياني رقم (1-5): انتشار العينة حسب المستوى المعيشي

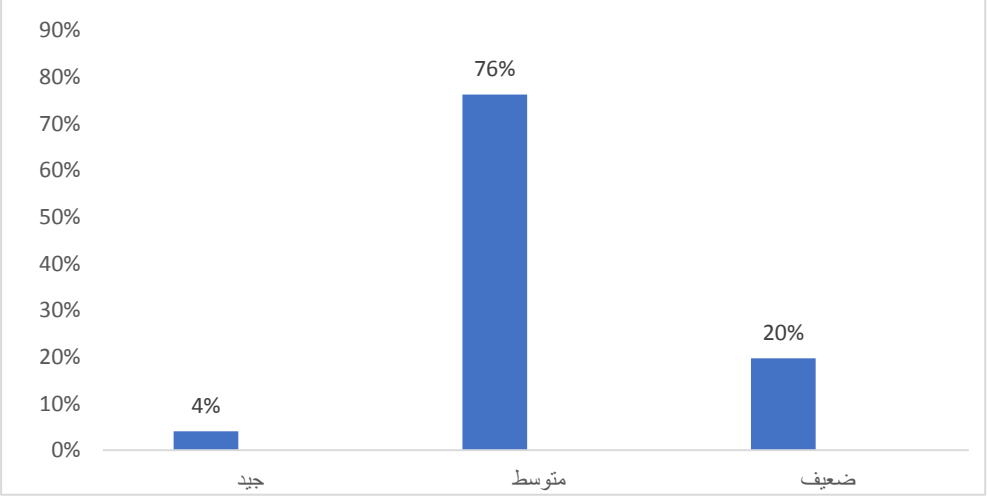

الجدول رقم (1-6): انتشار العينة حسب المهنة

نوع العمل	التكرار	النسبة المئوية
موظف حكومي	**245**	**20%**
موظف قطاع خاص	**104**	**9%**
اعمال حرة	**239**	**20%**
متقاعد	**92**	**8%**
ربة بيت	**300**	**25%**
طالب	**161**	**13%**
عاطل عن العمل	**62**	**5%**
العدد الكلي	**1203**	**100%**

الشكل البياني رقم (1-6): انتشار العينة حسب المهنة

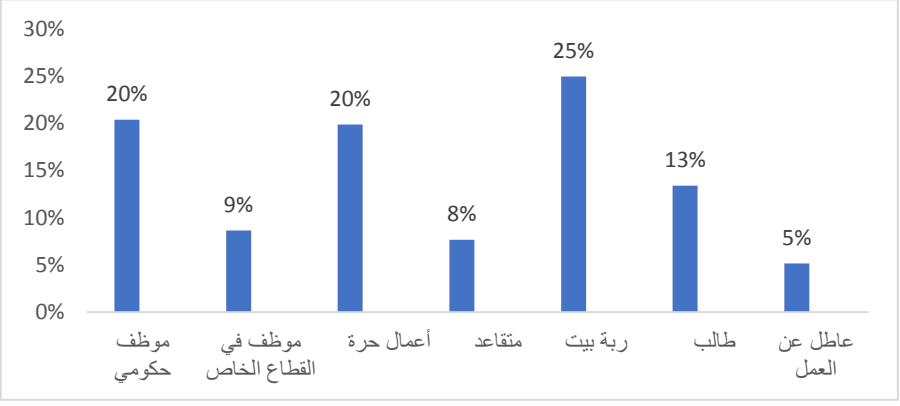

كما يظهر اعلاه، فإن عينة البحث مطابقة لمجتمع البحث من حيث الانتشار الجغرافي والنوع الاجتماعي، مما يمكن من تعميم نتائجها واعتمادها لمعرفة انطباعات المجتمع العراقي عن التجربة الديمقراطية في العراق .

الإطار التحليلي

يسعى المؤشر الوطني الى تقييم حالة الديمقراطية في العراق من خلال تحليل قضايا الديمقراطية الموضعية، وتشخيص الاتجاهات والتطورات الحرجة التي تعكس الحالة الراهنة، وتحديد فرص تحسين أو إصلاح الديمقراطية، مع إيلاء اهتمام خاص لعدد من المؤشرات التجريبية المختارة، ضمن هذا الإطار المفاهيمي، يُفترض أنه يمكن تحقيق نظام سياسي ديمقراطي وتنظيمه بعدة طرق، ويمكن الوفاء بالمبادئ بدرجات متفاوتة، على اساس ان الديمقراطية تمثل سيطرة شعبية على صنع القرار العام، والمساواة السياسية تتوافق مع مختلف الترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية.

أن المؤشرات التحليلية يمكن ان تساعد أصحاب المصلحة، بمن فيهم صناع السياسات، والباحثون، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في تحليلاتهم للاتجاهات المتعلقة بالجوانب المختلفة للديمقراطية، وتحديدهم لمجالات السياسات ذات الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات الكمية تسمح باستخدامات أخرى، مثل مقارنة الدرجات بين البلدان وداخل البلدان بمرور الوقت للجوانب المصنفة للديمقراطية.

تتضمن مجموعة بيانات المؤشر الوطني فهارس، ومفاتيح فرعية منفصلة ذات جزئيات دقيقة لخمس سمات أو معايير للديمقراطية الحديثة: (أ) الاداء الحكومي، (ب) سيادة القانون، (ج) الاستقرار الاقتصادي، (د) الحقوق والحريات المدنية، (ه) نزاهة الانتخابات.

تعتمد هذه المعايير على إطار مفاهيمي مفصل متجذر بشكل صريح في إطار عمل المؤسسات الدولية لقياس للديمقراطية، والأعمال الأكاديمية حول النظرية الديمقراطية. ومع ذلك، فهي بالضرورة أضيق إلى حد ما، وتم تعديلها نظرا لأن بعض الميزات لا تتناسب مع المنهجية الوطنية للتجربة العراقية.

أولا: محور الاداء الحكومي

تعنى دراسات (الدمقرطة) بأدبيات الانتقال الديمقراطي او علم الانتقال الذي يبحث اسباب ذلك وكيفيات حدوثه، اي دراسة أنماطه ومساربه في ما اذا كان يتجه نحو

الترسيخ الديمقراطي والعوامل المؤدية اليه او الى مسارب اخرى تأخذ الامور بالانحدار نحو القاع بدلا عن الشواهق، في هذا الاطار ينبغي التمييز بين مفهوم الدمقرطة من جهة ومفهوم الديمقراطية من جهة اخرى وهذا من شأنه المساعدة في توضيح وتحديد اطار التحليل في اي دراسة، فالمفهوم الاول (الدمقرطة) يشير الى ألأخذ بيد الشعب للانتقال من أسلوب ادارة الحكم التسلطي الى شاطئ الحكم الرشيد التشاركي وبالتالي فهو يدل على الفعل (**Action**) الذي يحاول الفاعلون السياسيون(سلطة، احزاب، معارضة، نقابات، جمعيات، مواطنون) من خلاله تطبيق ممارسات ترتكز على الممارسات الديمقراطية وهذا يتم عبر اجراء العديد من العمليات سواء بواسطة الحوارات، التوافقات، الضغوط، عقد مؤتمرات.. الخ بهدف توسعة مجال هذه الممارسات وترسيخها، وهي الميكانيزمات التي قد تنجح وتتجه نحو الترسيخ الديمقراطي او تفشل وتتراجع القهقرى الى ممارسات النظام التسلطي او انماط شبيه به.

اما (الديمقرطية) فتعني ذلك النظام الذي تكون فيها السيادة ملك للشعب وهذا ما يتم التعبير عنه بطريقة مباشرة بواسطة الاستفتاء او الانتخاب المباشر او بطريقة غير مباشرة بواسطة المنتخبين الذين يتم اختيارهم من جانب المواطنين ويشترط هذا النظام ان تكون الانتخابات فيه حرة ونزيهة وتنافسية وعادلة وان تجرى بانتظام كما ان النظام الديمقراطي يقوم على المشاركة السياسية والتعددية الحزبية والحق في معارضة الحكومة ومختلف الفاعلين المكونين للنظام السياسي هذا مع احترام وصيانة الحقوق والحريات العامة ومن هذا المنطلق فإن الدمقرطة هي التي تعّبر عن العملية التي يتم من خلالها التأسيس لنظام يقوم على مبادئ وآليات الديمقراطية المعاصرة.

ويرى البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (**UNDP**) أنه يمكن تعريف أدارة الحكم الديمقراطي على أنه عملية صنع وتنفيذ القرارات، وبالتالي فهو يتضمن أبعادا رسمية وغير رسمية، كما أن الحكم – من منظور فني – هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الجماعات بما في ذلك من آليات وعمليات يمكن

للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وتفضيلاتهم والتمتع بحقوقهم القانونية وتسوية خلافاتهم – أي أنها تتركز حول إدارة شئون الدولة والمجتمع في مختلف المجالات. من خلال ضمان توفير أدوات الديمقراطية والحرية الضرورية للأبعاد السياسية والمدنية من الحكم من قبيل حقوق الإنسان والدعم التشريعي والإصلاح القضائي ومكافحة الفساد – وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال تنمية بناء قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتم بالتالي الحديث عن ستة معايير لثلاثة أبعاد:

الأول: المتعلق بعملية اختيار وتغيير ومراقبة أداء الحكومات، والذي يتفرع عنه مؤشران مركبان: أولهما يقيس المشاركة (أي مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة) وثانيهما: المساءلة (وسائل تداول السلطة ودور المواطنين في مساءلة المسئولين).

الثاني: يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة وإنفاذ سياسات ناجحة لإدارة الموارد المتاحة، ويتفرع عنه بدوره مؤشران مركبان أولهما يقيس كفاءة أداء الحكومة (كفاءة توفير الخدمات العامة 20وكفاءة الجهاز البيروقراطي ونجاح الحكومة في تحقيق برنامجها)؛ أما ثانيهما فينظر في فعالية هذه السياسات ومعايير النجاح والفشل في صياغتها.

الثالث: ويقيس درجة مؤسسية الدولة واحترام كلا طرفي عملية الحكم الرئيسيين – أي الحكومة والمواطنين – لها من خلال مؤشر احترام سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد في النظام السياسي والحياة العامة.

وضمن نفس التوجه تولي الوكالة الكندية للتنمية الدولية (**ACDI**) اهمية كبيرة للمعطى الديمقراطي في مفهوم الحكم بعد ما كانت تستخدم في سنوات سابقة مفهوم (الحكومة الجيدة) كتعبير عن مفهوم الحكم وتفصل بين هذا المفهوم وقضية التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان، فالحكومة الجيدة وفق هذه الوكالة تعني التسيير الجيد للشؤون العامة وهذا يعني ممارسة السلطة في كل المجالات الحكومية بفعالية واندماجية وعدالة وشفافية ومحاسبة لكن هذا التعريف يقتصر على العلاقات السلطوية داخل الحكومة دون الاخذ بنظر الاعتبار مسؤولية المجتمع المدني والقطاع الخاص (القوى الغير رسمية) وفي هذا الاطار تم تجاوز مفهوم الحكومة الجيدة الى استخدام مصطلح الحكم

الراشد الذي يعني حسب الوكالة تحسين بنيات الحكم والقدرات المؤسساتية وتعزيز المجتمع المدني وتدعيم السلم والامن واحترام حقوق الانسان والديمقراطية وبهذا الصدد تم تحديد خمس مجالات لبرامج الحكم تشمل في مجملها اهتمامات الوكالة في ميادين مساعدة التنمية الدولية وتتمثل في:- الدمقرطة والمتمثلة في تدعيم المؤسسات والممارسات الديمقراطية – حقوق الانسان وترقيتها في كافة المجالات – اولوية القانون والاصلاح القانوني والقضائي – مؤسسات القطاع العام والخاص واكتساب المؤهلات ومكافحة الفساد – الوقاية من الصراعات وترسيخ السلم واصلاح القطاعات الامنية.

وفي اطار المبادرات الاقليمية الاخرى:- عمل البنك الأفريقي للتنمية **(African Development Bank)** على ادخال مبادئ الحكم الراشد في برامجه التنموية على مستوى القارة اذ ازداد دوره في مساعدة الدول الاعضاء على تطبيق سياسات وبرامج عن طريق التركيز على نشر الوعي بأهمية الحكم الراشد في تحقيق الفعالية والنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، فأولويات البنك في هذا الاطار تركز على احداث اصلاحات مؤسسية لتجاوز مشاكل الحكم في الدول الافريقية باتخاذ تدابير منها : - مساءلة المؤسسات والموظفون العامون في كل المستويات والعمل على اصلاح الوظيفة العامة عن طريق القيام بالعمليات الرسمية التي تتسم بالشفافية – تدعيم الشفافية في كل مستويات الدولة ولا سيما ما يتعلق بشفافية الميزانية والنفقات العامة وتدعيم قدرات تحليل السياسات العامة – مكافحة الفساد بواسطة تدعيم البحوث حول الموضوع – ترقية المشاركة الفعالة وحرية التعبير والتجمع وزيادة التفاعل والتضامن مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني – تحسين فعالية المؤسسات العامة والخاصة وتدعيم قدراتها التقنية والادارية، وبنفس الاتجاه انشات لآلية الافريقية لقياس نوعية الحكم في افريقيا اذ تم مناقشة تسع معايير كمقياس للحكم في افريقيا المعايير الثمانية الاولى تركز على الحكم في الجانب المالي اما المعيار التاسع فيتضمن مقاييس الحكم السياسي وحقوق الانسان اذ تمثل في مبادئ ترسيخ الديمقراطية وقواعد القانون وهذا

يرتبط باستقلالية السلطات القضائية والبرلمان وتحديد التعهدات الانتخابية وضمان اجراء انتخابات حرة وتأسيس لجان انتخابية مستقلة وحرية الصحافة ودعم مشاركة الاقليات والفئات المهمشة في العمليات السياسية... الخ.

وبالانتقال الى مؤشرات قياس نوعية الحكم، فهذا الموضوع يعد احد اهم المجالات البحثية في دراسات الحكم الديمقراطي الراشد نظرا للأهمية التي يكتسبها فيما يتعلق بتعميم ممارسات وتطبيقات هذا الحكم، وتقييم وقياس مدى تحكم الدول فيها والمساعدة في معرفة اسباب ونتائج التسيير السيئ للشؤون العامة واوجه انعكاس تطبيق الحكم الراشد على التنمية ومعرفة النجاحات والاخفاقات ومدى تقدم الدول في هذا المجال، كما تمثل عملية القياس احد اوجه الضغط على الحكومات والمجتمعات لتبني قواعد الحكم الجيد والحث على اعتماد اصلاحات في هذا الشأن، وهنا نجد العديد من العبارات والمفاهيم التي تستخدم للتعبير عن عملية القياس وكلها في الحقيقة تحمل نفس المعنى فهناك عبارة (تقييم الحكم)، (قياس نوعية الحكم)، (مؤشرات الحكم)، (معايير قياس الحكم)، (وادلة القياس)...الخ ويعني القياس العملية التي تحدد من خلالها القيمة او المستوى كميا او كيفيا لما يوجد في وحدة التحليل من خاصيات او سمات وعلى هذا الاساس وضع خبراء واخصائي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 23 مقياسا لبناء معطيات الدراسات الخاصة بتقييم وقياس الحكم في افريقيا وتتكون هذه المقاييس من 83 مؤشرا تم تجميعها في مواضيع محددة ويتم اعتمادها في حساب المقياس العام لكل دولة وتتمثل المقاييس والمؤشرات في المجموعات الاتية:

اولاً- التمثيل السياسي ويتضمن :

- النظام السياسي والذي يتضمن التعددية، الديمقراطية، طريقة تعيين السلطات التنفيذية، طريقة انتخاب البرلمان، آليات المشاركة في اتخاذ القرارات، قبول الاطار الديمقراطي، مصداقية النظام الانتخابي.

- توازن السلطات والذي يتضمن طريقة انتخاب البرلمان، تركيبة المجالس الجهوية، توازن السلطات بمقتضى الدستور، استقلالية النظام القضائي، الرقابة التشريعية، استقلالية النظام القضائي.
- حرية وامن الاحزاب السياسية والذي يتضمن طريقة انتخاب البرلمان، تركيبة المجالس الجهوية، تركيبة المجالس المحلية، المشاركة في اتخاذ القرار، قبول الاطار الديمقراطي، مصداقية النظام الانتخابي، مشروعية السلطة الانتخابية، امن الانتخابات، الوصول الى وسائل الاعلام العامة استقلالية ومصداقية وشفافية العملية الانتخابية والذي يتضمن: مصداقية الانتخابات، مصداقية القانون الانتخابي، حيادية السلطة الانتخابية، الوصول الى وسائل الاعلام العامة، شفافية الانتخابات، الاشراف على الانتخابات.

ثانياً- فعالية المؤسسات والتزامها بتقديم المساءلة وتتضمن فاعلية النظام التشريعي وفعالية النظام القضائي.

ثالثاً- السلطة التنفيذية وتتضمن:

- ادارة الدولة وفيه يناقش استقلالية النظام التشريعي، استقلالية النظام القضائي، استقلالية السلطة التنفيذية، توزيع مناصب المسؤولية، الفساد داخل الجهاز التنفيذي، فهم مسؤوليات الوظيفة العامة، فهم المسؤوليات في الجماعات المحلية، تخصيص الموارد، قدرات الجماعات المحلية، فعالية الخدمات العامة، فعالية الحكومة
- شفافية وفهم المسؤوليات والوصول الى الوظيفة العامة، قواعد التيسير في الوظيفة العامة، فهم مسؤوليات الوظيفة العامة، صورة الوظيفة العامة، تخصيص الموارد، قدرات تفاعل الحكومة على الالتزام بالواجبات.
- فعالية الخدمات الحكومية ويتضمن الوصول الى الخدمات الحكومية، ملائمة الخدمات للفقراء، ملائمة الخدمات للنساء، فهم مسؤوليات الجماعات المحلية، تخصيص الموارد، قدرة تفاعل الحكومة.

- هيكل اللامركزية ويتضمن فهم مسؤوليات الجماعات المحلية، تخصيص الموارد، قدرات الجماعات المحلية، مشاركة المجتمع، قدرة التفاعل الحكومة
- استقلالية تنظيمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام ويتضمن استقلالية منظمات المجتمع المدني، دور منظمات المجتمع المدني في ادارة الصراعات، دور منظمات المجتمع المدني في ترقية الشفافية وفهم المسؤوليات، استقلالية وسائل الاعلام.

وبالمجمل ان نجاح عملية التحول الديمقراطي يعتمد على بالدرجة الاساس ان تكون نتاج ديناميكيات داخلية يسبقها عملية ناجحة لترسيخ قواعد الدولة وبدون ذلك لا تتجه عملية التحول نحو الترسيخ الديمقراطي.

ثانياً: محور سيادة القانون

ان قياس مؤشرات الديمقراطية الحريات العامة تختلف من مؤشر الى اخر ولكنها تتركز على سيادة القانون واستقلالية القضاء ودور المحاكم في الحياة العامة فضلا عن الثقافة القانونية والمنظومة القانونية ومدى استيعابها لحاجات المجتمع الاساسية وهذا ما نلاحظه في عدد من المؤشرات مثل الفريدم هاوس والإيكونيميست.

وسنعمد الى ثلاث معايير اساسية في المحور القانوني وهي:

- سيادة القانون.
- استقلالية القضاء ودور المحاكم.
- الثقافة القانونية وتماسك المنظومة التشريعية والقانونية

- سيادة القانون

إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات، لحكم القانون. وكما ذكرت، فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون. فهو أساس الإدارة الحصيفة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساسا في نهجها.

فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية؛ هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها.

لا ترتبط سيادة القانون بحقوق الإنسان فحسب بل ترتبط أيضًا بالديمقراطية، وتتعلق الديمقراطية بإشراك المواطنين في عملية صنع القرار في المجتمع؛ وتهدف حقوق الإنسان إلى حماية الأفراد من التدخلات التعسفية والمفرطة في حرياتهم وحقوقهم وضمان الكرامة الإنسانية؛ وتركز سيادة القانون على تقييد ممارسة السلطات العامة ومراجعتها بشكل مستقل. تعزز سيادة القانون الديمقراطية عن طريق إنشاء آلية للمساءلة لمن يتمتعون بالسلطة العامة وكذل ك عن طريق حماية حقوق الإنسان، التي تحمي الأقليات من قواعد الأغلبية التعسفية.

بالنسبة لسيادة القانون فهي العمود الفقري للدولة المدنية الحديثة ومن أبرز مؤشرات الدولة الديمقراطية مما حدا للبعض ان يراهما مترادفين متلازمين ويعني هذا المبدأ اي سيادة القانون ببساطة شديدة انه تلا يجوز ان تعلو عليه سلطة من سلطات الدولة او ان يتجاوزه حاكم او صاحب نفوذ وعليه يعد الركن الاساسي للدول الحديثة والضامن لتقدمها الحضاري. يحكم المجتمع المعاصر مبدا سيادة القانون أيا كان مصدرة وأيا كان مستواه في النظام القانوني. ومقتضى هذا المبدأ التزام جميع اعضاء المجتمع وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كأساس لمشروعية الاعمال. الا ان سيادة القانون لا تعني فقط مجرد الالتزام باحترام أحكامه، بل تعني سمو القانون وارتفاعه على الدولة، وهو ما يتطلب ان تبدو هذه السيادة في مضمون القانون لافي مجرد الالتزام بأحكامه، فالقانون يجب ان يكفل الحقوق والحريات للأفراد. فهذا الضمان هو جوهر سيادة القانون.

إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء وخاصة ممن هم في مواقع المسؤولية، من خلال

ممارسات حقيقية على أرض الواقع. ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

كما يقصد بمبدأ سيادة القانون احترام القواعد القانونية من كافة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، واحترام الأفراد التي تتكون منهم الدولة سواء كانوا حكاما أو محكومين لقواعد عامة موضوعة مسبقا. واحترام القانون هنا يأتي بمعناه الواسع ليعني كل قاعدة قانونية وفقا لتدرجها في النظام القانوني للدولة، فنشمل بذلك الدستور والقانون الذي يصدر عن السلطة التشريعية واللائحة التي تصدر عن السلطة التنفيذية. ويعد مبدأ سيادة القانون من المبادئ المستقرة في الدولة القانونية المعاصرة ومفاده التزام جميع افراد الشعب حكاماً ومحكومين وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كأساس لمشروعية الاعمال التي يؤوونها ولكن لا يفي مبدأ سيادة القانون فقط مجرد الالتزام بمضمون او جوهر القانون بل ان القانون يجب ان يكفل الحقوق والحريات للأفراد جميعا وهذا هو جوهر سيادة القانون.

أصبحت سيادة القانون" فكرة وطموحًا عالميًا "شئ، لها هدف أساسي مناسب في كل مكان. ومع ذلك، فهذا لا يعني أن تنفيذها يتعين أن يكون متطابقًا بغض النظر عن السياق الاعتباري أو التاريخي أو السياسي أو الاجتماعي أو الجغرافي المحدد. بينما تعُّد العناصر الرئيسية بسيادة القانون ثابتة، فإن الطريقة المحددة التي تتحقق بها قد تختلف من بلد إلى آخر تبعًا للسياق المحلي، خاصة النظام الدستوري والتقاليد في البلد المعني.

- **استقلالية القضاء ودور المحاكم**

يُحدد هذا السياق أيضًا الثِقل النسبي لكل عنصر من العناصر. يمكن للدول أيضًا أن تستخدم وسائل وإجراءات مختلفة، تتعلق، مثلا، بمبدأ المحاكمة العادلة في الإجراءات الجنائية (نظام اتهامي أو تحقيقي، والحق في إجراء محاكمة أمام هيئة من المحلفين أو قضايا جنائية موكلة لقاض) وقد تتخذ الوسائل المادية التي تؤدي دورًا مهمًا لضمان محاكمة عادلة، مثل المساعدة القانونية وغيرها من التسهيلات أشكالاً متعددة.

وقد يؤثر توزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المختلفة على السياق الذي يتم دراسة هذه القائمة المرجعية من خلاله. وينبغي أن يكون متكيفًا بشكل سليم من خلال نظام من الضوابط والتوازنات. وينبغي أن تكون ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية خاضعة للإشراف ف الذي يتعلق بمدى دستوريتها وشرعيتها من خلال هيئة قضائية مستقلة ومحايدة. وتعُّد السلطة القضائية التي تعمل بشكل جيد، والتي تُنفذَّ قراراتها على نحو فعّال، ذات أهمية قصوى في صون وتعزيز سيادة القانون لا تقتصر العناصر السياقية لسيادة القانون على العوامل القانونية. لا يمكن أن توجد العقبات التي تعترض التنفيذ الفعّال للقانون بسبب عمل غير قانوني أو إهمال من السلطات فحسب، بل أيضًا لأن نوعية التشريعات تجعل من الصعب تنفيذه. لذا، يعُّد تقييم مدى قابلية القانون للتطبيق في الممارسة العملية قبل اعتماده، إلى جانب مراجعته لاحقًا لمعرفة إن كان بالإمكان تطبيقه وإنفاذه بشكل فعّال أمرًا مهمًا للغاية. وهذا يعني ضرورة إجراء التقييم التشريعي السابق واللاحق عند الحاجة إلى تناول بما أن قرارات المحاكم يمكن أن تُنشئ وتضيف وتوضح القانون، فإن إتاحتها تعُّد جزءًا من اليقين القانوني. يمكن تبرير القيود بأنها من أجل حماية الحقوق الفردية، مثل القيود الخاصة بالأحداث في القضايا الجنائية.

- **الثقافة القانونية وتماسك المنظومة التشريعية والقانونية**

يساعد وجود (أو غياب) الثقافة السياسية والقانونية التشاركية داخل المجتمع والعلاقة بين تلك الثقافة والنظام القانوني في تحديد إلى أي مدى وبأي مستوى من الواقعية ينبغي التعبير صراحة عن الجوانب المختلفة لسيادة القانون في قانون مدوَّن. ولذا، على سبيل المثال، سيكون للتقاليد الوطنية في مجال تسوية المنازعات وحل الصراعات تأثير على الضمانات الملموسة للمحاكمة العادلة المتوفرة في بلد ما. ومن الأهمية بمكان أن تدعم الثقافة السياسية والقانونية الراسخة في كل دولة آليات وإجراءات محددة لسيادة القانون، والتي ينبغي مراجعتها وتكييفها وتحسينها باستمرار. لا يمكن أن تعلو سيادة القانون إلا في بلد يشعر مواطنوه بالمسؤولية التضامنية عن تنفيذ هذا المفهوم، ما يجعله

جزءًا لا يتجزأ من ثقافتهم القانونية والسياسية والاجتماعية. يتعين أن تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة متوافقة مع القانون وبموجبه. في حين أن هنا ك إقرارًا عالميًا بضرورة المراجعة القضائية لإجراءات السلطة التنفيذية وقراراتها وكذلك الجهات الأخرى التي تؤدي مهام عامة.

تعُّد الممارسة الوطنية متنوعة للغاية بشأن كيفية ضمان مطابقة التشريع للدستور. وعلى الرغم من أن المراجعة القضائية تعُّد وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف، فقد يكون هناك وسائل أخرى لضمان التطبيق الصحيح للدستور من أجل ضمان احترام سيادة القانون، مثل المراجعة المسبقة التي تجريها لجنة متخصصة ثمة شرط أساسي لسيادة القانون هو أن تكون صلاحيات السلطات العامة محددة وفقًا للقانون. وبقدر ما تتناول الشرعية تصرفات الموظفين العمومين، فإنه من الضروري أيضًا أن يكون لديهم إذن بالتصرف وأن يتصرفوا بعد ذل ك ضمن حدود الصلاحيات المخولة لهم، وبالتالي يتعين عليهم احترام القانون الإجرائي والموضوعي على حد سواء. ويتعين أن توضع الضمانات المناسبة طبقًا للقانون عندما تفوض الصلاحيات العامة لجهات فاعلة خاصة – على سبيل المثال وليس الحصر الصلاحيات المعقولة. وعلاوة على ذلك، يتعين على السلطات العامة حماية الحقوق الأساسية للأفراد بشكل فعّال إزاء الجهات الفعّالة الخاصة الأخرى إن التطبيق الدقيق لمواد القانون يعد من المتطلبات الضرورية لأي عملية تحول ديمقراطي ناجحة. كما أن سيادة القانون تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها وفق الدستور والقانون. فلا يمكن لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان أن تعمل خارج هذا الإطار. لذا، تشترك الحكومة وأجهزة الدولة كافة في حمل مسؤولية ما تتخذه من قرارات وسياسات وإجراءات، فمؤسسة البرلمان تمارس دورها في التشريع والرقابة، والقضاء المستقل النزيه والأجهزة الأمنية مناط بها تطبيق القانون، ليطمئن المواطن بأنه يستظل بسيادة القانون الذي يحميه ويحمي أبناءه دون تمييز أ ينما كان في ربوع هذا الوطن العزيز. وهذا يتطلب بالضرورة تطبيق القانون على الجميع دون محاباة أو تساهل وعلى المسؤول قبل المواطن، كما يجب أن يستند إلى تشريعات واضحة وشفافة، وإدارة حصيفة وكفؤة.

ولكي تعزز سيادة القانون نتائج التنمية المستدامة، يجب أن تكفل الحماية لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، وفي حين يمكن أن توفر »السيادة بالقانون« إطارا قانونيا ويقينا تعاقديا وآليات لتسوية المنازعات تدعم النمو الاقتصادي والتنمية، فلا يمكن إلا لسيادة القانون وحدها، المتسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن توفر تنمية تكون أيضا شاملة ومستدامة. وبصورة أعم، يعُد ضمان سيادة القانون في استغلال الموارد الطبيعية عاملا أساسيا في ضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتنمية وفي احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للأفراد. ويمكن أن تكون الموارد الطبيعية التي تدُار بشكل مستدام وشفاف محركا للرفاه الاقتصادي وأساسا للاستقرار والسلام في المجتمعات.

ثالثاً: محور الاستقرار الاقتصادي

يمر الاقتصاد العالمي بأزمة اقتصادية حادة غير مسبوقة نتيجة لتفشي وباء كوفيد-19 والاجراءات المصاحبة لذلك من الحظر وقيود النقل والعمل، مما اثر بشكل كبير على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي... ادت تلك العوامل الى ان يهبط معدل النمو في الناتج الحلي الاجمالي العالمي بين 4-6٪. رافق هذا الانخفاض تدهور حاد في الاقتصادات التي تعتمد على الموارد الكربوهدراتية في خلق العوائد المالية، وكان لدول المنطقة المصدرة للنفط الاثر الحاد في تقلي ذلك التدهور، وحتماً ان التدهور الحاد سمةن متغيراً تبعاً لمقدار الاعتماد على العائدات النفطية، وهو ما يجعل العراق وبسبب الادارة الاقتصادية غير السليمة اكثر البلدان نصيباً من هذا الانهيار الاقتصادي الحاد، لان السياسة المالية في العراق مسايرة بشكل كبير للتطورات الاقتصادية في العالم، وخصوصا في اسعار النفط، هذه الصدمات لها تأثير عميق على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. في عام 2020 انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10٪. وقد ساء الوضع المالي للعراق بشكل كبير، ووصل حينها العجز إلى ما يقرب من 30٪ من **GDP** في عام 2020، وهو مستوى غير مسبوق. هذا العجز ناتج عن انهيار في الإيرادات وليس زيادة حادة في

الإنفاق. إن تكوين الإنفاق العام – مع التركيز على الأجور والمعاشات التقاعدية والتحويلات الاجتماعية – سيجعل من الصعب و/ أو غير المناسب خفض الإنفاق بأي طريقة ذات مغزى على المدى القصير.

بشكل عام، يتميز النمط الاقتصادي في العراق بتقييد التنمية الشاملة، حيث تشكل السيطرة على الثروة السلعية بتوزيع القوة الاقتصادية والسياسية. وتشمل الامور الاتية:

- السياسة تركز على منافسة النخبة للوصول إلى الثروة النفطية مع الحفاظ على الحد الأدنى من القبول بين السكان،
- توزيع المزايا النقدية أو العينية على الأسر. وهذا يقلل من الحافز للاستثمار طويل الأجل في الخدمات العامة الشاملة عالية الجودة، والاقتصاد المنتج والمتنوع.
- ارتفاع مؤشرات الفساد، حيث تستخدم الدول معايير سياسية ذاتية لتوزيع الحصص من ثروة الموارد لضمان ولاء مجموعات معينة.
- المساءلة أمام المواطنين منخفضة، لأن إيرادات الدولة مستمدة بشكل كبير من ثروة الموارد وليس من الضرائب العامة.
- وهذا من شأنه ان يقلل من مشاركة المواطنين في الدولة، ويمنع تطوير عقد مالي بين مواطني الدولة حيث لايتم دفع الضرائب او الرسوم مقابل الخدمات العامة.

سيؤدي الاختلال اللافت في التوازن بين الإيرادات والنفقات إلى زيادة سريعة في مستويات الدين على الأقل لمدة ثلاث سنوات على الأقل بين عامي 2020 و2022. يقابل ذلك هناك توقع بانخفاض حاد في الخزين الفدرالي من الاحتياطي النقدي الموجود في البنك المركزي العراقي (**CBI**)، وسيترافق مع ذلك انخفاض في مستويات التشغيل في البلاد ليس على مستوى القطاع العام، وانما حتى ضمن القطاع الخاص، اذ يؤشر ان هناك نسبة كبيرة من الشركات التابعة الى القطاع الخاص قامت بتخفيض عمالتها الى النصف، كما ان هناك شركات اخرى قامت بتخفيض معدلات الاجور لموظفيها. وفيما يتعلق بالفقر، فالبنك الدولي ومنظمات دولية اخرى تشير الى ان معدلات الفقر قد تتجاوز 31٪ من السكان، وباستخدام نهج أوسع متعدد الأبعاد للفقر يأخذ في الاعتبار

الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية إلى جانب الدخل، فمن المتوقع أن يشكل 42٪ من إجمالي السكان عرضة لخطر الفقر. وهناك فجوة في مخاطر الفقر. وستكون الأسر التي تحصل على دخلها من القطاع العام أقل تأثراً بكثير، في حين أن أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص، لا سيما في الأعمال ذات الدخل المنخفض والقطاع غير الرسمي، والأسر التي تعولها نساء، يتعرضون لمخاطر أكبر للفقر. وسيكون المتغير الرئيسي هو قوة الانتعاش الاقتصادي وحسن توقيته.

من حيث الحماية الاجتماعية، تعتبر رواتب القطاع العام والمساعدات العامة أكثر أشكال الدخل استقرارًا للعديد من الأسر. سيصبح نظام التوزيع العام للسلع الأساسية المدعومة أكثر أهمية بالنسبة لرفاهية الأسرة، لا سيما لذوي الدخل المنخفض و/ أو الذين يعانون من البطالة إن التمويل الكافي لهذا البند الضخم من الإنفاق في سياق المالية العامة المقيدة بشدة وسيكون تحديًا. وعمومًا، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية ليست مجهزة جيدًا لمساعدة أفقر الفئات في المجتمع العراقي، لما يشوبه هذا النظام من فساد وغياب الشفافية.

يمثل الوضع الاقتصادي المالي الكلي في العراق شكلاً مروعًا. عدم فعل شيء او التصدي للازمة ليس خيارًا نظرًا للاختلال الهائل في التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات. ومع ذلك، على الرغم من الحاجة إلى الإصلاح، فإن إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام غير ممكن ولا مرغوب فيه نظرًا لدورها في حماية الأسر الضعيفة. وهذا يشير إلى أجندة حكومية قصيرة المدى تركز على التحديد السريع لخيارات تمويل العجز الإضافية ؛ على الرغم من انها قامت بتخطيط نقدي عاجل، الا انه لم يحدد البدائل التعويضية؛ وتحسين جودة واستهداف النفقات العامة حيثما أمكن ذلك. على المدى الطويل، يجب أن تضع الحكومة خططًا من أجل: وضع قواعد مالية موثوقة لتحسين إدارة تأثير تغير أسعار النفط؛ الاستثمار في تنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي لتعزيز فرص العمل؛ تطوير حوافز لإدخال العمال والشركات بشكل تدريجي إلى القطاع

الرسمي؛ ترشيد فاتورة أجور القطاع العام؛ وإعادة تصميم مخططات المساعدة العامة للتركيز على الأسر الأكثر احتياجًا والعاملين في القطاع غير الرسمي.

المطلوب من الحكومة ان تعمل في الفترة القادمة على تمويل العجز: على الحكومة أن تطور بسرعة خطة تمويلية لتغطية اختلال التوازن على المدى القصير والمتوسط بين الإيرادات والنفقات. ستشمل مصادر التمويل ما يلي: إصدار سندات محلية؛ الحصول على الدين الخارجي إذا أمكن تحديدها ضمن شروط مقبولة؛ أخذ قروض من المؤسسات المالية الدولية ضمن شروط مقبولة ؛ والقروض الثنائية من الدول المجاورة. وبأقصى الحدود يمكن البحث عن التمويل من خلال التمويل المباشر المحدود من البنك المركزي ولكن فقط في ظل إطار سياسة واضحة تحافظ على ثقة السوق في قيمة الدينار.

القطاع النقدي والمالي: يجب على الحكومة والبنك المركزي مراجعة عدد من السيناريوهات وخيارات السياسة المتعلقة بنظام العملة بسرعة وسرية، وتحديد مسار العمل الذي من شأنه الحفاظ على الثقة في الدينار والمستويات المقبولة لاحتياطيات النقد الأجنبي دون تسبب في تضخم لا يمكن السيطرة عليه. يجب أن يستمر البنك في توفير السيولة من خلال التسهيلات الحالية، وأن يعمل على إعادة جدولة مدفوعات الديون من الشركات غير المالية الكبرى. يجب على الحكومة والبنك المركزي النظر في تقديم قروض السيولة المؤقتة.

سياسة الإنفاق: يجب على وزارة المالية مراجعة الإنفاق العام بسرعة لتقليل الإنفاق غير الضروري وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق في الصحة والحماية الاجتماعية ودعم فاتورة الأجور. يجب أن تتخذ إجراءات سريعة لخفض وإعادة توجيه الإنفاق ضمن فاتورة الأجور لحماية العمال ذوي الدخل المنخفض والمتقاعدين، وتقليل الإنفاق على الرواتب والمعاشات المرتفعة. كما ينبغي للحكومة أن تنظر في إصلاح سريع لتعريفة الكهرباء بالنظر إلى حجم الدعم الحالي، بهدف رفع التكاليف للمستهلكين الأثرياء. والأهم من ذلك، ينبغي على الحكومة أن تتجنب ببساطة عدم دفع فواتيرها لأن حجم

القطاع العام يعني أن تأخر التدفقات يمكن أن يشل الاقتصاد الأوسع ويعرض البلاد الى دخولها في موجات من اللا استقرار السياسي.

الحماية الاجتماعية: عبر مراجعة نظام التوزيع العام وأنظمة المساعدة الاجتماعية الأخرى بهدف إنشاء نظام شامل للمساعدة النقدية. يجب أن يهدف هذا إلى توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للأسر الضعيفة، مع تجنب التركيز الضيق على الفقر المدقع وتقليل أخطاء الاستبعاد للفئات التي ستكون هشة. وكجزء من هذا، يجب على الحكومة أن تنظر في الوسائل المبتكرة لتقديم المساعدة النقدية للفئات الأكثر ضعفاً، والنظر في المساعدات الغذائية المباشرة إلى المناطق الأكثر فقراً. ينبغي أن تولى عناية خاصة لضمان أن تكون قنوات التوزيع الخاصة بالمساعدة الاجتماعية عاملا حاسماً في تحقيق المساواة في القضايا الجنسانية والحواجز المحددة التي تواجهها النساء والفتيات. عند الاقتضاء، يجب على الحكومة النظر في توسيع نطاق التأهيل او الاهلية لبرامج المساعدة العامة للعمال المندرجين في القطاع غير الرسمي.

دعم الأعمال الخاصة: يجب على الحكومة تقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر الركيزة الاساسية للتوظيف في القطاع الخاص للأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الضعيفة. بالنسبة للعدد القليل من الشركات غير الحكومية الرسمية، يجب على الحكومة النظر في منحهم ضمانات من معاشات التقاعد/ مساهمات الضمان الاجتماعي أو رسوم أخرى مقابل عدم تسريح العمال أو ضمانات التوظيف. بالنسبة للأعمال التجارية الرسمية وغير الرسمية، يجب على الحكومة وضع مجموعة من التدابير، على سبيل المثال، الإعفاءات الضريبية، وإجازات تسهيلات للمدفوعات، ودعم رواتب الموظفين في القطاع الخاص. يمكن أن يساعد هذا في زيادة عدد الشركات التي يمكنها الاستمرار في العمل وتوفير فرص العمل. ومن اجل الوصول الى تحقيق اعلى قدر من الكفاءة في تنفيذ سياسات حكومية قادرة على امتصاص الازمة، فأن التوقع في تنفيذ الاصلاحات ونجاحها يعتمد على مقدار الجدية في تنفيذ ذلك، خصوصاً وان الحكومة اطلقت حزمة من الاصلاحات وفق ما ذكر في اعلاه ضمن ورقة الاصلاح

الاقتصادي "الورقة البيضاء"، وهذا الامر يتحتم معرفة ردود فعل الجمهور ومقدار القناعات المتوفرة من ذلك وهو ما يرمي اليه هذا المساق.

رابعا: محور الحقوق والحريات المدنية

حقوق الإنسان هي مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته والمقررة عالمياً وإن لم يتم الإعتراف بها أو انتهاكها من قبل سلطة ما. فحقوق الإنسان في عصرنا الحاضر أصبحت هي القيمة الأساسية الكبرى التي تحترمها الدول وتسعى جاهدة للحفاظ عليها، وترك المساس بها أو مصادمتها أو محاولة أنتهاكها أو خرقها، وهي التي أضحت مقياساً ومؤشرا مهماً للحريات العامة والخاصة فضلا عن الحالة الديمقراطية نفسها.

وتنبثق هذه الحقوق من رابطة التضامن والتكافل الإجتماعي القائمة بين الأفراد، حيث تقوم الدولة بتوثيق عُرى تلك الرابطة وتدعيمها بوسائل الضمانات والتأمينات والدعاية المتنوعة المقدمة منها لأفراد المجتمع مثل كفالتها الأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب، بالاضافة الى كفالة الدولة حقوق المرأة والعمل والخدمات الثقافية والإجتماعية والصحية وغيرها.

ولايمكن لأي عملية تحول ديمقراطي في أي دولة أن تتحقق الا من خلال وضع القوانين وضمانة إنفاذها ضمن مدركات كاملة لحقوق الإنسان، التي تعد حجر الأساس الذي تقوم عليه العدالة والسلام والحرية. وظهر الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان في العقود الأخيرة بهدف الحد من النزاعات وتحقيق تنمية المجتمع وأفراده تنمية متكاملة.

ويختلف نطاق الاهتمام بالحريات وحدود هذا المفهوم بين البلدان فقد تشمل الحريات المدنية، أو حرية التعبير، او حرية الصحافة، او حرية الدين، او حرية التجمع والتظاهر والاعتصام، او الحق في الأمن، او الحق في المعاملة المتساوية، او الحق في العيش، او الحق في محاكمة عادلة، او الحق في التملك، أو الحق في السلامة الجسدية، أو جميع هذه المستويات أو بعضها.

أما الحرية فهي حق ثابت ومتجذر لجميع البشر، فهي أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها أي أنسان فهي غير قابلة للتصرف، كما أن الحرية تُشعر الفرد بأهمية دورهُ، بل بفعليه وجوده وإكتمال إنسانيته، ويُعتبر أختيار الإنسان لمأكله ومشربه وطبيعة لباسه ومكان عمله من أبسط مظاهر الحرية وتتعداها هذه الى حرية الفكر والتعبير عن الرأي والحق في الاختلاف وغيرها، فهي أهم العوامل المُحركة للشعوب في ثوراتها وهي أحدى القضايا العادلة التي تنادي بها الشعوب على مدار الحقب الزمنية، وللحريات تقسيمات مختلفة بحسب تطور مفهومها ومنها ذات المضمون المادي أو المتصلة بمصالح الفرد المادية ومظاهرها، مثل الحرية الشخصية والتي تفيد تحرر الإنسان من الاستعباد والاسترقاق وحق الأمن والتنقل اذ لا يجوز معاقبة الانسان الا بمقتضى القانون، وحرية التملك التي تكو ثمرة نشاطه الفكري او جسدي، فضلاً عن حرية المسكن والعمل والتجارة والصناعة.

أما الحريات المتصلة بمصالح الأفراد المعنوية ومنها الحرية الدينية وحرية الرأي والاجتماع والتعبير وتكوين الجمعيات وغيرها.

وأقرت القوانين المدنية الوضعية تلازم حق المساواة مع حق الحرية لهدف واضح، وهو تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، واقتضى ذلك تقييد الحرية لتوفير حد أدنى من المساواة.

وبذلك فأن الحقوق والحريات مقترنة ببعضها وأينما يوجد حق وجدت الحرية وأينما انتفى الحق انتفت الحرية أيضاً فهما تعبيران متلازمان بغض النظر ما اذا كانت الدولة تعترف بجميع الحقوق والحريات وتدرجها في تشريعاتها الوضعية وتسبغ عليها حمايتها القانونية أو أنها تهمل جانباً منها عن عمد.

وأقر العراق وفقاً لدستور ٢٠٠٥ النافذ، العديد من الحقوق المدنية التي تستند بالأساس الى مبدأ المساواة اذ تتضم الدستور السلامة الشخصية وحق الجنسية وحق التقاضي بما يضمن العدالة. فقد نصت المادة (١٥) على أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها الا وفقاً للقانون وبناء على قرار

صادر من جهة قضائية مختصة وأن العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بالجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الإجتماعي وفقاً للمادة (١٤). فيما تضمنت المادة (١٧-أولاً) أن لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الأخرين والآداب العامة.

وعلى الرغم من المواد الدستورية العديدة التي تضمنها دستور العراق الدائم الا ان التطبيق العملي لواقع الحقوق والحريات شهد جزرا ومدا منذ 2003 وحتى الوقت الراهن.

وافادت المنظمات الدولية المعنية بالحقوق والحريات في العالم الى استمرار تراجع العراق في هذه المؤشرات على الرغم من الانفتاح الكبير الذي شهده البلاد بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام 2003. فقد وضع مؤشر فريدم هاوس في تصنيفه لعام 2021 العراق في مرتبة الدول (غير الحرة) بحصوله على درجة 29 من 100 في الحقوق السياسية والحريات المدنية. ويعد ذلك هبوطا بدرجتين من العام السابق حيث حصل العراق على 31 درجة. [2]

اما مؤشر كاتو لحرية الانسان الذي يعتمد في مؤشراته الحريات السياسية والمدنية المختلفة منها الحرية في الحركة والنقل والعمل الاقتصادي وغيرها فقد وضع العراق عام 2019 في مرتبة 158 من أصل 162 دولة. لكن المؤشر ذاته أشّر تحسنا في تصنيف العراق عام 2020 ليكون في مرتبة 155 نظرا لتحسن وضعه في هذه المجالات.[3]

وعدّ مؤشر ليغاتوم للازدهار العالمي الذي يوضح وضع الحريات ضمن مؤشرات عديدة منها الأمن والحوكمة ورأس المال الاجتماعي وبيئة الاستثمار والصحة والتعليم والبيئة، ان مرتبة العراق عام 2010 هي 142 بين بلدان العالم. واشار المؤشر نفسه تقدم

[2] مؤشر فريدم هاوس 2021، الرابط:
https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-world/2021

[3] مؤشر حرية الإنسان 2020، مؤسسة كاتو العالمية، الرابط:
https://www.cato.org/sites/cato.org/files/2021-03/human-freedom-index-2020.pdf

العراق في عام 2019 الى 136 الا انه أشّر تراجع العراق في العام 2020 الى المرتبة 137 بسبب سوء الحريات العامة في البلاد.[4]

ولم يكن وضع العراق في مؤشر التنمية البشرية للامم المتحدة أفضل حالا، اذ كان رتبة العراق في العام 2019 ضمن بلدان العالم 120 لكنه تراجع في العام التالي الى المرتبة 123 بحسب الامم المتحدة. [5]

كما اشار التصنيف العالمي لحرية الصحافة في العام 2021، الى ان العراق انخفض تصنيفه مرتبة واحدة الى 163 قياسا بالعام السابق.[6]

وبموجب اغلب المؤشرات الدولية الموجودة فإن العراق تتراجع فيه مساحات الحرية بمختلف مجالاتها الفردية والجماعية، سياسيا واقتصاديا.

وقد أكد ذلك ايضا مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق للاعوام الثلاثة الماضية (٢٠١٧-٢٠١٨) و(٢٠١٨-٢٠١٩) و(٢٠١٩-٢٠٢٠)، والتي اظهرت جميعها تراجعا مضطردا في الحريات النابعة من عدم قناعة المواطن بالنظام السياسي في العراق واهتمامه بملف حقوق الإنسان. فقد رأى معظم المواطنين ان النظام السياسي عاجز عن ضمان الحقوق والحريات الدستورية، مشيرين الى ان ذلك يعود الى الضعف في الارادة السياسية وآليات إنفاذ القانون وضعف الأدوار المجتمعية والاعلامية فضلا عن المستويات المنخفضة للوعي بأهمية الحقوق والحريات من قبل المواطنين انفسهم.

وسوف يعتمد مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق للعام (٢٠٢٠ -٢٠٢١) في محور الحقوق والحريات المدنية على جملة من المعايير للقياس وهي حقوق المرأة، والمشاركة السياسية للمرأة، وحقوق الطفل، والحريات الفردية والمدنية العامة، ودور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، والدور الاعلامي في عكس مطالب الناس واحتياجاتهم، فضلا عن دوره في الرقابة على اجهزة الدولة ومؤسساتها.

---

[4]) مؤشر ليغاتوم للازدهار العالمي 2020، الرابط:
https://docs.prosperity.com/2916/0568/0539/The_Legatum_Prosperity_Index_2020.pdf

[5]) مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2020، الرابط: **http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/irq**

[6]) التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2021، مراسلون بلا حدود، الرابط: **https://rsf.org/ar/lrq**

خامساً: نزاهة الانتخابات

تدعي كثير من الدول أنها ديمقراطية وتشير إلى ذلك أحيانا في دساتيرها التي تدعم وجود انتخابات يتم تنظيمها بشكل دوري، الا أن الديمقراطية الفعلية لا يمكن أن تتحقق دون وجود انتخابات نزيهة من شأنها التعبير عن الحد الأدنى من رغبات الشعب في اختيار ممثليه كونه صاحب السلطة في أدبيات الديمقراطية، فالناخبون يجب أن يحصلوا على فرص متساوية للتصويت مع ضمان الحفاظ على أصواتهم من التلاعب، أي أن تحسب أصواتهم بشكل متساو دون افضلية لأحد على آخر.

أن غياب النزاهة يقوض شرعية العملية الانتخابية، وبالنتيجة فأنه يؤثر على سير العملية الديمقراطية، ويؤشر وجود خطر يداهم الانتخابات وعلى نسبة المشاركة فيها مستقبلا، فضلا عن ما يمكن أن يتسبب به من صراعات ترتبط احيانا بالعنف، لذا فأن معرفة مدى قناعة الناخبين بمدى نزاهة العملية الانتخابية يعد أمرا ضروريا، ويتم عن طريق قياس درجة رضاهم عن المؤسسات التي تشرف على الانتخابات، والبيئة التي تجري فيها الانتخابات، وكذلك الوعي الانتخابي لدى المصوتين [7]. ليس هذا فحسب بل أن الجماهير قد تنخرط في موجات من الاحتجاج إذا وجدت خللا متكررا في نزاهة الانتخابات لشعورهم بأن نتائج الانتخابات قد تعرضت للتلاعب، أما الذين يشاركون في الانتخابات في ذلك الوقت فهم الفئة المؤدلجة من الجماهير التابعة لاحزاب السلطة، وفي هذه الحالة فأن الثقة بشرعية النظام السياسي تتراجع وتتدنى نسبة المشاركة في الانتخابات ما قد يفتح باب الاعتراضات وربما التأثيرات الخارجية [8]. ويشبه ذلك ما حدث مع التجربة العراقية التي شهدت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 تظاهرات عارمة في العاصمة بغداد ومحافظات جنوبية احتجاجا على قضايا عدة من بينها نزاهة

[7] **Pippa Noris and others, Advancing Electoral Integrity, Oxford University prees, 2014, p190.**

[8] **Pippa Noris, Why Electoral Integrity Matters, Cambridge University Press, 204, p133.**

الانتخابات، إذ طالب المتظاهرون منذ بداية حراكهم بتغيير قانون الانتخابات، والمفوضية المستقلة العليا للانتخابات، من أجل تحقيق النزاهة الانتخابية، وقد تحقق المطلبين بالفعل تحت ضغط الحراك الجماهيري.

أن أهمية نزاهة الانتخابات لا تأتي من مطالبة الاحتجاجات العراقية بها فقط، بل من كونها معيار رئيس معتمد لدى مؤشرات عالمية لقياس الديمقراطية ومن أبرزها "فريدوم هاوس" الذي يعتمد نزاهة الانتخابات **(Election Integrity)** أساسا في التوصل لنتائجه، إذ يرى المؤشر أن الانتخابات الحرة والنزيهة تعد عنصرا أساسيا من عناصر الحرية السياسية، لأن الديمقراطية لا يمكن أن توجد من دونها، فاليقظة مطلوبة لحماية نزاهة الانتخابات من التهديدات المتصاعدة ضدها، والتي تتراوح بين التزوير في يوم الانتخابات، والتحكم بوسائل الاعلام، والمخالفات خلال الحملات الانتخابية، ويؤكد القائمون على مؤشر "فريدوم هاوس" أنهم يعملون بالتنسيق مع الجماعات المحلية من أجل مراقبة الانتخابات، وتعزيز مشاركة الناخبين. وقد وصف مؤشر "فريدوم هاوس" لعام 2020 الانتخابات في العراق بأنها مشوهة بسبب تدخل الجماعات المسلحة وشبكات المحسوبية الفاسدة والاطراف الخارجية فيها، موضحا أن الك لمشاكل راسخة وتسبب الاحباط. [9]

كما يبني مؤشر "الإيكونوميست" نتئجه على خمسة معايير تأتي العملية الانتخابية التعددية في مقدمتها، بالاضافة إلى الحريات المدنية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية.[10]

وتعتمد "شبكة المعرفة الانتخابية" بشكل كبير على مؤشر نزاهة الانتخابات في قياس مدى تمتع الدول بالديمقراطية لاعتقادها أن النزاهة في العملية الانتخابية أمرا متأصلا في مبادئ الدمقراطية ونظام الحكم التمثيلي، وتعد الشبكة أن من مهامها النظر في قضايا الشفافية والمساءلة ودقة إدارة الانتخابات جنبًا إلى جنب مع السلوك الانتخابي الأخلاقي

[9] https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy.
[10] https://www.eiu.com/topic/democracy-index.

وأنظمة مراقبة النزاهة، وترى أن مشاكل النزاهة تكمن غالبا في الإطار القانوني والمؤسسي وهو ما قد يخلق أزمات لاحقة متعلقة بالانتخابات، وتعتقد أن الوصول إلى الانتخابات النزيهة يتم من خلال ضمان أربع متطلبات هي:[11]

1- النزاهة في إدارة الانتخابات
2- النزاهة في المشاركة
3- نزاهة مراقبي الانتخابات
4- إنفاذ نزاهة الانتخابات

[11] **https://aceproject.org/main/english/ei/ei.htm.**

القسم الثاني

نتائج المسوحات وتحليل البيانات

أولا/ محور الاداء الحكومي

جدول (2-1): نتائج محور الأداء الحكومي

محور الاداء الحكومي	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المؤسسات الحكومية تقدم خدماتها لجميع المواطنين بكفاءة	151	13	195	16	857	71
تنشر الحكومة تقارير دورية عن اداء مهامها بشفافية	159	13	193	16	851	71
مجلس النواب منتج وفاعل	60	5	188	16	955	79
الرقابة البرلمانية اسهمت في محاسبة المقصرين والفاسدين	29	2	163	14	1011	84
القوات الامنية نجحت في تحقيق الامن	936	78	95	8	172	14
القيادات الحكومية تتسم بالكفاءة والخبرة اللازمة	201	17	182	15	820	68
بناء مؤسسات الدولة تقع في مقدمة اهتمامات الحكومة	91	8	177	15	935	78
نجحت الحكومة الاتحادية في تنظيم علاقة ايجابية مع اقليم كردستان	360	30	231	19	612	51
اعادة مجالس المحافظات يسهم في تحقيق التنمية	39	3	24	2	1140	95
اداء المحافظ مقنع بالنسبة لي	379	32	126	10	698	58
الاجراءات الحكومية كافية لمواجهة وباء كورونا	54	4	203	17	946	79
الحكومة تستجيب لمطالب المتظاهرين	53	4	206	17	944	78
الهيئات المستقلة تؤدي مهامها على نحو مقبول	566	47	223	19	414	34

شكل (2-1): نتائج محور الأداء الحكومي

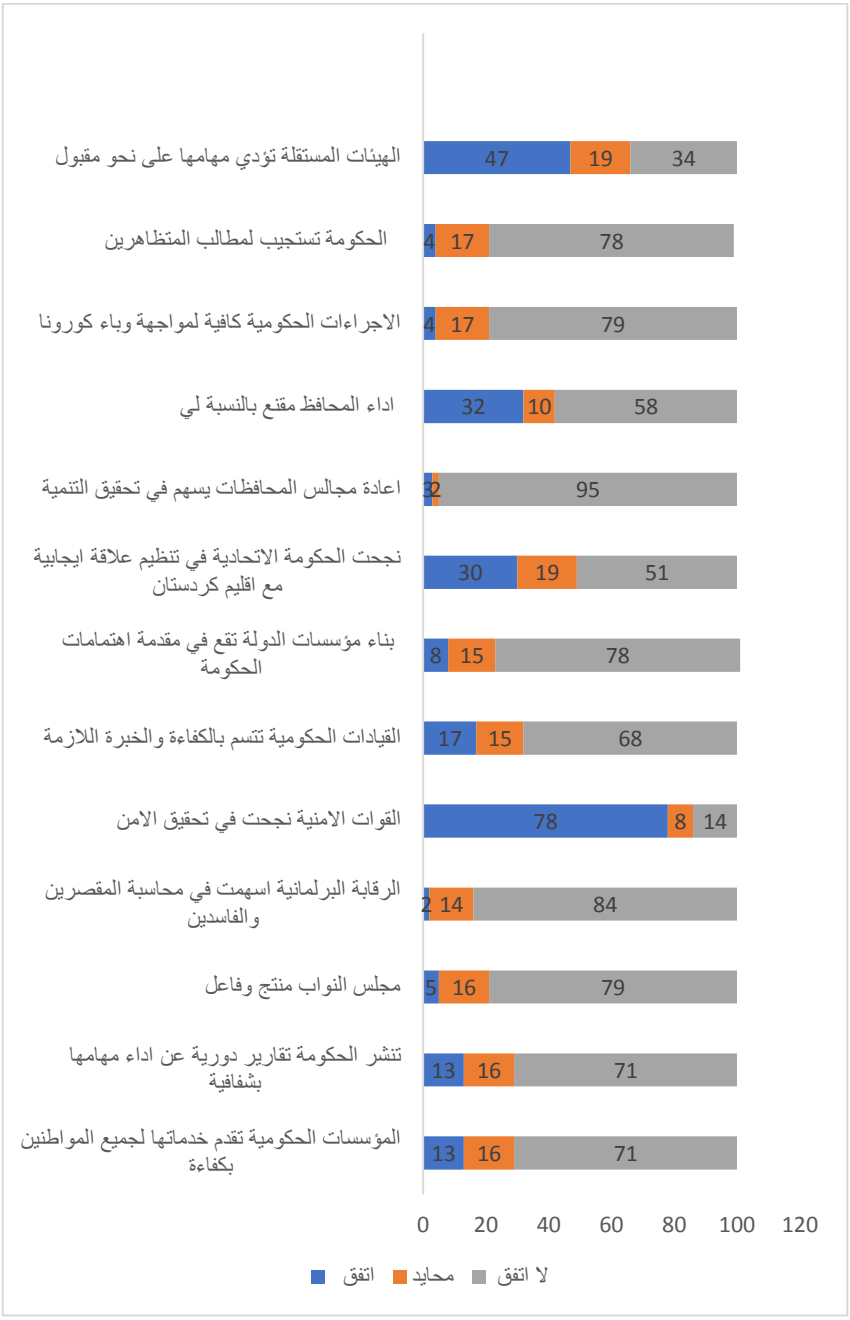

جدول (2-2): الاوساط الحسابية لمحاور الاداء الحكومي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
المؤسسات الحكومية تقدم خدماتها لجميع المواطنين بكفاءة	0.21	0.70	3.40
تنشر الحكومة تقارير دورية عن اداء مهامها بشفافية	0.21	0.71	3.36
مجلس النواب منتج وفاعل	0.13	0.54	4.21
الرقابة البرلمانية اسهمت في محاسبة المقصرين والفاسدين	0.09	0.45	4.85
القوات الامنية نجحت في تحقيق الامن	0.82	0.72	0.88
القيادات الحكومية تتسم بالكفاءة والخبرة اللازمة	0.24	0.76	3.15
بناء مؤسسات الدولة تقع في مقدمة اهتمامات الحكومة	0.15	0.60	4.03
نجحت الحكومة الاتحادية في تنظيم علاقة ايجابية مع اقليم كردستان	0.40	0.87	2.21
اعادة مجالس المحافظات يسهم في تحقيق التنمية	0.04	0.38	8.91
اداء المحافظ مقنع بالنسبة لي	0.37	0.91	2.47
الاجراءات الحكومية كافية لمواجهة وباء كورونا	0.13	0.53	4.11
الحكومة تستجيب لمطالب المتظاهرين	0.13	0.53	4.08
الهيئات المستقلة تؤدي مهامها على نحو مقبول	0.56	0.53	0.94

شكل (2-2)

- **تحليل محور الاداء الحكومي لعام**

بادئ ذي بدء يتطلب قياس الاداء الحكومي وتحديد مؤشراته توخي الدقة المتناهية بالنظر لكونها العنصر الاساس للنجاح والثقة بالنتائج كونها ليست بالعملية البسيطة حين يسبقها وضع مجموعة من الأسس اللازمة لاختيار المؤشرات وتليها عملية متابعة ورقابة مستمرة، اذ من خلال هذه المؤشرات يمكن متابعة الأداء وتحديد انحرافات سيره أثناء التنفيذ بهدف تلافيها ومعالجتها، على اعتبار ان اداء الحكومة بجميع مؤسساتها يشكل لمنظومة المتكاملة لنتاج أعمالها في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وهو يشتمل على أداء الأفراد وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للحكومة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فأداء الفرد في المنظمة يقاس بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم عن طريقها تقييم أدائه وصولاً إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق أكبر قدر ممكن من الانتاج بأقل قدر من التكلفة وفي أقل وقت و بمستوى مناسب من الجودة، ويقاس أداء كل إدارة بمجموعة أخرى من المعايير إلا أن المقاييس التي تستخدم في أغلب الأحيان هي مقاييس فعالية الحكومة لقياس اداءها وللوقوف على مدى قربها من مقاييس الفعاليات الاقتصادية والسياسية الداخلية

والخارجية والرقابية، فضلا عن ذلك هناك طرق تقييم كثيرة من بين هذه الطرق محاسبتها بشكل مؤسسي ومنهجي من قبل السلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب، وهذا هو المدخل الدستوري والقانوني للرقابة والمساءلة والمحاسبة، فاذا كان مجلس النواب فاعل ومنتج ويمارس دوره الرقابي بوضوح انتج تقييما ذا فائدة للمراجعة وتصحيح الاخطاء، لكن في ظل ضعف الدور الرقابي لمجلس النواب، بحسب المواطنين ومن خلال استطلاعات الرأي، يبقى المجال متاحا أمام استخدام أدوات أخرى للرقابة والمساءلة والمحاسبة منها:

- مؤشرات قياس الأداء تقوم بها الحكومة نفسها لتقييم اداءها ذاتيا، ولكن التجارب الحكومية في دول الجنوب وفي هذا الجانب تحديدا غير مشجعة ومثمرة لأنها تعتمد على طبيعة العلاقة بين اركان الحكومة ذاتها وشخصية من يتسلم منصب رئاسة الحكومة، التي غالبا ما يسود داخلها نمط العلاقات الراسية الهيراركية التي تؤدي الى النكوص في الادارة الجيدة للحكم على الاعم الاغلب.
- مراقبة الاعلام بأدواته ووسائله المتعددة، وبما ان اغلب تلك الوسائل في عالم الجنوب هي اما خاصة تشكو من ضعف حوكمة ذاتها وتحتاج للمزيد من ترصين العمل، أو رسمية تعبر عن وجهة نظر الحكومة ما يجعلها في كلتا الحالتين لا تضطلع بالدور الرقابي الذي يقع على عاتقها طبقا لرسالة الاعلام السامية، يضاف الى ذلك الضعف الذي يعتور وسائل التواصل الاجتماعي التي لا يطبق أغلب مستخدميها قواعد مهنية تنسجم وعظم الرسالة المرسلة الى المتلقي.
- تقييم الأداء عن طريق استطلاعات الرأي العام وهو أحد الأدوات المفيدة، لأنه يضع سلطة التقييم المعنوية بأيدي المواطنين وهم الناخبين ومتلقي الخدمة ومصدر شرعية الحكومة وسلطتها المبنية على وجود مواطنين عليهم واجبات ولهم حقوق بموجب الدستور والقانون، الامر الذي يستلزم الدقة والحيادية عند تنظيم تلك الاستطلاعات والعمل في فضاء حر بعيد عن كل اشكال التكميم والتعتيم لتكون النتائج ذات مصداقية عالية تنال ثقة الجمهور وكل من يعنيه الامر.

يتضح مما سبق إن تبني مفهوم قياس الأداء المؤسسي يحقق فوائد عديدة منها: تفادي مشكلة عدم الواقعية في تحديد الأهداف، أو عدم بذل الجهد المطلوب في تحديدها مما يجعلها أهدافًا هلامية بعيدة عن أي قياس أو تقويم موضوعي، وان الارتكاز على أهداف واضحة قابلة للقياس يسمح بإعطاء توصيف دقيق للأعمال المطلوب القيام بها لإنجاز تلك الأهداف، وبالتالي يتضمن الوصف المسؤوليات والالتزامات الوظيفية، فضلا عن ذلك يتيح القياس اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية في أوقاتها المناسبة، ويفّعل دور وسعي الحكومة لتحقيق رضى المواطن وتجاوز توقعاته والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة وبالتالي المساعدة في إعداد ومراجعة ابواب الصرف في الميزانية إضافة إلى المساهمة في ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات بما يحقق افضل انجاز لدورة السياسات العامة في البلاد.

ورغم هذه الفوائد الا ان هناك صعوبات في قياس أداء اي حكومة يعود مردها الى تعقيدات العمل في المؤسسات الحكومية. ومن أهم تلك المشاكل والصعوبات:

1- طبيعة الخدمات الحكومية، فمعلوم أن مفهوم جودة الخدمة التي تقدمها الأجهزة الحكومية، هو مفهوم مجرد يصعب تعريفه أو إخضاعه للقياس، وذلك انطلاقًا من عدم دقة نتائج التقويم والقياس الذي يعتمد على المعايير غير الكمية.
2- تعدد وتعارض الأهداف والأولويات وهذه مشكلة كبيرة تعرقل اتخاذ القرارات المناسبة وتربكها.
3- غياب التحديد الدقيق لمهام الأجهزة الحكومية، فعدم وضوح مهام كل وحدة يقود إلى خلق الكثير من الصعوبات والتداخل في اختصاصات الأجهزة الرسمية (والتوصيف الدقيق لواجباتها) التي تؤدي إلى ضعف النهوض بالمسؤولية وغياب المساءلة.
4- الروتين في الأجهزة الحكومية، كنتيجة طبيعية لغياب المعايير الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء في ظل غياب الأهداف القابلة للقياس الكمي.
5- الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل مثل التضخم الوظيفي وتداخل الاختصاصات الوظيفية وغيرها.

6- غياب الرقابة على القطاع الخاص لاسيما حين يعتور الأجهزة الحكومية حالة من عدم المبالاة أو الإهمال في قياس الأداء نتيجة عدم توفر الرقابة الفاعلة التي تمارس في القطاع الخاص.
7- الضغوط السياسية اذ عادة ما تمارس الأجهزة الحكومية اختصاصاتها في إطار من القرارات السياسية التي تسعى الحكومة من ورائها إلى تعظيم مكاسبها الاجتماعية والسياسية التي يصعب إخضاعها للقياس الكمي.
8- التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الحكومي والخاص، اذ يؤدي التداخل خاصة عند إشراك القطاع الخاص في أداء جزء من الخدمة للمواطن إلى صعوبة قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية.
9- غياب الشفافية يؤدي لقياس الأداء بشكل مضلل .

- **تحليل نتائج اسئلة الاستبيان**

السؤال الاول/ جاء هذا السؤال ليستطلع آراء الجمهور حول المؤسسات الحكومية هل تقدم خدماتها لجميع المواطنين بكفاءة، مع الاخذ بنظر الاعتبار نسبة عدد التكرارات في الاجابات على السؤال اعلاه نجد ان غالبية افراد العينة قد اشروا بان المؤسسات الحكومية لا تقدم خدماتها على نحو يمكن ان يعد مؤشرا جيدا للحوكمة السليمة وبنسبة (71٪)، مضاف لها نسبة المترددين البالغة (16٪) وهذه دلالة على ان المواطن يعاني في علاقته مع المؤسسات الحكومية التي لم تستطع لحد الان من اقناع المواطنين بانها تعمل لخدمته والسبب في ذلك يعود الى ان الكثير من شاغلي المناصب والوظائف الحكومية قد اسندت لهم عبر اسلوب المحاصصة او الوساطة او استغلال النفوذ أو الاستنسابية مما ادى الى ضعف عمل تلك المؤسسات فضلا عن انتشار الانحراف في مؤسسات الدولة بكل اشكاله وصوره ما يبرر ضرورة الانتقال الى مبادئ واسس الحكومة الالكترونية كونها احدى ضمانات العمل المؤسساتي السليم الذي يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين ويوفر فرص متكافئة للجميع وفق معيار الكفاءة والاستحقاق. فضلا عن اهمية تفعيل

عمل مجلس الخدمة الاتحادي، وربط اسناد المناصب بشروط الكفاية والاهلية على وفق معايير محددة تراعي التدرجية في اسناد المهام وادارة مؤسسات الدولة، وهي الشروط التي تعرفها السلطات الثلاث جيدا لكنها تغض الطرف عنها مراعاة للتخادم من اجل اقتناص الدولة والاستفادة من ثمرات الانحراف والعثو في الامانة الموكلة لها.

وفيما يخص السؤال الثاني/ الذي جاء بصيغة تنشر الحكومة تقارير دورية عن اداء مهامها بشفافية، فقد جاءت الاجابات – مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات – بعدم الاتفاق على ذلك وبنسبة (71٪) او التردد في الاجابة وبنسبة (16٪) ازاء نسبة ضعيفة من المتفقين مع ان الحكومة تنشر تقاريرا دورية عن مهامها وبنسبة (13٪) وربما هذا يعود الى عدم اكتراث واهتمام المواطنين بهذه التقارير لانشغالهم بقضايا اكثر تأثيرا واهمية بالنسبة اليهم، او لعدم ميلهم اصلا للقراءة وهي حالة مؤشرة في المجتمع العراقي او ربما يعود الى عدم كفاية ما تنشره الدولة عن انشطتها او اعمالها وخططها الآنية والمستقبلية وكذلك عدم اكتراث وسائل الاعلام بايصالها الى المواطن بسلاسة .

اما السؤال الثالث/ الذي يخص مجلس النواب بانه منتج وفاعل، فقد جاءت الاجابات بشكل سلبي مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات لتصل الى حوالي(79٪) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (16٪) ما يؤشر على وجود شبه اجماع لدى الفئة المستهدفة بان مجلس النواب العراقي غير فاعل ومثمر ولم يقنع المواطن العراقي الذي يفترض انه يمثله ولسان حاله بانه يعمل على تحقيق مطالبه وربما يعود ذلك الى اخفاق مجلس النواب في الجانب الرقابي والمحاسبي الذي كان ضعيفا ولم يرتقي الى حالة أستصال شافة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وايقاف هدر الاموال والتلكأ في انجاز المشاريع الامر الذي جعل المواطن يعاني في علاقته مع السلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب. التي حال نمط العلاقات الهيراركية والتخادم بموجبها دون وفاء اعضاء السلطة موضوعة البحث بالتزامات الوكالة النيابية الممنوحة لهم من الشعب لشغل مقاعد المجلس الذي حاد عن وظيفته الاصلية.

وفيما يخص السؤال الرابع/ الخاص بالرقابة البرلمانية ومدى اسهامها في ايقاف المقصرين والفاسدين، فقد جاءت الاجابات – مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات – على نحو سلبي بعدم الاتفاق على قدرة البرلمان على ممارسة دوره الرقابي السليم وبنسبة (84٪) واذا ما اخذنا نسبة المترددين البالغة (14٪) يتضح لنا بان هناك اجماع على ان الرقابة البرلمانية لازالت ضعيفة ولم تقم بواجبها الدستوري والقانوني ولاسيما على صعيد المساءلة والمحاسبة، اذ لم يؤشر التحرك الفاعل لمجلس النواب في فتح ملف فساد او محاسبة مقصر او رقابة اداء الحكومة، وربما ان عدم الاستقرار السياسي والامني وانتشار جائحة كورونا وتعطيل الاعمال الرسمية جميعها قد اثرت كثيرا في ذلك.

اما السؤال الخامس/ والذي جاء لمعرفة هل القوات الامنية نجحت في تحقيق الامن، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو ايجابي وبنسبة (78٪) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (8٪) لتعكس تطورا ايجابيا في نظرة المواطن للمؤسسة الامنية بجميع صنوفها وتشكيلاتها وثقته بان تلك الاجهزة الامنية قادرة على حمايته وبسط الامن وتحقيق الاستقرار على الرغم من كل ما جرى خلال السنوات السابقة ،وربما يعود ذلك الى نجاح القوات الامنية في ايقاف نشاطات العصابات الارهابية وفرض سيطرتها على جميع المناطق التي كانت توصف بالساخنة وثقته ببعض الاجهزة الامنية لا سيما جهاز مكافحة الارهاب الذي حصل على سمعة طيبة وحسنة لدى المواطن العراقي وبان المعارك التي يخوضها هذا الجهاز محسومة الانتصار بفضل التدريب والتجهيز الذي يتمتع به مقاتلو هذا الجهاز. الامر الذي يفتضي توقف السلطات المدنية عنده مطولا والاستفادة من دروسه في ضوء التجربتين العراقية والعالمية في تعامل الجمهور وثقته بالمؤسسة العسكرية بغية تحسين ادائها ونقله الى واقع ملموس بدلا عن التصريحات الرنانة والشعارات غير الصادقة.

وفيما يخص السؤال السادس/ الخاص بان القيادات الحكومية تتسم بالكفاءة والخبرة اللازمة، فقد جاءت الاجابات بشكل سلبي مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات لتصل الى حوالي(68٪) من قناعات الفئة المستهدفة مضاف لها نسبة المحايدين

البالغة (15٪) وهذه مؤشر ودلالة على ان المواطن العراقي لازال غير مقتنع بان القيادات الحكومية المتصدية للمسؤولية غير مؤهلة ولا تملك الكفايات الادارية المطلوبة لأداء مهامها بشكل سليم الامر الذي يتطلب من الحكومة وضع برامج وسياسات للارتقاء بكفاءة وفعالية موظفيها في المدى المنظور وادخال تلك القيادات في دورات تدريبية وتأهيلية لأعدادهم بشكل سليم يتوافق مع المراكز والمناصب التي يشغلونها، كما تجدد الحاجة هنا الى تفعيل عمل الحوكمة الإلكترونية كما ذكر سابقا.

والسؤال السابع/ الذي يسال عن بناء مؤسسات الدولة تقع في مقدمة اهتمامات الحكومة، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على ان الحكومة لا تعير اهمية كبيرة لبناء مؤسسات تتمتع بالكفاءة والمقدرة لإنجاز مهامها وبنسبة(78٪) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (15٪) لتقترب النسبة من(95٪) وهذه دلالة ومؤشر على ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي كانت سمة العملية السياسية طيلة الفترة السابقة قد انعكست سلبا على وضع استراتيجيات لتطوير الاداء المؤسسي لجميع الاجهزة الحكومية بالشكل الذي يمكنها من اداء مهامها على نحو فاعل ، وهذا الامر يتطلب وضع استراتيجيات وقوانين لتصحيح مسار عمل هذه الاجهزة من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية بغية ضمان سلامة عمل واداء هذه المؤسسات على نحو يقنع المواطن بمخرجات اداءها، يضاف الى ذلك ان مستوى العراق على مؤشرات خطة التنمية المستدامة 2015-2030 مازال دون مستوى الطموح المنشود وبان التراجع في بناء المؤسسات القوية يعد اختلالا في تطبيق العراق للهدف 16 من الخطة اعلاه الذي يعد هدفا رئيسا لنجاح التطبيق الناجز والمتكامل لبقية اهداف الخطة البالغة 17 هدفا.

اما السؤال الثامن/ الخاص بمدى نجاح الحكومة الاتحادية في تنظيم علاقة ايجابية مع اقليم كردستان، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي اذ جاءت النسبة بحوالي (51٪) مضافة لها نسبة المحايدين البالغة (19٪) لتصل الى (70٪) وهي نسبة تعكس قدرا كبيرا من شعور الفئة المستطلعة بعدم قدرة الحكومة

على تنظيم وتحسين العلاقة مع اقليم كردستان طبقا للدستور، اذ ان التركة الثقيلة من العلاقات المتوترة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في مسائل النفط والغاز والمناطق المختلف عليها وواردات المنافذ الحدودية والجمارك والسياسات المالية وغيرها من المسائل قد انعكس سلبا على رأي المواطنين بشان هذه العلاقة لا سيما وان زمن هذه الخلافات قد اخذ وقتا طويلا دون ان يلوح بالأفق ما يعطي الامل بالتوصل لحلول لهذه الاشكاليات وفق اصرار الطرفين على مواقفهما.

وجاء السؤال التاسع/ ليستفسر عن ان اعادة مجالس المحافظات يسهم في تحقيق التنمية، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي وبشبه اجماع على ان مجالس المحافظات لم تحقق قدرا من تنمية وتطوير المحافظات وبنسبة (95٪) وحياد (2٪) واتفاق فقط(3٪)، وهو متوقع بسبب ان ما قامت به هذه المجالس وطيلة السنوات المنصرمة لم يثمر عن تطوير وتحسين اوضاع هذه المحافظات في مجالات الخدمات والبنى التحتية رغم المبالغ الكبيرة التي خصصت لها فضلا عن استشراء الفساد في مفاصلها وما يدعم الرأي اعلاه مطالب المتظاهرين بالغاء مجالس المحافظات ذات السمعة السيئة لدى عموم المواطنين.

اما السؤال العاشر/ فقد جاء ليستطلع اراء الجمهور حول ان اداء المحافظ مقنع بالنسبة لي، في هذا السؤال ومع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات، فان اكثر من نصف المستطلعين كانت اجاباتهم سلبية حول اداء المحافظين وبنسبة (58٪) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (10٪)، في حين كانت نسبة الموافقين(32٪) فقط ومرد ذلك الى امرين الاول: حالة الاحباط واليأس التي تنتاب المواطنين في تلك المحافظات حول اداء محافظيها وانهم لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة والدراية والحنكة اللازمة لإدارة المحافظة والثاني: ان ارتفاع نسبة المؤيدين(32٪) جاءت لان بعض المحافظين قد عمل على احداث بعض التطوير والتحديث على مستوى الخدمات والبنى التحتية مثل محافظ البصرة وميسان والانبار لذلك جاءت اجابات مواطني هذه المحافظات مرتفعة لانهم لمسوا ان هناك رغبة وجدية لتطوير محافظاتهم وانهم يعملون على نحو ايجابي.

اما السؤال الحادي عشر/ فقد جاء ليستفسر عن ان الاجراءات الحكومية كافية لمواجهة وباء كورونا، فقد جاءت نصف الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي وبنسبة(79٪) واذا ما اضيفت لها نسبة المحايدين البالغة (17٪) لتصبح النسبة(96٪) وهي دلالة اخرى على ازمة الثقة بين الحكومة والمواطن الذي اخذ يشكك بقدرة الحكومة على اتخاذ اجراءات لمواجهة وباء كوفيد 19، اما لضعفها في انفاذ القوانين وتراجعها عن بعض القرارات سابقا او لان منظومة الفساد الكبير المستشري في مفاصل الدولة تجعل من ثقة المواطن بإجراءات المؤسسات الحكومية لا سيما وزارة الصحة المعنية بهذه الحالة محل ريبة وشكل لا سيما وان القطاع الصحي في العراق يعاني كثيرا ولا تنطبق عليه ابسط المعايير الموجودة في بلدان اخرى فكيف يمكنه مواجهة ازمة عالمية بحجم جائحة كورونا التي بات الارتفاع في اعداد المصابين يشكل تهديدا للمواطن في حياته. يضاف الى ذلك ضرورة اهتمام رئيس السلطة التنفيذية بتوفير اللقاحات عبر تخصيص الاموال الكافية الى ذلك وعدم الاكتفاء بما يوفره مرفق كوفاكس من لقاحات مجانية لخطورة الجائحة ووصول العراق الى ارقام مخيفة قياسا بعدد سكانه فلن ينعم أحد بالأمان من الوباء ما لم ينعم به الجميع.

اما السؤال ثاني عشر/ والخاص بان الحكومة تستجيب لمطالب المتظاهرين، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي وعدم استجابة الحكومة لمطالب المتظاهرين وبنسبة (79٪) واذا ما اضيفت لها نسبة المحايدين(17٪) لتصل الى (96٪) الامر الذي يؤشر وجود خلل وفجوة وازمة ثقة في العلاقة ما بين المواطن والحكومة اذ ما زال اصلاح الخلل وردم الفجوة واعادة ثقة المواطن بالحكومة بعيد المنال جراء القصور في السياسات الحكومية المتبعة وعلى مدى السنوات السابقة والحكومات المتعاقبة في التعامل مع مطالب واحتياجات المواطنين الامر الذي فجر الشارع واكثر الادلة وضوحا هنا تصاعد فعل الممارسات الشعبية مقابل انخفاض الاستجابة الحكومية وهذا له دلالة مؤثرة في مستقبل رسوخ عملية التحول الديمقراطي في العراق

واتجاه بوصلته نحو منحنى تراجعي يجب الوقوف عنده ودراسة مسبباته بعناية لأنه سيربك الاوضاع اكثر مستقبلا هذا الرغم من محاولة الحكومة الحالية اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية الا انها لا زالت بعيدة عن تلمس احتياجات المواطنين الاساسية، اذ لا زال الشارع العراقي عرضه للانفجار باي لحظة وما احداث الناصرية الا دليل على ذلك.

السؤال الثالث عشر والاخير/ والذي يسأل عن ان الهيئات المستقلة تؤدي مهامها على نحو مقبول، فقد جاءت تقريبا نصف الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو ايجابي بان الهيئات المستقلة تؤدي عملها على نحو مقبول وبنسبة **(47%)** واذا ما اضيفت لها نسبة المحايدين(19٪) لتصل الى (66٪) وهذا يؤشر ازدياد قناعة المواطنين بان اعمال بعض الهيئات المستقلة كمفوضية حقوق الانسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (لا سيما بعد تعديل قانونها) حققت تقدما في اداء عملها جعلت المواطن يشعر بان تلك الهيئات جادة لتقديم الخدمات لا سيما وان مفوضية حقوق الانسان حققت مقبولية على مستوى الشارع العراقي بعد احداث تشرين الاخيرة وتوثيقها ونقلها لتلك الاحداث بحيادية وموضوعية جعلتها محل ثقة على المستوى الداخلي والدولي الذي بدأ يعتمد على تقارير تلك المفوضية فيما يتعلق برصدها وتوثيقها وهو مؤشر ايجابي انعكس في استطلاعات المواطنين، فضلا عن اداء مجلس الخدمة الاتحادي – رغم حداثة عمله – الا ان حصر الوظائف والتعينات بهذا المجلس وصموده بوجه الضغوطات الحزبية والسياسية – لحد الان- انعكس هو الاخر في تصويت المستطلعين بشكل ايجابي لصالح تلك الهيئات.

ثانيا/ محور سيادة القانون

جدول (2-3): نتائج محور سيادة القانون

محور سيادة القانون	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المواطنون متساوون امام القانون	370	31	151	13	682	57
القانون وليس الطائفة والقومية والعشيرة هي المرجعية لكل المواطنين دون استثناء	414	34	181	15	608	51
المواطنون لديهم معرفة كبيرة بالحقوق والواجبات التي تضمنها القوانين العراقية النافذة	376	31	208	17	619	51
تتم معاقبة الناس وتوقيفهم وحبسهم بحكم قضائي	580	48	55	5	568	47
الموظف العام يمتلك الثقافة القانونية اللازمة لتطبيق القانون وانفاذه بشكل صحيح	460	38	231	19	512	43
تصدر القرارات والاحكام القضائية دون الخضوع للابتزاز والضغوط السياسية	322	27	207	17	674	56
المحاكمات علنية ولا وجود لمحاكم خاصة	528	44	39	3	636	53
الادعاء العام فاعل ومؤثر في إنفاذ القانون	452	38	288	24	463	38
القوانين العراقية تتضمن اجراءات رادعة تضمن حسن تطبيقها	673	56	183	15	347	29
القضايا في المحاكم العراقية يجري حسمها بصورة سريعة	14	1	198	16	991	82
الدكة العشائرية جريمة ارهابية وليست جنائية عادية فقط	798	66	61	5	344	29
هناك مؤسسات اصلاحية متطورة لتأهيل الاحداث الجانحين وتصويب سلوكهم	328	27	113	9	762	63

شكل (2-3): نتائج محور سيادة القانون

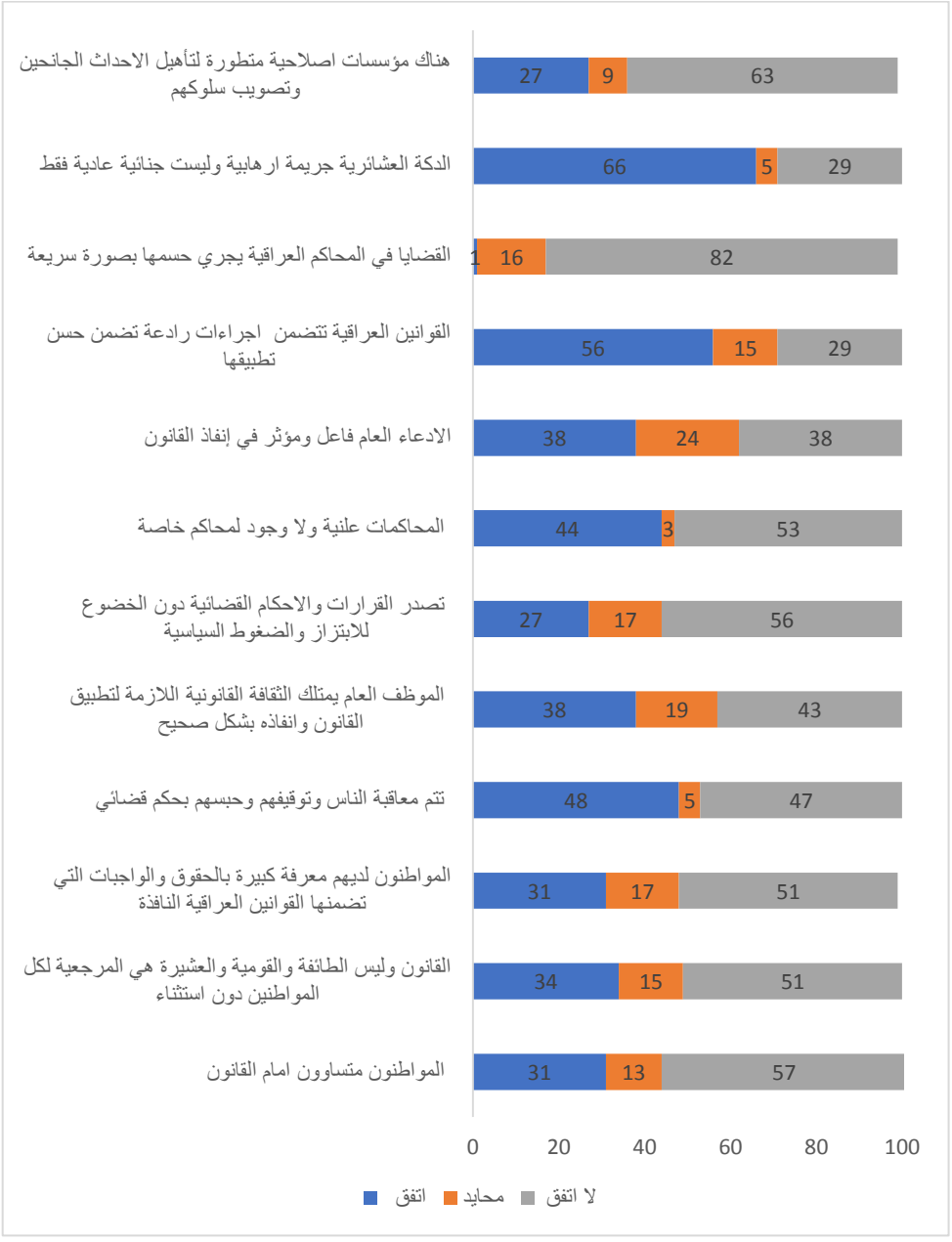

جدول (2-4): الاوساط الحسابية لمحور سيادة القانون

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
المواطنون متساوون امام القانون	**0.37**	**0.90**	**2.43**
القانون وليس الطائفة والقومية والعشيرة هي المرجعية لكل المواطنين دون استثناء	**0.42**	**0.91**	**2.16**
المواطنون لديهم معرفة كبيرة بالحقوق والواجبات التي تضمنها القوانين العراقية النافذة	**0.40**	**0.89**	**2.22**
تتم معاقبة الناس وتوقيفهم وحبسهم بحكم قضائي	**0.50**	**0.98**	**1.94**
الموظف العام يمتلك الثقافة القانونية اللازمة لتطبيق القانون وانفاذه بشكل صحيح	**0.48**	**0.90**	**1.88**
تصدر القرارات والاحكام القضائية دون الخضوع للابتزاز والضغوط السياسية	**0.35**	**0.86**	**2.44**
المحاكمات علنية ولا وجود لمحاكم خاصة	**0.46**	**0.98**	**2.15**
الادعاء العام فاعل ومؤثر في إنفاذ القانون	**0.50**	**0.87**	**1.76**
القوانين العراقية تتضمن اجراءات رادعة تضمن حسن تطبيقها	**0.64**	**0.88**	**1.39**
القضايا في المحاكم العراقية يجري حسمها بصورة سريعة	**0.09**	**0.42**	**4.47**
الدكة العشائرية جريمة ارهابية وليست جنائية عادية فقط	**0.69**	**0.90**	**1.30**
هناك مؤسسات اصلاحية متطورة لتأهيل الاحداث الجانحين وتصويب سلوكهم	**0.32**	**0.88**	**2.76**

شكل (2-4)

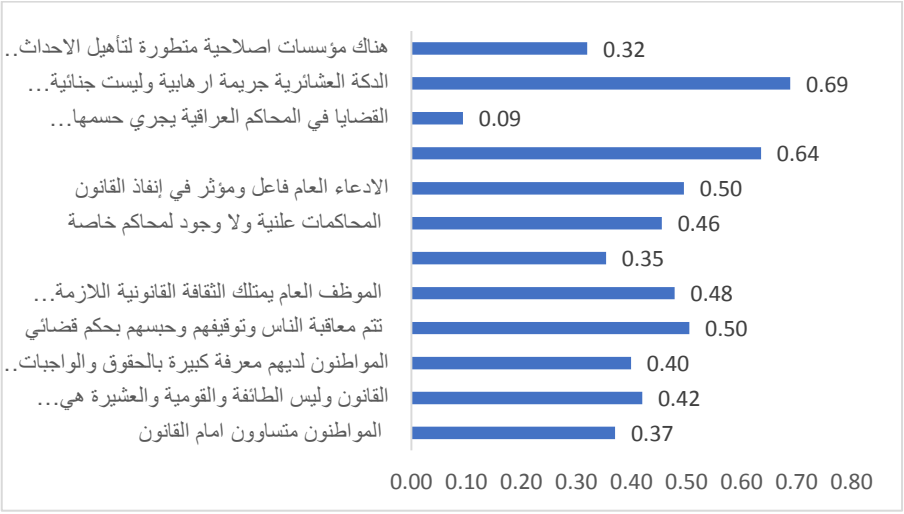

- **تحليل نتائج المحور القانوني**

بالنسبة لفقرة المواطنون متساوون أمام القانون نجد ان اجابة لا اتفق جاءت بالمرتبة الاولى وبنسبة (57٪) وبتكرار بلغ (682) في حين حلت ثانياً إجابة اتفق وبنسبة (31٪) وبتكرار بلغ (370) في حين حلت اجابة محايد ثالثاً وبنسبة (13٪) وبتكرار بلغ (151) من افراد العينة المبحوثة ونرى ان هناك تطوراً ملحوظاً باتجاه ايجابي نحو وجود المساواة أمام القانون مقارنة بمؤشر العام الماضي 2020 وان لم يكن بدرجة كبيرة لكنة تطور ملحوظ يجب تعزيزه .

ويمكن ان نعزو أسباب تلك النتائج الى وجود حالات كثيرة من التطبيق الانتقائي للقانون وكذلك عدم تكافؤ الفرص ووجود المحسوبية بشكل واضح في اغلب مؤسسات الدولة فنرى ان القانون يطبق بشدة على المواطن البسيط في حين لا نجد نفس القوة في التطبيق تجاه المسؤول .

بالنسبة لفقرة القانون وليس الطائفة والقومية والعشيرة هي المرجعية لكل الموطنين دون استثناء نجد ان إجابة لا اتفق بنسبة (51٪) وبتكرار بلغ (608) في حين حلت إجابة

اتفق بنسبة (34٪) وبتكرار بلغ (414) أما إجابة محايد بنسبة (15٪) وبتكرار بلغ (181)، ونرى ان هناك تطوراً ايجابياً عن مؤشر العام الماضي2020 ولكن رغم ذلك ما زالت ذات دلاله سلبية على ان الناس لا ترى في القانون هي الحامي او المظلة للناس، ونعزو اسباب تلك النسب الى وجود دور طاغي للولاءات الفرعية والقبلية والعشائرية والقومية وحتى الطائفية، فضلاً عن انتشار السلاح وعدم احتكاره من قبل مؤسسات الدولة، وكذلك هناك تأثيرات على مفهوم الهوية الوطنية الجامعة للعراقيين.

بالنسبة لعبارة المواطنون لديهم معرفه كبيرة بالحقوق والواجبات التي تضمنها القوانين العراقية النافذه فنجد ان اجابة لا اتفق حلت بالمرتبة الاولى وبنسبة (51٪) وبتكرار بلغ (619) في حين حلت ثانياً إجابة اتفق وبنسبة (31٪) وبتكرار بلغ (376) اما اجابة محايد فحلت ثالثاً وبنسبة (17٪) وبتكرار بلغ (208)، ونرى تطوراً عن مؤشر العام الماضي2020 وان لم يكن بدرجة كبيرة، ويمكن ان تعود الأسباب الى تلك النسب المتدنية نسبياً الى عدم وجود الدورات التطويرية التي يجب ان تكون اساساً للترقية الوظيفية فضلاً عن قلة الرغبة في التطوير الوظيفي وغياب نظام الحوافز وعدم اختيار التيارات الوظيفية على اساس الخبرة والكفاءة، فضلاً عن عدم وجود مقررات في الانظمة التعليمية في مراحل الدراسة المختلفة تساعد على بناء الشخصية الوظيفية للموظف العام.

بالنسبة للفقرة معاقبة الناس وتوقيفهم وحبسهم تتم وفقا لحكم قضائي فان الاجابة اتفق كانت الاعلى بنسبة (48٪) وبتكرار بلغ 580وجاءت نسبة لا اتفق بالمرتبة الثانية بنسبة (47٪) وبتكرار بلغ (568) واخيرا اجابة محايد بنسبة (5٪) وبتكرار بلغ (55) وفي هذا المجال هناك تطورا ملحوظا عن المؤشر السابق باتجاه الثقة حول الإجراءات للضبط القضائي والتوقيف الا ان إجابة لا اتفق مرتفعة وهي صوره ذهنية لدى بعض المواطنين ويشير الى وجود اجراءات تقوم بها بعض الاجهزة الامنية كتصرفات فردية فضلا عن تداخل الصلاحيات بين الكثير من المؤسسات وقلة عديد القضاة في مراكز الاحتجاز.

بالنسبة لعبارة الموظف العام يمتلكون الثقافة القانونية اللازمة لتطبيق القانون وانفاذه بشكل صحيح فقد جاءت إجابة لا اتفق بالمرتبة الاولى بنسبة (43٪) و بتكرار بلغ (512) في حين كانت الاجابة ب اتفق بنسبة (38٪) وبتكرار بلغ (460) بالمرتبة الثانية، وجاءت اجابة محايد بالمرتبة الثالثة بنسبة (19٪) وبتكرار بلغ (231) وربما يكون قلة الدورات القانونية، وزيادة المعرفة الوظيفية ونشر التعليمات والضوابط وضرورة اطلاع الموظفين عليها وتحديثا وراء هذه النسب. وفي هذا كان تطورا إيجابيا عن مؤشر العام الماضي 2020.

بالنسبة لفقرة تصدر القرارات والاحكام القضائية دون الخضوع للابتزاز والضغوط السياسية فان اجابة لا اتفق جاءت اولا بنسبة (56٪) وبتكرار بلغ (674) واجابة اتفق ثانيا بنسبة (27٪) وبتكرار بلغ (322)، واخيرا إجابة محايد بنسبة (17٪) وبتكرار بلغ (207) وهذا مؤشر خطير للغاية بسب التداخل في الصلاحيات والخلل البنيوي في النظام السياسي العراقي وعدم سيادة القانون بشكل صحيح والتدخلات السياسية في تعيين القضاة وجهاز الادعاء العام وعدم وجود الحماية الكافية لهم فضلا عن ضعف لدى بعض القضاة وخضوعهم لاحزاب سياسية واستبدال اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهناك شكوك حول تدخل الأحزاب السياسية في تعينهم.

اما بالنسبة لفقرة المحاكمات علنية ولاوجود لمحاكمات خاصة فكانت اجابة لا اتفق بالمرتبة الاولى وبنسبة (53٪) وبتكرار بلغ (636) واجابة اتفق ثانيا بنسبة (44٪) وبتكرار بلغ (528)، واخيرا محايد بنسبة (3٪) وبتكرار بلغ (39) وهو تطور مهم سيما مع بعض من الاستباب الأمني الذي يشهده العراق بشكل عام اذا ان المحاكمات وعلنيتها هي اسس من اساسيات الامن ووجود بعض الاستثناءات بسبب وجود بعض الإجراءات كالمحاسبة وغيرها خارج اطار المحاكم فضلا عن الفصول العشائرية.

فقرة الادعاء العام له دور فاعل ومؤثر في انفاذ القانون كانت اجابتي اتفق ولا اتفق أتت متساوية تقريبا وبنسبة (38٪) لكل منهما وبتكرار بلغ لا اتفق (452) ولا اتفق (463) كانت الاجابة محايد بنسبة (24٪) وبتكرار بلغ (288) ونلحظ تطور واضح

جدا للدور الذي يلعبه الادعاء العام في انفاذ لقانون وكذلك الى حل مكاتب المفتشين العمومين الذين كان له دور يقترب من بعض مهام الادعاء العام اما تدني النسب فيعود لحداثة تشريع قانون الادعاء العام العراقي الحالي فضلا عن تداخل اختصاصاته مع هيئات اخرى النزاهة وكذلك ان قانونه سابقا لم يعطه الدور المطلوب. ان وجود ثقافة قانونية امر مهم وحيوي جدا ووجود هذه الثقافة سيكون لعضو الادعاء العام اليد الطولى في تحقيق العدالة ولعب دور مهم وحيوي وحساس، ان السنوات الاخيرة شهدت ومن خلال رئاسة الادعاء العام وبدعم مهم من رئاسة مجلس القضاء اعطت ثمار كثيرة لعل التعديل الاخير أبرز انجازاتها. ان دور الادعاء العام هو دور حيوي بحاجة الى التفعيل والدعم بالشكل الذي يتناسب وتطورات التشكيل القانوني الجديد والمرحلة الحاضرة.

اما بالنسبة لفقرة القوانين العراقية تتضمن إجراءات رادعة تضمن حسن تطبيقها فان إجابة اتفق كانت الأولى وبنسبة (56٪) وبتكرار بلغ (673) في حين حلت ثانيا إجابة لا اتفق بنسبة (29٪) وبتكرار بلغ (347) في حين كانت إجابة محايد بنسبة (15٪) وبتكرار بلغ (183) وهنا نرى ان القوانين العراقية وحسب راي العينة المبحوثة فيها إجراءات رادعة قوية جدا لكن المشكلة في انفاذها وتطبيق تلك القوانين بشكل صحيح. وكذلك ان المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة العراقية مازالت قائمة ولم تستقر ركان الدولة لحد الان.

بالنسبة لفقرة يجري حسم القضايا في المحاكم العراقية بصورة سريعة فان اجابة لا اتفق كانت الاعلى بنسبة (82٪) وبتكرار بلغ (991) واجابة محايد ثانيا بنسبة (**16**٪) وبتكرار بلغ (198) اما اجابة اتفق فحلت اخيرا بنسبة (1٪) وفي هذا نكوص واضح عن المؤشر للعم الماضي 2020 وهذا الامر يعود الى قلة عديد القضاة وكذلك ضعف في بعض الاحيان لجهاز الاشراف القضائي فضلا عن ان مدد الطعن ومراحل التقاضي متعددة وعدم مواكبة اجراءات التقاضي العراقية المدنية او الجزائية او الادارية لتطورات الادارة القضائية الحديثة. وكذلك يبدو ان تأثير جائحو كونا كان لها اثر واضح على رأي

الجمهور وتقليل نسبة الدوام والحظر الجزئي والكلي كلها من الأسباب التي يمكن ن تعزا لتلك النتائج.

بالنسبة لفقرة الدكة العشائرية جريمة إرهابية وليست جنائية عادية فان نسبة (66٪) من العينة المبحوثة كانت اجابتهم اتفق وبتكرار بلغ (789) في حين كانت نسبة (29٪) لا اتفق وبتكرار بلغ (344) في حين كانت إجابة محايد مع العبارة (16٪) وبتكرار بلغ (61) وهذا مؤشر إيجابي الى الوعي بخطورة الدكة العشائرية على الامن المجتمعي وسيادة القانون وضرورة الاحتكام له فضلا عن العقوبات والملاحقات التي طالت الكثير ممن قاموا بهذه الاعمال. بعد 2003 أصبح القانون ضعيفا بسبب تعدد الأحزاب، وسلطة العشيرة أصبحت أقوى من المؤسسات الأمنية، لذلك ازدادت المظاهر المسلحة" لكن اليوم المؤسسات الأمنية جادة في الحد من مظاهر السلاح العشائري غير المنضبط ونحن كشيوخ عشائر نقدم كل الدعم لتلك المؤسسات". لذا يستلزم مراعاة القواعد القانونية والدستورية اعلاه واتباع الوسائل والقنوات القانونية التي رسمها القانون في اقتراح التشريعات وتعديلها لذا ختاما لا يوجد سبيل الا بالتدخل التشريعي بتعديل قانون مكافحة الارهاب بإدراج ما يعرف الدكة العشائرية ضمن احكام القانون او اصدار تشريع مستقل من شانه القضاء على تلك الظاهرة او عبر معالجة الاسباب التي قادت الى تلك الظاهرة.

بالنسبة لفقرة هناك مؤسسات إصلاحية متطورة لتأهيل الاحداث الجانحين وتصويب سلوكهم فحلت إجابة لا اتفق أولا بنسبة (63٪) وبتكرار بلغ (762) في حين وردت إجابة اتفق بنسبة (27٪) وبتكرار بلغ (328) اما إجابة محايد بنسبة (9٪) وبتكرار بلغ (328) وهذه النسب المتدنية ربما تكون لها علاقة بما سلطه الاعلام من ضوء على قانون حماية الاسرة وضرورة وجود مؤسسات إصلاحية مؤهلة فضلا عن ضعف التدريب للعاملين في هذا المجال وضعف التخصيصات المالية لها وعدم الاهتمام بهذا الشأن فلا عن تداعيات العولمة الثقافية.

ثالثا/ محور الاستقرار الاقتصادي

جدول (2-5): نتائج محور الاستقرار الاقتصادي

محور الاستقرار الاقتصادي	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الحكومة قادرة على الحد من ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية وبالخصوص الغذائية	408	34	142	12	653	54
الازمة الاقتصادية الحالية في البلاد لم تؤد الى فقدان عملي	361	30	224	19	618	51
الازمة الاقتصادية وانتشار وباء كورونا لم تخفض معدل الدخل الخاص به	197	16	66	5	940	78
القروض المصرفية لدعم المشاريع الصغيرة ميسرة للمواطنين	80	7	129	11	994	83
المرأة لا تواجه عقبات في الحصول على العمل	64	5	153	13	986	82
المرأة لا تواجه ظروف تسريح من العمل اكثر من الرجال في القطاع الخاص	227	23	307	26	619	51
الازمة الاقتصادية تقلل مستويات الفساد	135	11	42	3	1026	85
الدعم الحكومي للفئات الهشة من قبيل المساعدات المالية او العينة كانت كافية لتخفيف أثار انتشار وباء كورونا	22	2	189	16	992	82
الحكومة تعمل على مكافحة الفساد والرشوة بما يؤدي الى خلق بئية اعمال اكثر اماناً	131	11	262	22	810	67
افضل وضع مدخراتي في المصارف من اجل الحصول على فوائد	100	8	81	7	1022	85
النخب السياسية تدفع بإتجاه اصلاح الاوضاع الاقتصادية في البلاد	207	17	260	22	736	61
الإجراءات الحكومية "الورقة البيضاء" ستحسن الاوضاع الاقتصادية في المستقبل القريب	292	24	204	17	707	59

شكل (2-5): نتائج محور الاستقرار الاقتصادي

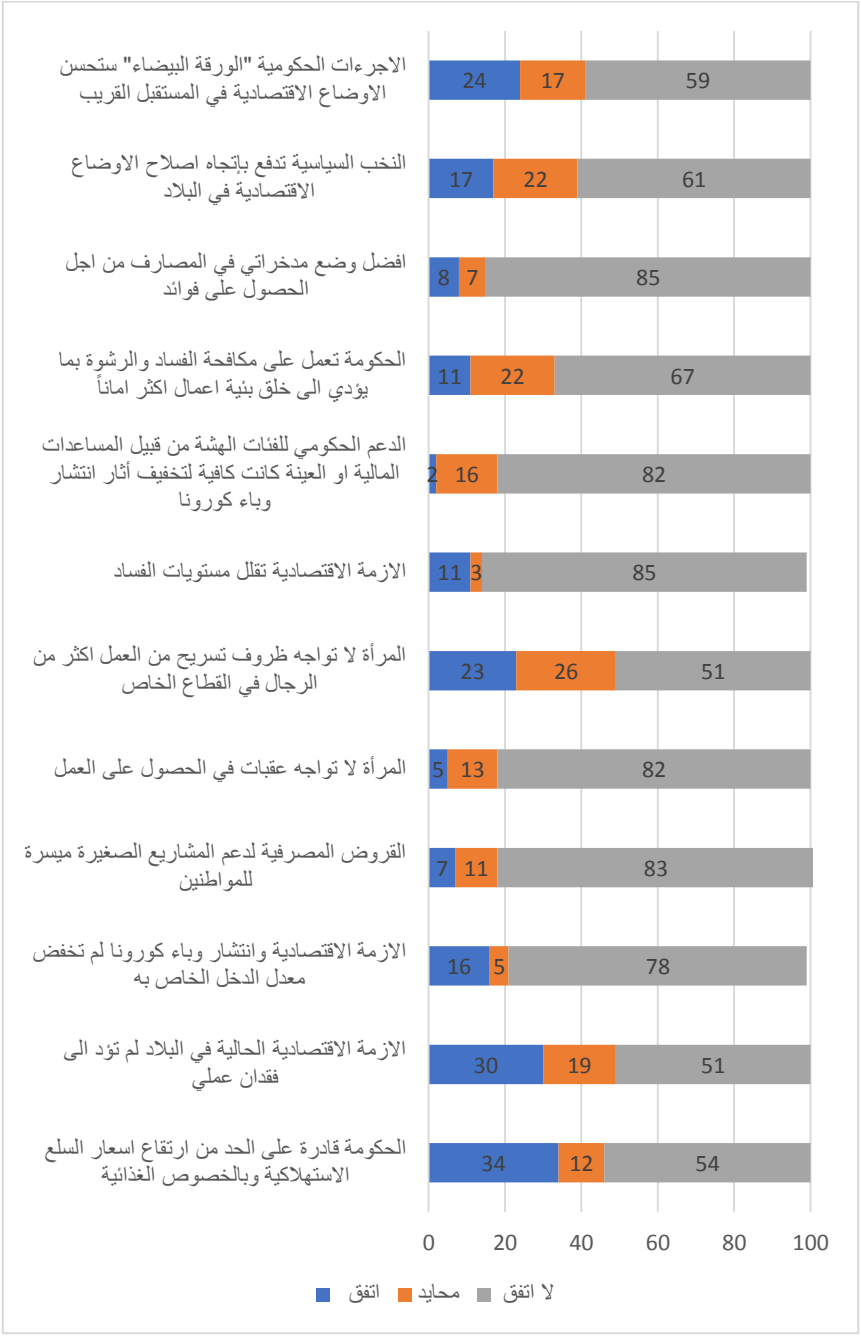

جدول (2-6): الوسط الحسابي لنتائج محور الاستقرار الاقتصادي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الحكومة قادرة على الحد من ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية وبالخصوص الغذائية	**0.40**	**0.92**	**2.30**
الازمة الاقتصادية الحالية في البلاد لم تؤد الى فقدان عملي	**0.39**	**0.88**	**2.23**
الازمة الاقتصادية وانتشار وباء كورونا لم تخفض معدل الدخل الخاص به	**0.19**	**0.75**	**3.93**
القروض المصرفية لدعم المشاريع الصغيرة ميسرة للمواطنين	**0.12**	**0.56**	**4.68**
المرأة لا تواجه عقبات في الحصول على العمل	**0.12**	**0.53**	**4.58**
المرأة لا تواجه ظروف تسريح من العمل اكثر من الرجال في القطاع الخاص	**0.36**	**0.82**	**2.28**
الازمة الاقتصادية تقلل مستويات الفساد	**0.13**	**0.65**	**4.98**
الدعم الحكومي للفئات الهشة من قبيل المساعدات المالية او العينة كانت كافية لتخفيف أثار انتشار وباء كورونا	**0.10**	**0.44**	**4.54**
الحكومة تعمل على مكافحة الفساد والرشوة بما يؤدي الى خلق بئية اعمال اكثر اماناً	**0.22**	**0.68**	**3.13**
افضل وضع مدخراتي في المصارف من اجل الحصول على فوائد	**0.12**	**0.59**	**5.03**
النخب السياسية تدفع بإتجاه اصلاح الاوضاع الاقتصادية في البلاد	**0.28**	**0.77**	**2.74**
الاجرءات الحكومية "الورقة البيضاء" ستحسن الاوضاع الاقتصادية في المستقبل القريب	**0.33**	**0.84**	**2.58**

شكل (2-6)

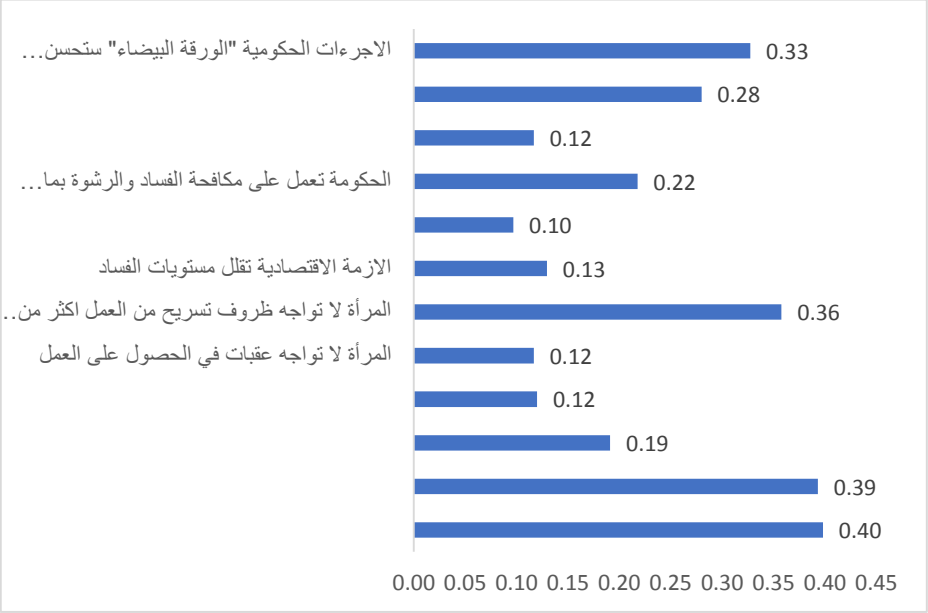

- **تحليل محور الاستقرار الاقتصادي**

لطالما يمثل المحور الاقتصادي ركيزة اساسية لاهتمام الحكومة العراقية الحالية منذ السنة الماضية، الا ان الاختلالات الهيكلية المتوارثة من سوء الادارة والفساد في هذا القطاع المفصلي الحاكم ضلت تلقي بتبعاتها على الشارع العراقي، فأراء المواطنين على العموم كانت ترى ان الادارة الاقتصادية والبرامج الحكومية ضمن هذا السياق قد لا تلبي احتياجات المواطنين واهتماماتهم، ولكن على العموم، فأن تردي مؤشرات الاقتصاد الكلي فاقمت من الاوضاع الاقتصادية على مستوى المواطنين، فالتضخم في اسعار الاستهلاك وصلت الى مديات غير مسبوقة كما في السنوات السابقة، اذ وصل في منتصف العام الحالي 2021 الى (5.6٪) بعدما كان في العام الماضي 2020 وبالتحديد في تشرين الاول منه (0.7٪)، واذ نجد ان السبب الرئيس يكمن في اعادة تعريف سعر الدينار العراقي مقابل الدولار والذي انخفض بحدود (24٪)، يضاف الى ذلك القيود التي

تركتها اجراءات مواجهة جائحة كورونا فيروس، والتي تركت اكثر من 6 مليون عامل في القطاع الخاص بدون اجراءات اقتصادية وقائية تضمن استمراريتهم في العمل وضمان استلامهم لاجورهم على اقل تقدير.

الاوضاع الاقتصادية ومنذ مطلع العام الماضي الى السنة الحالية مثلت اسوء حالاتها وعلى شتى المستويات، فإجراءات منع التجوال واجراءات الاغلاق تركت ملايين من العمالة غير المنظمين في القطاع الرسمي بدون اجور او على اقل تقدير انخفضت معدلات اجورهم وساعات عملهم، كما ان معدل النمو الاقتصادي في البلاد تراجع بصورة حادة ليكون سالباً بمقدار (-10.9٪) من الناتج المحلي الاجمالي، وايضاً مساهمة القطاع الخاص هي الاخرى تراجعت، والامر ينطبق على القطاع الحكومي، فمستويات الاجور هي اخرى تراجعت بصورة غير مباشرة بفعل انخفاض قيمة العملة، كما ان الدين الحكومي قد ارتفع هو الاخر خلال اشهر معدودة من 46 مليار دولار ليقفز الى 68 مليار دولار، والذي يعزى الى حاجة الحكومة لتسديد او الايفاء بالتزاماتها مثل فاتورة الموظفين، والمتعاقدين، وكذلك تمويل جهود مكافحة انتشار وباء كورونا فيروس ... الخ، يقابل ذلك تراجع في الايرادات الحكومية بفعل انهيار اسعار النفط على المستوى الدولي، وتراجع الصادرات الى العالم بسبب انخفاض الطلب عليه دولياً.

لقد ولدت تلك الظروف ضغوطاً اقتصادية جديدة على الادوار الحكومية، كادت ان تودي الى الانهيار الاقتصادي الشامل، ولكن استطاعت الحكومة وبفعل بعض الاجراءات المباشرة وغير المباشرة ان تحد من شدة الصدمة، والقدرة على ديمومة الاوضاع عبر سياسات الاقراض الداخلية الخارجية وتأخير سداد الفواتير، ولكن في الحقيقة فأن الاوضاع الاقتصادية لازالت تؤرق العمل الحكومي وبنفس الوقت تلقي بتبعاتها على المواطنين، فمؤشرات الفقر وصل الى (27٪) من اجمال السكان وهي نسبة لا يستهان بها، لأنها تدل على ان اكثر من 10 مليون نسمة من السكان الان هم يعيشون بمستوى تحت خط الفقر، وغير قادرين على ممارسة انماط حياة طبيعية، كما ان الكثير من

العمالة سرحت من عملها، او على اقل تقدير انخفض معدل اجورها مقارنة بتلك الظروف السابق لإجراءات مواجهة كورونا، ويضاف الى ذلك، انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى اقل من 3 مليون دينار سنوياً بعد ان كانت حصة المواطن في السنة السابقة تصل الى اكثر من 5.5 مليون دينار عراقي سنوياً. وفي ضوء تلك الاعتبارات كان لابد من محاولة لمعرفة مقدار امكانية الحكومة في امتصاص اثر تلك الصدمة الاقتصادية عبر ادواتها في ضوء السياسات العامة والاجراءات التنفيذية التي شرعت الحكومة في العمل عليها، وايضاُ الادوار الجديدة للحكومة في ضوء تلك الازمات الصحية والاقتصادية، ومقدار النجاح في امتصاص اثر تلك الازمات على قاعدة الهرم الاقتصادي في العراق، فواحدة من اسس النجاح الحكومي تحسب من خلال القدرة على دفع الضرر جراء تلك الاوضاع المتردية من خلال اجراءات وخطط تخفف من وطأة الاثر على الشارع العراقي، وهو ما يمكن الوصول اليه او استنتاجه عبر الاسئلة التي وجهت الى المواطنين، بقصد تعريف صانع القرار بالتغذية الراجعة وردود الفعل والآراء من قبل المواطنين في العراق وكما في الاتي:

الحكومة الى حد ما لن تكن قادرة على الحد من ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية وبالتحديد المواد الغذائية، فنسبة (54٪) من عموم العينة لم يجدوا من الحكومة القدرة على الحد من ذلك، وهذا يعني ايضاً بأن الاجراءات الموازية للتصحيح الاقتصادي او السياسات التقشفية لم تحقق بدائل بالنسبة لأولئك الاشخاص وخصوصا ذوي الدخل المحدود، بمعنى اخر الدعم الحكومي من بينه المدفوعات العينية والغذائية او الضمانات المالية.... الخ، يضاف اليه النجاح في الدور الرقابي وانفاذ القانون والذي يبدوا لم يكن قادرا على الحفاظ على نمط استهلاكي يتسم بالعدالة للسكان. ويرى (75٪) من سكان بغداد من فئة المستطلعين ان الحكومة لم تكن قادرة على تأمين الحد الادنى من الحفاظ على اسعار المواد الاستهلاكية، في حين ان افقر محافظة في العراق وهي محافظة المثنى، يجد فيها السكان وبمقدار 92(٪) بأن الاجراءات الحكومية لم تكن قادرة على الحفاظ على اسعار الاستهلاك الاساسية، وبالمقابل فأن (69.3٪) من الشرائح الاقتصادية فوق

المتوسطة (ميسوري الحال) يرون بأن الحكومة قادرة على الحد من ارتفاع اسعار الاستهلاك، وهذا يعني من وجهة نظر اقتصادية ان الفئات فوق المتوسطة لم تكن تشعر بارتفاع اسعار المواد الغذائية مقارنة بالفئات في التصنيفات الاخرى في اختلاف مستويات الدخل.

ويرى (51٪) من افراد العينة بأن الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد قد ادت الى فقدان الكثير من العاملين لوظائفهم، ولو قارنا هذه النسبة على اساس النوع الاجتماعي لنجد ان النساء هن الاكثر رفضاً للمنطوق القائم على اساس ان الازمة الاقتصادية لم تؤثر على طبيعة او التسريح من الاعمال، كما ويلاحظ ان النساء الشابات الحاصلات على شهادة البكالوريوس وبنسبة (58٪) من افراد العينة يرين ان الازمة قد اثرت على الوظائف اكثر من الذكور بنسبة (51٪). كما ان (64٪) من الحاصلين على الشهادة الابتدائية يرون بأن وظائفهم قد خسروها، مقارنة بـ (52٪) من الحاصلين على الشهادات الجامعية الاولية، مما يعني بأن ذوي المهن الحرة والاغلب الاعم الذين يعملون في القطاع الخاص والاعمال الحرة غير الرسمية قد خسروا اعمالهم اكثر من اولئك الذين يعملون في القطاعات المنظمة وبالتحديد القطاع الحكومي.

ومنطقياً يبدوا ان بغداد قد نالت الحصة الاكبر من هذا الاخفاق، لان (80٪) من افراد عينة بغداد وجدوا ان الازمة الاقتصادية قد نالت من الوظائف وادت الى خسران العاملين لها، وهذا يعزوا الى ان بغداد تشكل اكبر سوق اقتصادي متنوع مقارنة بباقي المحافظات كما العمالة تتركز في بغداد، اذ تشهد كثافة سكانية كبيرة، وسوق غير رسمي كبير ايضاً مما يجعل قضية خسارة العمالة لوظائفهم واضحة هذه الرقعة الجغرافية مقارنة بالمراكز الادارية الاخرى، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان كثير من العمالة تزحف من المحافظات الاخرى للعمل في اسواق بغداد الرئيسية. وفي محافظة النجف الاشرف (68٪)، وكربلاء المقدسة (64٪) من افراد العينة يرون فيها ان خسارة الوظائف امر واضح قد ارتبط بالأزمة الاقتصادية، مما يعني ان هاتين المدينتين اللاتي تنتعش فيهما

السياحة الدينية والفندقة قد تأثرت اوضاعها بفعل الازمة الاقتصادية وخصوصاً اولئك الاشخاص الذين يعملون في المهن الحرة، او الاعمال التابعة الى القطاع الخاص، لان القطاع السياحي قد تراجع في هاتين المحافظتين.

وقد يبدوا ان انخفاض الدخل قضية عامة اصبحت اكبر في اثرها من اولئك الذين فقدوا وظائفهم، وهنا يشترك في هذا المعيار الموظفون الحكوميون (القطاع العام) واولئك الذين يعملون في القطاع الخاص، لان (78٪) من مجمل الفئة المستطلعة اجمعوا بأن الازمة الاقتصادية واجراءات الحجر والتباعد وسياسات الاغلاق قد ادت الى انخفاض معدل الدخول، ولكن بنفس الوقت، يبدوا ان الفئة التي يقع دخلها دون المتوسط قد تأثرت بالعموم من انخفاض الدخول اكثر من الفئات الاقتصادية المعاشية الاخرى، لان (88٪) من الشريحة التي تقع في مستواها المعاشي دون المتوسط قد تأثروا من الازمة الاقتصادية وازمة وباء كورونا فيروس من غيرهم، كما ذوي الدخول المتوسطة قد تأثر منهم (77٪) من تلك الازمة ويأتي بعدهم (59٪) من الشرائح الاقتصادية ذات الدخول فوق المتوسطة.

فجوة انخفاض الاجور ترتفع لدى العاملين في القطاع الخاص وذوي المهن الحرة بنسبة (90٪)، الا انها لا تكون كذلك عند الموظفين الحكوميين لان (70٪) فقط منهم يرون بأن الازمة ادت الى انخفاض الاجور، وهو يعني ان بحدود 7 ملايين عامل في القطاع الخاص ومن ذوي المهن قد تأثر منهم (90٪) بالأزمة الاقتصادية وكذلك بإجراءات التقشف وسياسات الاغلاق والحظر.

في مقابل تلك الاثار الاقتصادية فأنه لا يزال هناك امام المواطنين عقبات في الوصول الى التمويل، لان (83٪) من افراد العينة لازالوا يواجهون المصاعب والعراقيل في الوصول الى التمويل، وخصوصا القروض المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة، في حين لم يجمع سوى (7٪) من افراد العينة على ان التمويل ميسر، وهو ما يفسر الاثار التي اشرنا اليها في المتغيرات اعلاه، ان (94٪) من العاطلين عن العمل يرون بأن القروض غير ميسرة لهم، كما ان (86٪) من ذوي المهن الحرة لديهم نفس الراي، في حين ان النسبة وان كانت مرتفعة الا انها تنخفض لدى شريحة العاملين في القطاع العام بنسبة

(73٪). ان عقبة الوصول الى التمويل هي عقبة جوهرية في الاقتصاد العراقي، وهي ناتجة بالأساس الى ضعف انفاذ القانون وعدم رغبة المصارف بإقراض الاموال الى ذوي الدخول المحدودة او الاشخاص غير المضمونين، لان اجراءات السداد تكون معسرة، وصعوبة استرداد الاموال المقرضة من المواطنين بسبب الطبيعة الاقتصادية للمشاريع وهو ما يسمى بالقروض غير العاملة "**Non-performing Loans**". كما ان (88٪) من الاشخاص من دون الدخل المتوسط يواجهون هذه المعضلة بشكل اكبر من اولئك الاشخاص الذين يرتفع دخلهم دون المتوسط وبنسبة (76٪)، مما يعني ان لديهم الفرص للوصول الى التمويل اكبر من الاشخاص ذوي الدخل دون المتوسط.

تجمع العينة على ان النساء يواجهن عقبات اكثر من الرجال في الحصول على العمل، وهذا يعني اعتراف منصف من قبل الشريحة بالكامل وباختلاف تركيبتها على ان دخول النساء الى سوق العمل ليس بالأمر السهل، والذي يمكن تفسيره على ان درجة الوعي لدى المجتمع بضرورة ازالة العقبات امام النساء اصبح واضحاً للفئات كافة. ان (82٪) من افراد العينة يؤكدون ان بيئة الاعمال في العراق لازالت تمثل شكلا من اشكال العداء لعمالة النساء، كما ان الاشخاص الذين خالفوا ذلك هم فئة جدا قليلة نسبتها (5٪). كما ان محافظات مثل ذي قار تجد النساء فيها وبنسبة (85٪) بأنهن يواجهن صعوبة في مزاولة الاعمال، بالرغم من ان الرجال في نفس المحافظة يجدون ان النساء يعانين من الدخول الى سوق العمل وبنسبة (68٪).

ومع ان العينة تجمع على ان النساء يواجهن ظروف اصعب من الرجال في الدخول الى قطاع الاعمال، الا انهم لا يجمعون بنفس المقدار على ان النساء يواجهن ظروف التسريح من العمل اكثر من الرجال بفعل الازمة الاقتصادية او بفعل سياسات الاغلاق الناتج من انتشار وباء كورونا، بالرغم من ان اولئك الذي لا يؤيدون وجود ظروف عادلة في المساوة بين الجنسين وفي تسريح السيدات اكثر من الرجال بنسبة (51٪) مقارنة بأولئك الذين ذكروا ان النساء متساويات مع الرجال ولا يتم تسريحهن على

اساس معيار الفصل القائم على النوع الاجتماعي، لان (23٪) فقط من العينة رؤا ان النساء متساويات، في حين الفئة المحايدة كانت اكبر من المؤيدين للمساواة وبنسبة (26٪). ومع ذلك، فانه يلاحظ هنا ان مستوى الرفض لدى الرجال لم يصل بخصوص تسريح النساء الى نصف عينة الذكور لان (47.7٪) فقط من افراد عينة الرجال يجدون ان النساء يتم تسريحهن اكثر من الرجال، في حين ان اكثر من (55٪) من النساء ذكرن بأن التمييز القائم على النوع الاجتماعي في تسريح العمالة موجود. ولكن يلاحظ ان النساء في بغداد بنسبة (94.4٪) ذكرن بأن هناك تمييز مبني على اساس النوع الاجتماعي في تسريح العاملات، وهو ما يفسر ان النساء العاملات في بغداد يشكلن اغلبية النساء العاملات في القطاع الخاص مقارنة بالنساء العاملات المنتشرات في باقي المحافظات، كون ان طبيعة الاعمال النسوية في اغلبية المحافظات الاخرى قائم على العمل الاسري او في الحقل او الاعمال التي يتم القيام بها من داخل المنزل.

ثقة الجمهور في الاجراءات الحكومية التقشفية في الحد من فرص الفساد قد اضعفها، وبالرغم من ان الحكومة عازمة في التحري من خلال الاجراءات والخطط في الوصول الى الاموال المنهوبة كأجراء في معالجة الازمة، الا ان الجمهور يرى وبنسبة (85٪) بأن الحكومة لن تعمل على معالجة ذلك، وهو امر ناتج في ضعف الانفاذ وضعف الاجراءات المفصحة عن تلك الجهات او الممارسات وطبيعة الاموال او جهود وضع اليد التي قامت بها الحكومة. وهو ما يعني ان الخطط المعلنة من قبل الحكومة لم تعد تلقي اي ثقة من المواطنين الذي يرون ان الحكومة ضعيفة في محاسبة الفاسدين.

ويمكن ان يفسر ذلك على ان الازمة الاقتصادية تدفع الفاسدين للبحث في فرص فساد جديدة، وهي حقيقة تستحق ان يتم التركيز عليها، لان هناك دراسات اكدت في اوقات سابقة على ان فرص الفساد تتسع في مجالات اخرى مثل العقارات والاراض والاستيلاء على املاك الدولة العراقية، ويمكن ان تتوسع الى نفقات الرعاية الاجتماعية والصحية، في حال لو ان الحكومة واجهت ازمة اقتصادية وخصوصا في ايرادات النفط.

المواطنون لا يشعرون بأن الدعم الموجه الى الفئات الهشة كافياً وبنسبة (82٪) من العينة، كما ان الاشخاص الذين يرون بأن الدعم كان كافياً لا يشكلون سوى (2٪). والنتيجة مفادها ان الاموال التي خصصت للرعاية الاجتماعية قد يبدوا انها لم تدار بصورة مهنية بحيث تكون لها القدرة على دفع الضرر الناتج من الازمة الاقتصادية، كما ان الشرائح المشمولة وفقاً للاعتبارات المحددة في ضوءها تلك الاموال لم تصل الى معظمهم، وبالنتيجة فأنه ربما يكون هناك قصور في منح تلك الاعانات، او انها قد تكون غير كافية للشرائح المتضررة الناتجة من الازمة الاقتصادية. ويبدوا ان الفئات العاطلة عن العمل وبالرغم من قلة عددهم من العينة الا انه يبدوا انهم اكثر فئة قصوراً في وصول تلك الاموال اليها، لان غالبيتهم (92٪) يجدون بأن تلك الاموال غير كافية، كما يلاحظ بأن الفئات الاخرى الاكثر تضرراً من بعد العاطلين عن العمل هم فئة العمالة من ذوي المهن الحرة، اذ يجد هؤلاء وبنسبة (83٪) بأن الاعانات الحكومية غير كافية، يضاف اليهم النساء ربات البيوت اللاتي ايضاً يشعرن بالاخفاق من عدم كفاية الاموال المخصصة للرعاية او التعويض وبنسبة (84٪).

تحسن في الاجراءات الحكومية الرادعة تجاه خلق بيئة اعمال اكثر شفافية او اقل فساداً، صحيح ان المعارضين لهذا المبدأ هم (67٪) من العينة، الا ان هناك نوع من التفاؤل الذي يمكن ان يدفع الى تحسن في بيئة الاعمال في العراق، خاصة ان الامر مدفوع بفعل الخطاب الحكومي او التوجه نحو تحسين اجراءات العمل، ولكن فئة ذوي الاعمال الحرة يرى (70٪) منهم ان الحكومة لم تعمل على الدفع باتجاه تحسين بيئة الاعمال وخصوصا من ناحية مكافحة الفساد والمحسوبية، وهو ما يعطي انطباع بأن ذوي الشأن الاقرب او الذين هم في تماس مباشر مع المعظلة لازالوا يعانون بصورة اكبر من غيرهم.

لا يزال النظام المصرفي لا يحظى بثقة الجمهور بنسبة (85٪)، وهذا يؤشر بوجود معظلة تنموية في النظام المالي للبلاد، خصوصاُ واننا شهدنا حصول حالات من التهافت المصرفي في الفترات السابقة والناتجة بفعل الازمة الاقتصادية، وشحة المال، ولكن القصور

في النظام المالي ليس مرده الازمة المالية بالتحديد، وانما بفعل قصوره في تغطية الفئات التي تبحث عن فرص الاستفادة من النظام المالي، كما ان قواعد الاقراض لازالت تمثل وضعاً لا يتوافق مع الاحتياجات والامكانات على ارض الواقع، ويبدوا ان استقلالية المصارف عن الازمات الاقتصادية تبقى مسالة مصيرية لا يمكن تحقيقها في الامد القصير.

الاستقرار الاقتصادي المدفوع من النخب السياسية متذبذب وان كان المشككون يشكلون (61٪) من العينة الا ان هناك عدداً يرى بأن قدرة النخب السياسية على الدفع نحو الاصلاح الاقتصادي مسألة لا زالت موجودة، الامر الذي يدعوا الى التفاؤل ان هؤلاء المشككون أصبحوا اقل نسبة من استطلاع العام الماضي والتي كانت (81٪)، مما يجعل النخب السياسية قادرة على التوجه نحو ابراز الورقة الاقتصادية كقضية راي عام في الانتخابات المقبلة.

الحكومة لا زالت قادرة على المضي بأجراءات الاصلاح من خلال ما تضمنته الورقة البيضاء، صحيح ان اولئك الاشخاص الذين لديهم وجهة نظر غير متفائلة تجاه الورقة البيضاء يشكلون (59٪)، الا ان هناك شريحة بحدود (24٪) ترى انها قادرة على اصلاح الاوضاع الاقتصادية، كما ان الاشخاص المتذبذبون او على اقل تقدير الذين ليس لديهم رأي حاسم (17٪) وهؤلاء يكونون متذبذبون بالراي. هذه النقطة بالذات تمثل فرصة الى الحكومة في الترويج لما تضمنته الورقة البيضاء او اي خطط اصلاحية اخرى ومن برامج واجراءات وخطط، لان النجاح في ذلك يعني ارتفاع ثقة الجمهور بالحكومة العراقية، وايضاً تنمية الشعور بأن الاجهزة الحكومية تعمل من اجل تحقيق الاصلاحات لاجل تحقيق التنمية العادلة التي هدفها الجمهور وليس لاجل النخب او الاحزاب السياسية.

رابعا/ محور الحقوق والحريات

جدول (2-7): نتائج محور الحقوق والحريات

محور الحقوق والحريات	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حقوق الطفل مكفولة في العراق	680	57	142	12	381	32
حقوق المرأة مكفولة في العراق	144	12	161	13	898	75
الانفاق الحكومي يتناسب وحاجات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية	48	4	153	13	1002	83
تشريع قانون مناهضة العنف الاسري ضرورة لحماية الاسرة	**1066**	**89**	**21**	**2**	**116**	**10**
المجتمع المدني يعزز الديمقراطية في العراق	**923**	**77**	**144**	**12**	**136**	**11**
المشاركة السياسية للمرأة متاحة ومن دون عقبات	**535**	**44**	**376**	**31**	**292**	**24**
الأقليات تتمتع بحقوقها وحرياتها بمستوى جيد	**484**	**40**	**193**	**16**	**526**	**44**
يعكس الاعلام مطالب الناس واحتياجاتهم	**669**	**56**	**138**	**11**	**396**	**33**
يتمتع الاعلاميون بحماية قانونية كافية	**138**	**11**	**295**	**25**	**770**	**64**
يمارس الاعلام دوره الرقابي على اجهزة الدولة	**168**	**14**	**305**	**25**	**730**	**61**
البيئة الآمنة متاحة للتظاهر السلمي	**73**	**6**	**161**	**13**	**969**	**81**

شكل (2-7): نتائج محور الحقوق والحريات

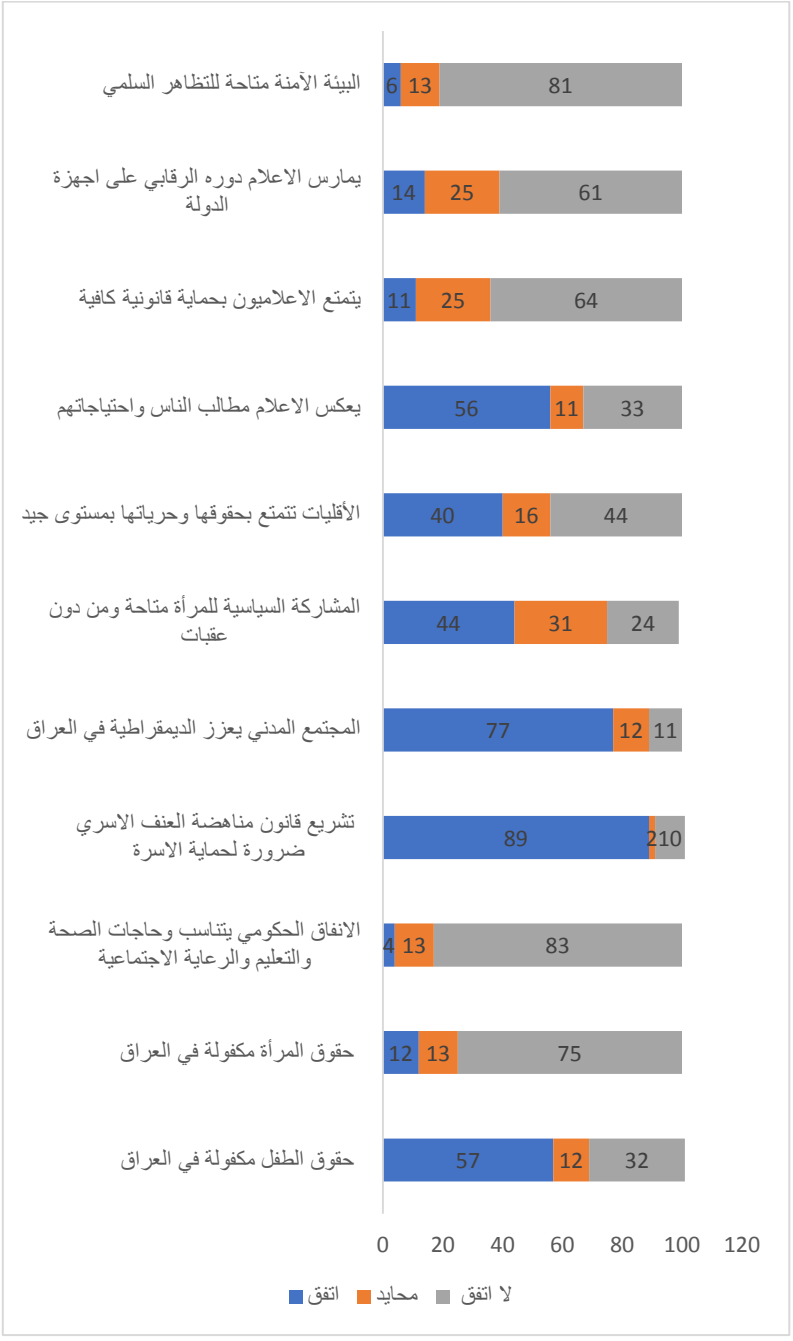

جدول (2-8): الاوساط الحسابية لمحور الحقوق والحريات

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
حقوق الطفل مكفولة في العراق	**0.19**	**0.69**	**3.69**
حقوق المرأة مكفولة في العراق	**0.20**	**0.70**	**3.59**
الانفاق الحكومي يتناسب وحاجات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية	**0.10**	**0.49**	**4.77**
تشريع قانون مناهضة العنف الاسري ضرورة لحماية الاسرة	**0.89**	**0.60**	**0.67**
المجتمع المدني يعزز الديمقراطية في العراق	**0.83**	**0.67**	**0.81**
المشاركة السياسية للمرأة متاحة ومن دون عقبات	**0.60**	**0.80**	**1.34**
الأقليات تتمتع بحقوقها وحرياتها بمستوى جيد	**0.48**	**0.92**	**1.90**
يعكس الاعلام مطالب الناس واحتياجاتهم	**0.61**	**0.91**	**1.49**
يتمتع الاعلاميون بحماية قانونية كافية	**0.24**	**0.69**	**2.92**
يمارس الاعلام دوره الرقابي على اجهزة الدولة	**0.27**	**0.73**	**2.73**
البيئة الآمنة متاحة للتظاهر السلمي	**0.13**	**0.56**	**4.38**

شكل (2-8)

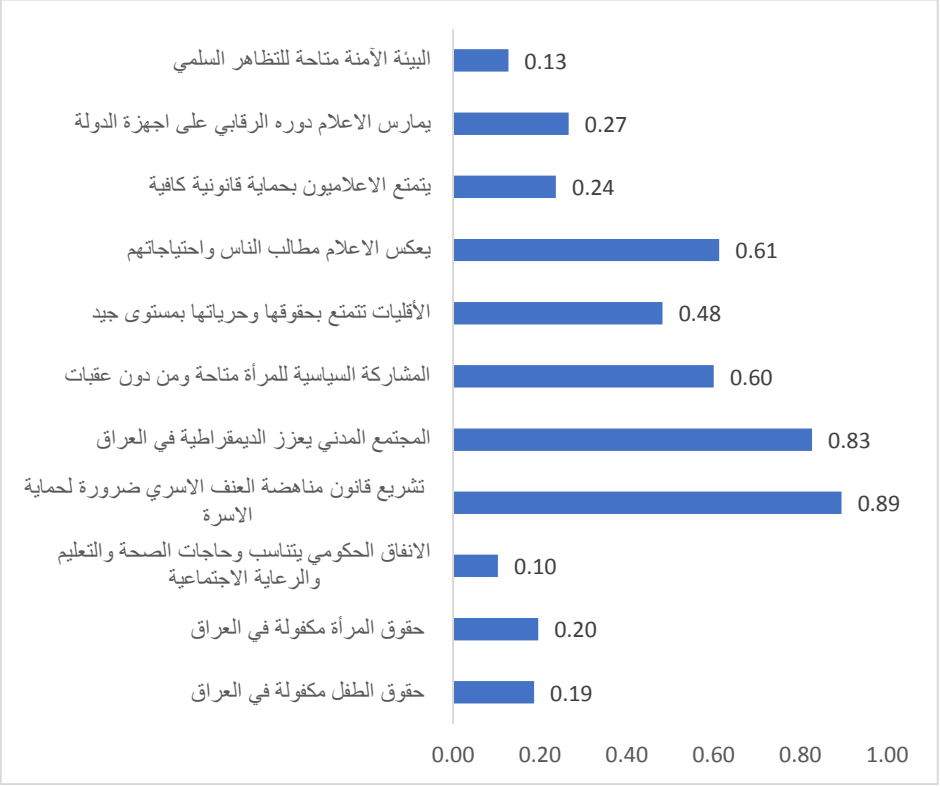

- **تحليل نتائج محور الحقوق والحريات**

بالنسبة لحقوق الطفل جاءت الإجابات إيجابية بشكل عام إذ افاد المبحوثون بنسبة (57٪) انهم يرون ان حقوق الأطفال مكفولة في العراق. وكان غالبية المتفقين مع هذا القول هم من الموظفين بين 46-55 عاما، من ذوي الدراسات الابتدائية والمتوسطة والاعدادية. اما الذين أفادوا بخلاف هذا الأمر والذين شكلوا بما نسبته (32٪) من المبحوثين فهم كانوا من ذوي الاعمار 18-35، من المتعلمين بكالوريوس وماجستير ودكتوراه في الغالب. ويبدو ان عامل التعليم كان مؤثرا بشكل خاص على رؤية وضع الأطفال وتقييمه في العراق بنظر الجمهور.

وعن وضع المرأة فقد حافظ الجمهور بشكل عام على رؤية سلبية تجاه حقوقها في العراق، اذ افاد (75٪) بعدم وجود حقوق مكفولة للمرأة في البلاد، وهي نسبة أفضل قليلا من العام الماضي اذ كان (80٪) من المبحوثين يرون ان لا حقوق للمرأة في العراق. وكان من بين هذه النسبة العالية غالبية من الإناث، ربات البيوت، من ذوي اعمار 29-35 عاما، في الوقت الذي كان الأشخاص الذين يرون ان هناك حقوقا مكفولة للمرأة في العراق غالبيتهم من الذكور العاملين في الأعمال الحرة ومن بين الاعمار 46-55 عاما. ومن الواضح ان المجتمع حافظ على نظرة تشاؤمية تجاه وضع المرأة في ظل حالات العنف والمشكلات الاجتماعية التي ترافق دوما حياة النساء في البلاد.

وفي فقرة الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، أشار غالبية عظمى بلغت (83٪) بعدم وجود ما يكفي من اهتمام حكومي بهذا الصدد. وكان من بين الرافضين الذين بلغت نسبتهم (4٪) فقط، النساء من ربات البيوت بين الاعمار 29 الى 35 عاما، وهم فئة قليلة الاحتكاك الاجتماعي وقليلة التركيز على الشأن العام. ومن الواضح ان الحكومة العراقية لم تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها طيلة السنوات الماضية التي أعقبت تحرير المناطق من احتلال داعش، تجاه المواطنين. فالانقطاعات المستمرة في الكهرباء، والنقص في المياه، واكتظاظ المدارس، واحتراق العديد من المستشفيات كان عاملا واضحا في توجه المبحوثين نحو الاعتراض على مستويات الانفاق الحكومي على الخدمات بشكل عام.

اما بالنسبة لضرورات تشريع قانون مناهضة العنف الاسري لحماية افراد الاسرة فقد أشار (89٪) من المبحوثين بالموافقة. وكان من المثير الانتباه وجود اغلبية من الذكور ذوي الاعمار 26الى 45 عاما من بين الموافقين، في حين كان النساء من ربات البيوت من بين اعمار 18-35 عاما اقل شعورا بضرورات هذا التشريع. ولعل عدم الاطلاع على مفاد القانون واهمية التشريعات في حياة النساء كان دافعا لبعض الافراد على معارضة

هذه الفقرة. وبشكل عام يشعر المجتمع العراقي ووفقا للعديد من استطلاعات الرأي ان هناك حاجة حقيقية لحماية افراد الاسرة (أطفال، نساء، كبار السن) من حالات العنف والاكراه والتمييز التي يتعرضون لها دون رادع قانوني حقيقي. وهذه الحالات تسببت بالكثير من قصص الألم التي تناولتها وسائل الاعلام والتي حظيت باهتمام اجتماعي واسع، الا انها لم تكن من ضمن قائمة اهتمامات القوى السياسية والمؤسسة التشريعية كما هو واضح. فقد كان من المقرر التصويت على قانون مناهضة العنف الاسري منذ عام 2010 الا ان المشروع تعرقل من قبل بعض القوى السياسية في كل دورة انتخابية منذ ذلك الحين.

وبالنسبة لفقرة تأثير المجتمع المدني على تعزيز الحياة الديمقراطية في العراق، افاد (77٪) بالموافقة على هذه العبارة، وهي نسبة تشير الى تحسن كبير في سمعة المجتمع المدني قياسا باستطلاع العام الماضي الذي لم تتجاوز فيه النسبة (41٪). ولعل ارتباط استبيان العام الماضي بأحداث تظاهرات تشرين كان دافعا نحو نظرة سلبية تجاه المنظمات. وبشكل عام كان الموافقون على هذه العبارة من ربات البيوت، وذوي الاعمال الحرة، في حين كان الرافضون لها من الموظفين الحكوميين بشكل عام. وعلى الرغم من الضعف البيّن في عمل منظمات المجتمع المدني واعتمادها على التمويل الأجنبي، الا ان هذه المنظمات عملت طيلة السنوات الماضية على ملء الفراغ الذي احدثته عدم وجود معارضة سياسية تعكس وجهات نظر مغايرة للسلطة. وهذه المنظمات قامت بما هو ابعد من عملية بناء القدرات ورعاية الابتكار لدى افراد المجتمع، اذ قامت بحملات مدافعة واسعة حيال قضايا اجتماعية وسياسية، كما انها كانت عنصرا فاعلا ونشطا في الاحتجاجات المتواصلة المطالبة بالإصلاح.

وعن المشاركة السياسية للمرأة افاد (44٪) بأن هناك ظروفا مناسبة ومن دون عقبات امام المرأة، في حين عارض 24٪ هذا الرأي. وكانت هذه النسبة معكوسة تقريبا

في استطلاع العام الماضي اذ افاد (40٪) بوجود عقبات، في حين أشار (28٪) بأن المشاركة السياسية للمرأة تسير دون عقبات في العراق. وبشكل عام كان للإناث من اعمار 18 الى 35 عاما نظرة سلبية حيال هذه العبارة أكثر من الذكور. ويمكن القول انه في ظل عدم وجود قوانين رادعة للعنف الممارس ضد المرأة في البيت، وأيضا عدم وجود قوانين رادعة للتحرش، وعدم وجود بيئة مناسبة للعمل والمشاركة في الشأن العام، فإن المجتمع سيبقى مطالبا بحقوق المرأة في كافة المجالات ومنها مجال المشاركة السياسية.

وفي فقرة الأقليات وتمتعهم بالحقوق والحريات، افاد (44٪) بالمعارضة في مقابل (40٪). ورغم وجود تحسن قياسا بالعام الماضي اذ كان (60٪) من المبحوثين متشائمين حيال وضع حقوق الأقليات، الا ان الجمهور بشكل عام حافظ على نظرة سلبية حيال هذا الامر. وكان المتعلمون الشباب من اعمار 18-35 أكثر تشاؤما من قليلي التعليم. وهنا يمكن الإشارة الى ان العراق فقد مئات الالاف من اقلياته من خلال الهجرة بفعل الكثير من الاحداث الأمنية والاستيلاء على الممتلكات التي تعرض لها الأقليات مثل المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين في مختلف مناطق البلاد في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة. وبذلك فإن المجتمع العراقي يشعر بعمق بوجود خلل في حياة الأقليات وحقهم المفقود في الحرية والمواطنة الكاملة.

وبالنسبة للإعلام افاد (56٪) فقط ان الاعلام يعكس مطالب الناس واحتياجاتهم. وكان المتعلمون من بكالوريوس فما فوق أكثر تشاؤما حيال هذا الدور للإعلام، في حين كان غير المتعلمين أكثر تفاؤلا لأدوار الاعلام. وكان مؤشر العام الماضي يشير الى (40٪) من الناس الذين يرون ان الاعلام لا يعكس مطالب الناس، في حين كان النسبة هذه السنة (33٪). ورغم التحسن النسبي الا ان الجمهور العراقي يبدو انه ليس له ثقة مطلقة بأداء الاعلام في عكس احتياجاتهم.

وبالنسبة الى الحماية القانونية افاد (64٪) ان الإعلاميين لا يتمتعون بالحماية القانونية الكافية لممارسة عملهم. وهي نسبة تقترب من نسبة (75٪) في العام الماضي. ويبدو ان موجة الاعتقالات والاختطاف والاغتيالات التي واجهت الإعلاميين كانت سببا في هذه النظرة المتشائمة لحرية الاعلام في العراق. وكان المتعلمون الشباب من اعمار 18-35 سنة أكثر اندفاعا نحو القول بعدم وجود حماية قانونية للإعلاميين في حين كان كبار السن من 46 سنة فما فوق أكثر قولا بوجود تلك الحماية في العراق لصالح الإعلاميين.

وبشأن ممارسة الاعلام لدور رقابي على أجهزة الدولة، كان (61٪) رافضين لوجود هذه الممارسة لدى الاعلام العراقي. وكان (14٪) فقط هم من أشار الى وجود مثل هذا الدور. وهذه النسبة الأخيرة تتناسب مع النسبة في الاستطلاع السابق اذ كانت (15٪)، بما معنى استمرار النظرة المريبة من قبل الجمهور حيال ما يفترض على الاعلام القيام به في الرقابة على أجهزة الدولة. ولعل ارتباط اغلبية وسائل الاعلام الى الأنظمة الحزبية والاجندات السياسية هو السبب في اعتقاد الجمهور بانسياق الاعلام وراء الأجهزة الحكومية وعدم انحيازها تجاه الجمهور بدلا عن ذلك.

وعن التظاهرات السلمية افاد (6٪) فقط بوجود بيئة آمنة متاحة للاحتجاج في العراق في مقابل (81٪) ممن رأوا ان البيئة غير آمنة للمتظاهرين السلميين. وتشهد هذه النسبة التشاؤمية ارتفاعا قياسا بالعام الماضي اذ كان نحو (70٪) من الجمهور معارضا لفكرة ان هناك اجواءً آمنة للمتظاهرين السلميين. ومن الملاحظ انه لم يكن من بين الذين يعتقدون بوجود بيئة آمنة للتظاهر أيا من ذوي الدراسات العليا المتعلمين، بما معنى ان التعليم كان متغيرا حاضرا في تقييم البيئة المناسبة للتظاهر، لا سيما مع استمرار حالات التضييق والاعتقال والاغتيال والملاحقة الإعلامية والقانونية والعشائرية للكثير من الناشطين والمحتجين في مختلف محافظات البلاد، مما عزز من فكرة أن التظاهر أمرٌ مكلف وغير آمن في أجواء العراق.

خامسا/ محور الاصلاح الانتخابي

جدول (2-9): نتائج محور الإصلاح الانتخابي

محور الاصلاح الانتخابي	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية متعددة يعزز فرص اجراء انتخابات نزيهة وعادلة	671	56	337	28	195	16
الترشيح الفردي يضمن وصول ممثلين حقيقين للشعب	742	62	285	24	176	15
سأشارك في الانتخابات المقبلة	514	43	259	22	430	36
الانتخابات القادمة ستغير في الوضع السياسي	414	34	133	11	656	55
الزعامات الدينية والعشائرية تؤثر في توجهات الناخبين	901	75	123	10	179	15
وجود القضاة في مفوضية الانتخابات يضمن نزاهتها	659	55	163	14	381	32
المراقبون الدوليون سيقللون من احتمال حدوث تلاعب في التصويت	686	57	135	11	382	32
تأثير المال السياسي سيكون محدوداً في الانتخابات المقبلة	63	5	123	10	1017	85
العملية الانتخابية ستجري في بيئة امنة	529	44	89	7	585	49

شكل (2-9): نتائج محور الإصلاح الانتخابي

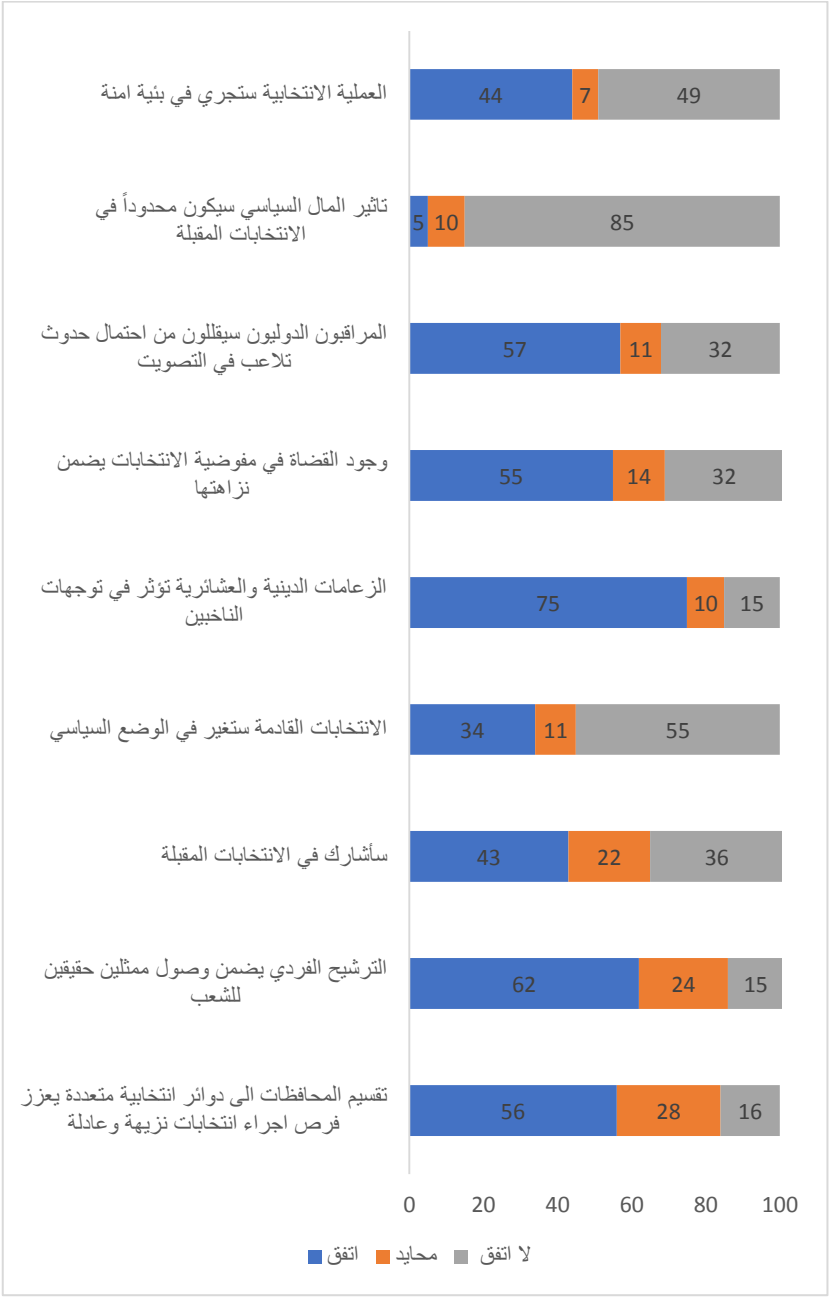

جدول (2-10): الاوساط الحسابية لمحور الاصلاح الانتخابي

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	تقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية متعددة يعزز فرص اجراء انتخابات نزيهة وعادلة	0.70	0.75	1.08
	الترشيح الفردي يضمن وصول ممثلين حقيقين للشعب	0.74	0.74	1.00
	سأشارك في الانتخابات المقبلة	0.53	0.88	1.65
	الانتخابات القادمة ستغير في الوضع السياسي	0.40	0.92	2.31
	الزعامات الدينية والعشائرية تؤثر في توجهات الناخبين	0.80	0.73	0.92
	وجود القضاة في مفوضية الانتخابات يضمن نزاهتها	0.62	0.90	1.46
	المراقبون الدوليون سيقللون من احتمال حدوث تلاعب في التصويت	0.63	0.91	1.45
	تأثير المال السياسي سيكون محدوداً في الانتخابات المقبلة	0.10	0.52	5.01
	العملية الانتخابية ستجري في بيئة امنة	0.48	0.96	2.02
	سأصوت للقائمة التي تمثل المطالب الشعبية في الاصلاح	0.62	0.91	1.45

شكل (2-10)

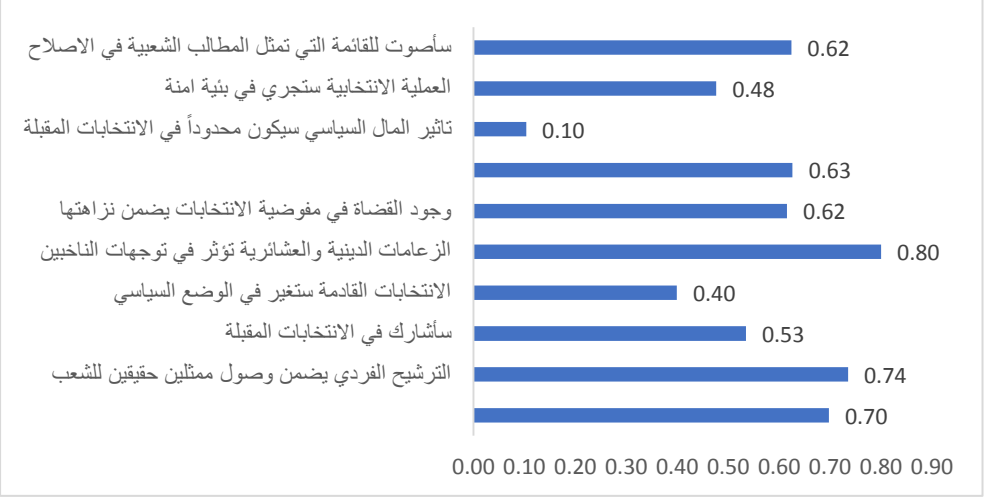

- **نتائج تحليل محور الاصلاح الانتخابي**

تمثل الانتخابات المقبلة المقرر أن تجري في تشرين الاول 2021 المؤشر الاصعب الذي يمكن من خلاله قياس درجة الاصلاح الذي تحقق في المنظومة الانتخابية بعد احتجاجات 2019 التي فرضت رؤيتها على الإطار القانوني للانتخابات ومفوضيتها وموعدها الذي جرى تقديمه لتكون الانتخابات مبكرة، قبل 6 أشهر من الموعد المحدد لاجرائها وفقا للتوقيتات الدستورية.

وجاءت نتائج استبيان مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي للعام الحالي متزامنة مع تحولات جذرية في المزاج الانتخابي للجماهير التي لم تعد ترتضي الوقوف متفرجة على الانتخابات وقانونها كما حدث في التجارب الانتخابية الخمس السابقة بين عامي 2005 و2018، بل أصرت هذه المرة على فرض نفسها عامل مؤثر رئيسي تمكن من وضع بصمة واضحة على ثلاث قضايا رئيسية متعلقة بالعملية الانتخابية المقبلة هي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي كانت الاحتجاجات سببا في تغييرها، وتحديد موعد للانتخابات، وتشريع قانون انتخابات جديد يطبق للمرة الأولى في العراق بعد عام 2005، والذي نقل البلاد من الدوائر الانتخابية الكبيرة على مستوى المحافظات، إلى دوائر متعددة أصغر، من خلال تقسيم كل محافظة إلى عدة دوائر.

وقد أشر الاستبيان تأييدا واضحا من قبل المبحوثين لتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متعددة، إذ رأى (56٪) من المشاركين في الاستبيان أن هذا التقسيم يمكن أن يعزز فرص اجراء انتخابات نزيهة وعادلة، ويدل ذلك على أن الحراك الاحتجاجي نجح في توجيه انظار الجماهير نحو تقسيم الدوائر الانتخابية، ورفض الاستمرار على النهج السابق الذي تبنى الدوائر الانتخابية الكبيرة على مستوى المحافظة لمدة 18 عاما، وما نتج عن ذلك من "سمعة سيئة" لمخرجات هذه الآلية التي اتهمت بمحاباة القوى الكبيرة والمتنفذة على حساب المستقلين. مقابل ذلك رفض (16٪) من المشاركين في الاستبيان الانتقال للدوائر المتعددة ربما لاعتقادهم أن تقسيم الدوائر الانتخابية صعب على ارض

الواقع من الناحيتين السياسية والفنية، فضلا عن الحديث المتداول بشأن تكربس تعدد الدوائر لسلطة الزعامات القبلية المحلية، ووقف (28٪) من البحوثين على الحياد بانتظار ما ستؤول اليه الانتخابات المقبلة التي تمثل الاختبار الاول لنظام تعدد الدوائر الذي ستكون مخرجاته ونزاهتها هي الفيصل فيما إذا كان هذا النظام سيستمر من عدمه.

ولم يغب عن ذهن المشاركين في الاستبيان مدى الترابط الوثيق بين الدوائر الصغيرة المتعددة، والترشيح الفردي في الانتخابات، إذ إن تعدد الدوائر يوفر فرصة أكبر للمرشحين الأفراد للوصول إلى السلطة التشريعية، ونتيجة لذلك فأن (62٪) من العينة ترى أن الترشيح الفردي يضمن وصول ممثلين حقيقين للشعب، ويمكن أن ينظر إلى ذلك على أنه تطور ايجابي يمكن أن يعزز الثقة بين المواطن والعملية الانتخابية، ويزيد من نسبة المشاركة، الا أن ذلك يمكن أن ينقلب إلى الضد في حال تكرار الوجوه السابقة، حينها سيتعرض قانون الانتخابات بشكله الحالي إلى انتقادات كما سبق أن حدث مع آلية "سانت ليغو" لتوزيع المقاعد، ورفض (15٪) من العينة الترشيح الفردي، في حين أن نسبة المحايدين كانت (24٪)، وهي نسبة يمكن أن تقلب الموازين مستقبلا في حال مالت إلى أي من طرفي المعادلة التي يمثلها المؤيدون والرافضون لتعدد الدوائر الانتخابية.

وما يدعو للتفاؤل في مؤشر العام الحالي وجود (43٪) من المشاركين في الاستبيان يؤكدون أنهم سيشاركون في الانتخابات المقبلة، ما قد يمثل بداية لنهاية ظاهرة العزوف عن الانتخابات على سبيل الغضب من الطبقة الحاكمة، والتي اتضحت بشكل لافت خلال الانتخابات التشريعية الاخيرة التي جرت عام 2018، أما الذين ينوون مقاطعة الانتخابات فهم (36٪)، وتقترب هذه النسبة من الواقع، ومن نسب المقاطعة في عمليات انتخابية سابقة، أما المحايدون الذين يمكن التعويل على محاولة اقناعهم بالمشاركة فأن نسبتهم (22٪).

وعلى الرغم من وجود نسبة مقبولة من المبحوثين تنوي المشاركة في الانتخابات، ووجود رضا عن القانون الانتخابي، الا أن نسبة بلغت (55٪) توقعت عدم قدرة

الانتخابات على احداث تغيير في الوضع السياسي، وقد تكون مخرجات العمليات الانتخابية السابقة هي السبب في ذلك، بعد أن افرزت طبقة سابقة عجزت عن تكوين سلطة خادمة يمكن أن ترضي الشعب، مقابل ذلك فأن (34٪) من المشاركين في الاستبيان يرون أن الفترة التي ستلي انتخابات 2021 ستحدث تغييرا في الواقع السياسي، بينما التزم (11٪) من المشاركين الحياد.

كما عبر (75٪) من المبحوثين عن اعتقادهم بأن الزعامات الدينية والقبلية تؤثر في توجهات الناخبين، وقد بدا ذلك واضحا بعد اعلان قوائم المرشحين للانتخابات التي ضمت شخصيات عشائري، بعضها تمثل زعامات قبلية، وقد تكون هذه النسبة ناتجة عن التصور الذهني للمواطن العراقي الذي سبق أن جرب وجود تأثير لهذه الزعامات على توجهات الناخبين، أما الذين يعتقدون أن هذه الزعامات لن تكون مؤثرة فهم (15٪) فقط، مقابل (10٪) للمحايدين، ويشير ذلك إلى أن جهود كبيرة يجب أن تبذل لمنع التأثيرات التي تمارس على توجهات الناخبين سواء كان من قبل الزعامات الدينية والقبلية أو غير ذلك.

وفيما يتعلق بمفوضية الانتخابات فأن مؤشرا ايجابيا قد ظهر تجاهها، بعد أن عبر (55٪) من المبحوثين عن ثقتهم بأن وجود قضاة في المفوضية يمكن أن يساهم في نزاهة العملية الانتخابية، وفي هذا الرأي تحول واضح في توجهات الجماهير التي كانت غالبا ما تعبر عن عدم رضاها بأداء المفوضية، بل تذهب إلى أبعد من ذلك احيانا من خلال اتهامها بعدم النزاهة والانحياز إلى اطراف محددة دون اخرى، أما الذين لا يثقون بقدرة القضاة على تحقيق النزاهة للانتخابات فنسبتهم (32٪)، مع وجود (13٪) من المحايدين.

وكان مؤشر حوكمة قد التفت مبكرا قبل نهاية عام 2020 إلى وجود اهتمام من قبل الجماهير بقضية المراقبة الدولية للانتخابات، فطرح سؤالا على المبحوثين بشأن جدوى ذلك، فعبر (57٪) منهم عن اعتقادهم بأن وجود المراقبين الدوليين سيقلل من عمليات التلاعب في التصويت، وقد تعزز صواب هذا الاعتقاد من خلال مضي العراق باتجاه اشراك المراقبين الدوليين بفاعلية في الانتخابات المقبلة لاعتقاده أن ذلك يزيد من

نزاهة العملية الانتخابية، ويمنح نتائجها الحد الادنى من المقبولية الخارجية، ورفض (32٪) من العينة وجود المراقبين الدوليين في العملية الانتخابية، ربما لاعتقادهم أن ذلك يمكن أن يمنح بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأميركية للتدخل أو التأثير في النتائج، وبقي (11٪) من المشاركين في الاستبيان على الحياد.

الأمر الخطير الذي اظهره مؤشر العام الحالي، والذي ينبغي على الجهات الحكومية والرقابية المعنية التدخل السريع لمعالجته، هو تأثير المال السياسي على الانتخابات، إذ أكد (5٪) من المشاركين في الاستبيان فقط أن تأثيره سيكون محدودا في الانتخابات، بينما صوت (85٪) بخلاف ذلك. أن التأخر في معالجة هذه القضية التي تمثل شائبة كبيرة على العملية الانتخابية قد يزيد من تفاقم المشاكل، ابتداءً من زيادة احتمالات المقاطعة، مرورا بالارباك وعدم العدالة بين المرشحين، وانتهاءً بالاعتراضات التي ستقدم بعد اعلان النتائج. وتكمن المشكلة هنا في أن تأثير المال السياسي على الانتخابات ليست جديدة وظهرت مع بدء العملية الديمقراطية في العراق باجراء انتخابات 2005، الا أن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومفوضية الانتخابات، لم تتخذ خطوات جدية للحد من ذلك.

أما البيئة الآمنة التي لا بد من توفرها لاجراء الانتخابات فقد كانت محط انقسام في مؤشر العام الحالي، بعد أن عبر (49٪) من المبحوثين عن اعتقادهم بأن العملية الانتخابية يجب ان تجري في بيئة آمنة، بينما خالفهم (44٪) الرأي موضحين أن الانتخابات ستجري في بيئة آمنة، أما المحايدون فنسبتهم كانت (7٪) فقط وهي الاقل في محور الاصلاح الانتخابي، في إشارة إلى مدى الانقسام الحاد تجاه الأمن الذي يبدو أنه يأخذ حيزا مهما من تفكير العراقيين الذين يبحثون عن ما يضمن ذهابهم وتصويتهم وعودتهم دون خوف من حدوث خروقات أمنية، أو مضايقات تتعلق بالتأثير على توجهاتهم في يوم الاقتراع.

القسم الثالث

تصنيف الحالة العراقية

واستخلاص المعطيات

مقدمة

يظهر من خلال الجدول رقم (3-1)، و الشكل رقم (3-1)، والشكل رقم (3-2) بأن الوسط الحسابي للمؤشر الوطني للتحول الديمقراطي للعام 2020 - 2021 قد بلغ (3.8) درجات من مجموع عشرة مراتب أو درجات، بما يضع العراق في خانة الأنظمة السلطوية جزئيا، وفقا لمقياس التحول الديمقراطي في العراق، وهو ما يمثل تقدما طفيفا عن معدل العام السابق، حيث احرز العراق مجموع (3) درجات في المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق للعام 2019 – 2020.

جدول رقم (3-1) : يمثل المعدل التراكمي، الاوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لمحاور المسح الاجمالية.

المحور	الوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
نزاهة الانتخابات	**5.6**	**0.20**	**0.36**
الحقوق والحريات	**4.1**	**0.28**	**0.69**
الاداء الحكومي	**2.7**	**0.22**	**0.82**
سيادة القانون	**4.3**	**0.15**	**0.35**
الاستقرار الاقتصادي	**2.3**	**0.12**	**0.51**
الدرجة التراكمية	**3.8**		

* تم ضرب الوسط الحسابي في رقم 10 لتحديد حالة العراق وفق المؤشر.

شكل رقم (3-1): الوسط الحسابي الاجمالي، والاوساط الحسابية لمحاور المسح

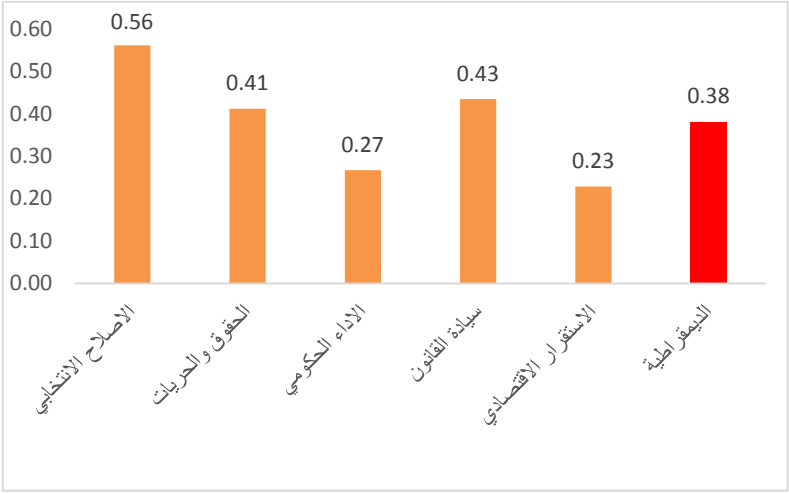

شكل رقم (3-2) تصنيف حالة العراق في المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

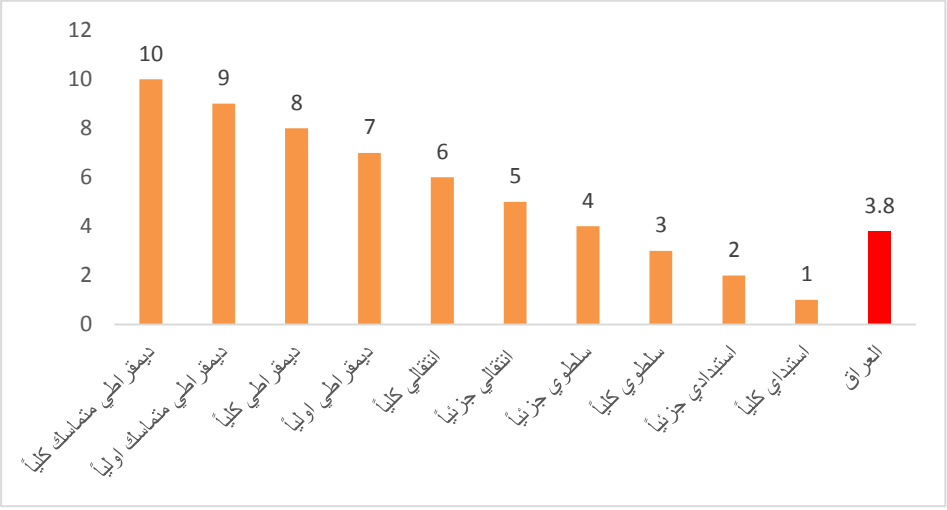

مقارنة حالة العراق

نظراً لان مؤشرات الديمقراطية تعتمد منحى مقارن لتحديد مستوى أو تصنيف التحول الديموقراطي في بلد ما أو نظام ما، ولكون مؤشرنا يبحث حالة العراق فقط، فأن

الحاجة لتصنيف مستوى التحول الديمقراطي في العراق تتطلب مقارنة عامة بالمؤشرات العالمية المعتمدة والموثوقة، لذا سنتناول أثنين من تلك المؤشرات.

فعلى صعيد مؤشر الديموقراطية / الإيكونيميست هو نوع من المتوسطات المرجحة المحسوبة على أساس الإجابات على (60) مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية.

وتكون معظم الإجابات على تلك الأسئلة " تقييمات لخبراء"، ثم يتم حساب المتوسط لمؤشرات الفئات الخمس، والتي يتم تسجيلها كلها في التقرير، لإيجاد مؤشر الديموقراطية الخاص ببلد معين، مستخدما مقياسا من (10) نقاط، يقرر تصنيف البلدان المعنية، وفقاً لما ورد في التقرير:

1- الديمقراطيات الكاملة: تسجل مؤشرات من 8 – 10.

2- الديمقراطيات المعيبة: تسجل مؤشرات من 6 – 7.9.

3- الأنظمة الهجينة: تسجل مؤشرات من 4 – 5.9.

4- الأنظمة الاستبدادية: تسجل مؤشرات من 0 – 3.9.

أما مؤشر (الحرية في العالم) للديمقراطية / فريدوم هاوس، هو مسح سنوي وتقرير صادر عن منظمة "فريدوم هاوس" غير الحكومية ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقيس درجة الحريات المدنية والحقوق السياسية في كل دولة والأقاليم ذات الصلة.

وفقاً لهذا المؤشر يتم تحديد متوسط كل زوج من درجات الحقوق السياسية والحريات المدنية لتحديد الحالة العامة للحريات المدنية والحقوق السياسية وفقا لمقياس يتألف من (7) درجات، أعلاها درجة (1)، وأدناها درجة (7)، كما يأتي: -

- "حر" (1.0 – 2.5).
- "حر جزئياً" (3.0 – 5.0) .
- "غير حر" (5.5 – 7.0).

وكما موضح بالتفصيل في الجدول رقم (3 – 2) ادناه

جدول رقم (3-2): مقياس"فريدوم هاوس"

Political Rights Total scores	Civil Liberties Total scores	Rating
36 - 40	53 - 60	1
30 - 35	44 - 52	2
24 - 29	35 - 43	3
18 - 23	26 – 34	4
12 - 17	17 – 25	5
6 - 11	8 - 16	6
0 - 5	0 - 7	7

و فيما يخص الديمقراطية يميز مؤشر " فريدم هاوس" مصطلح "الديموقراطية الانتخابية" عن "الديموقراطية الليبرالية"، حيث يشير هذا الأخير إلى وجود مجموعة كبيرة من الحريات المدنية، أما الديموقراطية الانتخابية، فهي التي تكون في ظل انتخابات تجري دوريا بانتظام في أطار تعددية حزبية، و حق الاقتراع العام السري، مع عدم وجود تزوير واسع النطاق للناخبين يؤدي إلى نتائج غير ممثلة للإرادة العامة، و دون أن تتمتع بمستوى عال من الحريات والحقوق العامة، و وفقا للاستطلاع، تتأهل جميع البلدان الحرة كديموقراطيات انتخابية و ليبرالية، وعلى العكس من ذلك، فإن بعض البلدان الحرة الجزئية مؤهلة لتكون ديموقراطيات انتخابية، وليست ديموقراطيات ليبرالية .

عليه فقد أظهر مؤشر الايكونومست للعام **2020**، أن العراق صنف حسب ترتيب المؤشر بدرجة (3.62 = نظام استبدادي) كما موضح في الجدول رقم (3 – 3).

جدول رقم (3-3): تصنيف الديمقراطية في العراق - مؤشر الايكونومست 2020

Economist Democracy Index 2020									
Rank	Country	Score	Electoral process and pluralism	Functioning of government	Political partici-pation	Political culture	Civil liberties	Regime type	Region
118	Iraq	3.62	5.25	0.00	6.67	5.00	1.18	Authoritarian	Middle East and North Africa

اما مؤشر مؤشر الحرية في العالم لمؤسسة الفريدوم هاوس لعام 2021 فقد صنف العراق حسب ترتيب المؤشر: (29 = غير حر) كما موضح في الجدول رقم (3 - 4).

لذا فأن ماتقدم يشير الى دقة و صدقية المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020 – 2021 كما موضح في الجدول رقم (3-5).

جدول رقم (3-4): تصنيف العراق - مؤشر الحرية في العالم – 2021

	Freedom House - Freedom in the World - 2021 survey			
Country	Political Rights Score/Rating	Civil Liberties Score/Rating	Free	Total Score and Status
Iraq	16	13	Not	29

جدول رقم (3-5): تصنيف العراق - المؤشر الوطني – 2021

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020-2021							
البلد	الاداء الحكومي	سيادة القانون	الاستقرار الاقتصادي	الحقوق والحريات	نزاهة الانتخابات	نوع النظام	المعدل التراكمي
العراق	2.7	4.3	2.3	4.1	5.6	سلطوي جزئيا	3.8

استخلاص المعطيات

الاداء الحكومي: اتضح من خلال العرض السابق ان مؤشـرات تقييم الأداء الحكومي هي تلك التي تربط بين الاداء الفعلي والمعايير لتحديد الانحرافات عن تلك المعايير الموضوعة سلفا وهي تمثل نتائج لرقابة الاداء التي يقوم بها الجهاز الرقابي من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها تؤشر عن مدى تحقيق عناصر الأداء إيجاباً أو سلباً في الجهات والمؤسسات الحكومية الخاضعة لعملية الرقابة والتقييم، ومن خلال العرض السابق نوصي:

1- ان يتم صياغة البرامج والاهداف الحكومية في شكل نتائج محددة قابلة للقياس الكمي.
2- ضرورة تبني الحكومة سياسة تقسيم أية خدمة تقدم للجمهور إلى نوعين ،إما خدمة مجانية يكون معيار قياس الأداء معيارا اجتماعيا، أو خدمة اقتصادية يكون مقياس الأداء فيها مقياسا اقتصاديا.
3- فك التداخل والازدواجية في ممارسة مهام واختصاصات الأجهزة الحكومية لتحديد المسئولية عن الأخطاء والتجاوزات، من أجل دعم دور جهاز المساءلة في رقابة الأداء.
4- تجاوز الروتين والبيروقراطية وتبسيط إجراءات الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية للمواطنين بما يمكن من وضع معيار زمني لكل منها يسهم في قياس الأداء المؤسسي.
5- تطوير مهارات العاملين في الأجهزة الحكومية بما يساعد في إعادة توزيع الايدي العاملة مع الاعتماد على التدريب التحويلي لسد العجز في تلك التي بها نقص واستثمار فائض العمالة في الأجهزة في مجالات اخرى.
6- توجيه الأجهزة الرقابية للعمل على رقابة بالأهداف بدلا من الرقابة بالإجراءات.

7- تبني سياسة تقديم الأجهزة الحكومية لخدمة متكاملة دون مشاركة وحدات حكومية أو خاصة بحيث يصبح قياس مستوى أداء الخدمة معبرا عن الدور الذي قامت به الوحدة.
8- تبني الضوابط الخاصة بالشفافية وإلزام الأجهزة الحكومية بتطبيقها لتفادي الازدواجية في الأداء.
9- تطوير منظومة متكاملة لدعم القرارات بإدخال أدوات التقييم القبلي والموازي واللاحق للتنفيذ عن طريق المنهج العلمي وتوظيف التكنولوجيا للتغلب على الصعوبات التي تحول دون اتمام نظام الحوكمة المهم لزيادة فعالية الحكومة وضبط وترشيد النفقات العامة.

سيادة القانون: نخلص من خلال ما تقدم ان تحقيق سيادة القانون يتطلب مايلي :
1- ضرورة ان تشمل احكام القانون الجميع بلا استثناء وان يكون الخضوع للقانون فقط وان يترسخ مبدا ان القانون لا يخضع لغير القانون وضميره وان تتأكد سمة العمومية والتجريد للقواعد القانونية ولكل القرارات القضائية.
2- العمل على نقل الثقافة القانونية من كونها ثقافة نخبة الى ان تكون ثقافة وسلوك مجتمع من خلال تعاون المؤسسات القانونية والاعلامية والتربوية وخلق حالة من مأسسة الشراكة بينهما مع دعمها من قبل مؤسسات المجتمع المدني وان تكون الترقيات الوظيفية من اهمها المعرفة والثقافة القانونية للموظفين المدنيين والعسكريين على حد سواء ودخولهم دورات منتظمة.
3- تفعيل دور الادعاء العام وتقوية صلاحياته وحل الاشكالات والتداخل في الصلاحيات مع الجهات الاخرى. وابراز دوره إعلاميا وتحويل الملفات المعلقة ذا الجدوى من مكاتب المفتشين العموميين الملغاة الى الادعاء لعام وان يقوم الادعاء العام بالتعريف الصحيح بوظيفته والتدقيق في اختيار أعضاء الادعاء العام بحيث يكونوا من أفضل رجال ونساء السلطة القضائية. في هذا المجال والتنسيق مع الجهات الأخرى كالبنك لمركزي وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة.

4- اجراء مراجعة شاملة للقوانين العراقية وترشيق المنظومة القانونية العراقية وزيادة عديد القضاة وكفاءتهم لزيادة سرعة حسم القضايا المعروضة امامها فضلا عن تفعيل دور الاشراف القضائي. واعتماد الإدارة الالكترونية الحديثة وتكنلوجيا المعلومات في المحاكم العراقية بشكل أوسع

5- تفعيل تشريع جعل الدكة العشائرية جريمة ارهابية ومحاسبة مرتكبيها بشدة لردع من تسول له نفسه خلاف ذلك. العمل على تعزيز سلطة الدولة وحصر كل وسائل العنف الشرعي بيدها وتحقيق مساواة حقيقية امام القانون وليست مساواة مكرسة دستوريا فقط.

6- الاهتمام بالمؤسسات الإصلاحية واختيار العناصر المختصة والمدربة لإدارتها والعمل فيها والاهتمام بالبنى التحتية لتلك المؤسسات وتوفير التخصيصات اللازمة لعملها.

الاستقرار الاقتصادي: نخلص من خلال ماتقدم ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب مايلي :

1- الاجراءات الاقتصادية الحكومية ساهمت خلق تحديات اقتصادية امام ذوي الدخل المحدود، واي شروع في تنفيذ تلك الاصلاحات يعني المزيد من هشاشة اوضاع الفقراء، ولذلك لابد ان تتوافق الموازنات المخصصة للرعاية الاجتماعية بحجم الضرر الاجتماعي، والامر يبدأ بتأسيس قاعدة بيانات دقيقة قادرة على الوصول الى الفئات الهشة، وضمان اليات انفاق تتسم بالنزاهة.

2- اطلاق برامج تدريب للقدرات وخلق المهارات للفئات غير المتعلمة تسهم في تهئية تلك القدرات مع احتياجات سوق العمل، وادراج اولئك الذين خسروا وظائفهم في هذه البرامج.

3- بتصميم نظام للاجور في القطاع الخاص ولذوي المهن الحرة، يراعي انواع المهن واحتياجاتها، ويراعي ايضا التنوع الجغرافي لطبيعة الاسواق، كما يفترض ان تناط مهام جدية للاجهزة الرقابية التي تعمل على تفتيش العمل.

4- برنامج لتوسيع القروض يستهدف قطاعات الاعمال الصغيرة، وخصوصاً لأولئك الافراد العاطلين عن العمل، وكذلك لذوي المهن الحرة، وزيادة مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة الى الضعف. يرافقها تخفيف اجراءات منح القروض.

5- هناك وعي لدى شريحة الرجال واعتراف على ان النساء يواجهن صعوبات في الدخول الى سوق العمل، وهذا يعني ان بيئة الاعمال القائمة على النوع الاجتماعي قابلة للتطبيق على ان يتم مراعاة تنظيم البيئة الكلية في المجتمع "**Eco-System**". من حيث التشريعات والسياسات والحوافز.

6- النساء العاملات في القطاع الخاص وخصوصاً في الاسواق الكبيرة مثل بغداد يواجهن التسريح من العمل اكثر من النساء اللاتي يديرن او يعملن من داخل المنزل، وهو ما يقتضي ادخال اجراءات تحد من الممارسات التي تؤدي الى تسريح العمالة على اساس معيار النوع الاجتماعي، وزيادة الرقابة على تلك الاسواق من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

7- الخطط الحكومية في مواجهة الفساد لم تعد تلقي اي ثقة من قبل الجمهور، وهذا الامر يتطلب تفعيل اجراءات انفاذ القانون والافصاح بصورة علنية عن الجهات المفسدة، او على اقل تقدير اشراك المواطن في جهود محاربة الفساد واخذ الامر على محمل الجد في تأطير العلاقة بين مكافحة الفساد واشراك الجمهور وتعزيز انفاذ القانون واناطة بعض الادوار الى منظمات المجتمع المدني.

8- لازال موضوع التعويضات للمتضررين من سياسات الاغلاق بفعل الوباء يشعرون بأن الاموال غير كافية وخصوصاً وبنسبة كبيرة العاطلين عن العمل والعاملين من ذوي المهن الحرة، فضلاً عن النساء ربات البيوت، وهذا الامر يدعوا الى ان تكون سياسات وبرامج التعويضات الحكومية متجه اكثر الى الفئات المحرومة ، وهو ما يتطلب الشروع بأنشاء قاعدة بيانات دقيقة قادرة على تصنيف الفئات الهشة بدقة اكبر. فضلا عن الوصول اليهم.

9- البرامج الحكومية في تحسين بيئة الاعمال تلاقي ترحيباً وتفاؤلاً اكبر من غيره من المفاصل الاقتصادية الاخرى، الا ان الاشخاص ذوي التماس ببيئة الاعمال المحلية لازالوا يجدون صعوبة اكبر من غيرهم، بمعنى اخر لابد ان تبنى سياسات الدعم بالتركيز على قاعدة الهرم الاقتصادي والشرائح الاكثر ضرراً.

10- لا يزال النظام المصرفي غير متوافق في شروطه مع احتياجات المواطنين، كما انه وبالرغم من ان المصارف كانت احد الادوات التي حاولت التخفيف من وطئ الازمة الاقتصادية وخصوصا الحكومية التي يشكل عددها بحدود 7 مصارف مقابل 70 مصرف اهلي لم يكون لها ادوار في معالجة الازمة الاقتصادية والمالية، كما ان السمة العامة للنظام المصرفي بأنه نظام الاقراض لازال يفضل اقراض الاموال الكبيرة الى الفئات المضمونة وخصوصا الحكومية بدلا من القروض الصغيرة غير المضمونة، مما يفقد اي دور تنموي او اجتماعي لهذه المصارف.

11- النخب السياسية لا زالت قادرة من وجهة نظر الجمهور في الدفع بأتجاه الاصلاح الاقتصادي، والقضاء على الفساد، وهذه المسالة ممكن ان تصبح توجها لكسب الجمهور كهدف في الانتخابات القادمة،

12- الورقة البيضاء تمثل اداة يمكن للحكومة من خلالها كسب ثقة الجمهور، وايضا قدرة الحكومة على التخطيط والتنفيذ لمصلحة المواطن، واي تراجع او تغيير او استبدال لما ورد في هذه الورقة او اي وعود اصلاحية اطلقتها الحكومة يعني بالمقابل تقلص ثقة الجمهور في قدرات الحكومات العراقية في الايفاء بالتزاماتها تجاه الجمهور.

الحقوق والحريات المدنية: نخلص من خلال ما تقدم ان ضمان الحقوق والحريات يتطلب ما يلي :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية للمؤشر الوطني في محور الحقوق والحريات الى اختلالات حقيقية تستدعي تشخيص الأسباب واقتراح السياسات لمعالجة كافة اشكال الانتهاك، من خلال تشريع القوانين المطلوبة والتي نص عليها الدستور لكفالة وحماية

وتعزيز الحقوق والحريات بكافة اشكالها. ويمكن ان تكون للجهاز التنفيذي المتمثل بالحكومة، ومفوضية حقوق الانسان بيان استراتيجياتها العملية بهذا الصدد، على الرغم من ان انتهاك الحقوق والحريات في بعض قضاياه لا تتعلق بالضرورة بالحكومة واجراءاتها او التشريعات وتوجهاتها، بقدر تعلق الأمر بما هو بنيوي لا سيما في جوانبه الاجتماعية والثقافية. وهنا تحديدا يبرز الدور المهم لمفوضية حقوق الانسان من خلال برامج تثقيفية مجتمعية تستهدف قطاعات مختلفة من المجتمع عمريا وتعليميا ومنطقيا، تتعاطى ضمن برامج طويلة الأمد لترسيخ بنية رصينة حامية للحقوق والحريات. وبشكل عام يمكن الإشارة الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذا المحور:

1- الافتقار الجاد الى نظم حماية الطفل بما في ذلك السياسات والقوانين والخدمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والامن، وهو ما يستدعي وضع استراتيجيات اكثر فاعلية في مجال حماية الطفولة وتحقيق التعليم الشامل والالتزام به، وحماية الطفل من العنف النفسي والجسدي، وتأمين الخدمات المرتبطة بالترفيه وتصريف الطاقة وتمكين الأطفال معرفيا ونفسيا.

2- المرأة ووضعها الإنساني من ناحية الحقوق والحريات تعد مؤشر مهم من مؤشرات الحياة الديمقراطية السليمة والآمنة، فحماية المرأة يشكل الداعم الأساس للشعور المجتمعي بجدوى النظام الديمقراطي والالتزام باللوائح الدولية لحقوق الانسان. وهنا تبرز أهمية تشريع قانون مناهضة العنف الأسري، على الرغم من ان مشروع القانون المذكور يستهدف حماية كافة افراد الاسرة ذكورا وإناثا من حالات العنف الممكنة، الا ان المستفيد الأول والأبرز من هذا القانون في حال تشريعه هي المرأة والطفل الأكثر تعرضا لحالات العنف والحرمان بحسب الأرقام والاحصائيات.

3- منظمات المجتمع المدني وتشجيع برامجها والانضمام اليها جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة والحياة الديمقراطية الشفافة. ولذلك ينبغي دعم نشاطات النقابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة من خلال تعزيز قدراتها

وتيسير آليات الشراكة مع المؤسسات الرسمية المختلفة في السلطات الثلاث، فضلا عن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية من اجل تقديم الخدمات الاجتماعية والتأهيلية والتوعوية والتنمية في مختلف المجالات.

4- إن الدستور العراقي شدد من خلال باب كامل والعديد من المواد على أهمية حرية التعبير والتظاهر والمعتقد، وهو الحق الأساس الضروري للتمتع بالحقوق الخاصة بالتجمع السلمي والتعبير عن الرأي. وهنا تبرز أهمية تشريع قوانين واضحة لحماية هذه الحقوق الأساسية بما ينسجم مع مقاصد الدستور العراقي الدائم والنظام الديمقراطي والمواثيق والاتفاقيات الدولية، فإن أية تلكؤ أو انتهاك لهذه الحقوق هي عودة للوراء بالنسبة للعملية السياسية المبنية على أساس مغايرتها مع النظام الدكتاتوري السابق.

5- من المهم إعادة تقييم شامل لوضع الاعلام والمؤسسات الإعلامية على ضوء التجارب الدولية ومواد الدستور العراقي ذات الصلة، من اجل إعادة الثقة بهذا القطاع وتنظيمه ضمن قواعد سلوك متفق عليها قدر الإمكان، وضمان عدم انجرار وسائل الاعلام للترويج للكراهية والفرقة.

6- حقوق الأقليات ضمن الأنظمة الديمقراطية تعد من اساسيات الحكم والإدارة، وأن شعور الأقليات بهويتها الوطنية تنبع من اهتمام الأكثرية الحاكمة بحقوق هؤلاء الأقليات بشكل خاص. وبذا تبرز أهمية تشريع القوانين الخاصة بحماية الحقوق الثقافية والاجتماعية للأقليات، ومناهضة العنصرية والطائفية، الى جانب القرارات التي تميّز إيجابيا الأقليات من اجل تشجيعهم على البقاء في العراق والتواصل والاندماج مع باقي المواطنين.

نزاهة الانتخابات: نخلص من خلال ما تقدم ان تحقيق الاصلاح الانتخابي يتطلب ما يلي:

1- الاستفادة من الدعم الذي تلقاه الدوائر المتعددة من قبل فئة غير قليلة من العراقيين للحث على المشاركة الانتخابية الواسعة في الانتخابات، التي يمكن أن

تمنح العملية الانتخالية شرعية أكبر، كما أنها يمكن أن تسهم في احداث تغيير في الوجوه التي تصل إلى السلطة التشريعية وأن كان بشكل نسبي.

2- اعادة تقييم جدوى انتقال العراق إلى الدوائر المتعددة بعد ظهور نتائج الانتخابات المقبلة من خلال الاعتماد على عدة معايير اهمها مدى التغيير الايجابي الذي احدثته على مخرجات الانتخابات وخصوصا فيما يتعلق بفرص وصول الاحزاب الجديدة والمستقلين، والاستقرار الحكومي، وقدرة البرلمان على التشريع والرقابة.

3- الحث على المشاركة الانتخابية من خلال برامج توعوية قادرة على اقناع المقاطعين والمترددين وغير المؤمنين بجدوى الانتخابات، بضرورة الاشتراك في التصويت، وهذه البرامج يجب أن لا تكون تقليدية مثل الندوات والمؤتمرات والتصريحات عن بعد، بل يفترض أن تتم ميدانيا، أي عن طرق فرق مدربة وقادرة على اقناع الفئات المستهدفة بالمشاركة في الانتخابات، للتوصل بالنتيجة إلى معالجات حقيقية يمكن أن تسهم في رفع مستوى الوعي الانتخابي الذي يفضي إلى زيارة نسبة المشاركة، ومثال على نجاح مثل هذه المساهمات ما حدث في الولايات المتحدة الأميركية في الانتخابات الرئاسية 2020 حين جرى اللجوء إلى التصويت بالبريد الالكتروني بالنسبة للفئات التي تتثاقل من الذهاب للتصويت، أو تخشى الإصابة بفيروس كورونا.

4- الاستفادة من التجربة المقبلة في حال جرت الانتخابات لتنمية التصويت الفردي كأحد سبل الاقتراب من الديمقراطية الحقيقية، كونه في حال تم ضمن قانون انتخابات منصف يمكن أن يقلل الفجوة بين المرشحين وناخبيهم.

5- توظيف الرضا النسبي عن هيكلية مفوضية الانتخابات الحالية لتعزيز ثقة المواطنين بالمفوضية التي يعد وجودها كهيئة مستقلة أحد أهم المعايير الدولية لنزاهة العملية الانتخابية، إذ يمكن للمفوضية الاستفادة من عدم وجود خصومة مع الجماهير كما كان في السابق للحصول على قدر أكبر من الدعم، ويمكن أن

يتم ذلك في حال تمكنت المفوضية بالفعل من اعلان نتائج الانتخابات خلال 24 ساعة، ومنعت التدخلات في عملها، ووقفت على مسافة واحدة من جيع الكيانات السياسية والمرشحين المستقلين المشاركين في الانتخابات.

6- اعداد برامج عراقية للعمل بالشراكة مع المراقبين الدوليين، وعدم الاكتفاء بمنهاج المراقبين الذين سيعملون تحت مظلة الامم المتحدة، إذ أن العمل المشترك للمراقبة يمكن أن يضفي مقبولية أكبر للمراقبة، خصوصا للمتحفظين على المراقبين الدوليين، كما أنه سيمنح الكوادر العراقية قدر مهم من الخبرة في المراقبة الانتخابية.

7- امتلاك الجرأة لتشخيص الجهات التي تقوم المال السياسي خلال فترة الانتخابات وبعدها للتأثير في التصويت أو توزيع المقاعد والمناصب، والعمل على الحد من اعمالها، ويمكن أن يتم ذلك عير التنسيق بين مفوضية الانتخابات والجهات الحكومية المختصة.

8- العمل مبكرا على توفير بيئة انتخابية آمنة، لأن الأمن يعد أهم شروط تحقق الانتخابات النزيهة، واكمال جميع الاستعدادات اللازمة لحفظ أمن المرشحين والناخبين والمراكز الانتخابية والمراقبين وكوادر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

Chart No. (7) The cumulative average of the survey aspects

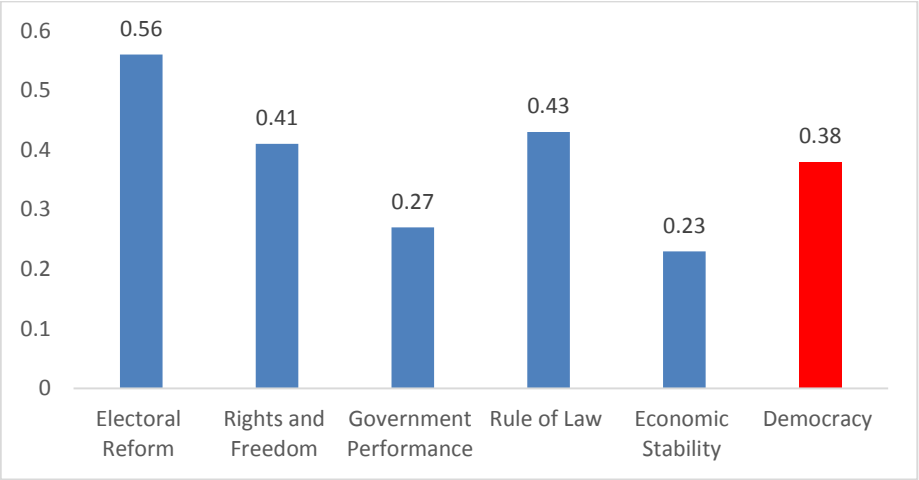

A noticeable progress in the perception of women political participation, indicating a positive impression towards women participation in electoral process

Results indicated that civil society do affect the promotion of democratic life in Iraq, as 77% believes activities of civil society promote democracy in Iraq. This indicates major development in the level of trust in civil society, compared to last year index, where percentage did not surpass 41%.

The development of civil society role in impacting political process in Iraq through the ability of mobilizing people, raising awareness, and pressure policymakers to adopt number of societal demands and prerequisite of change and reforms

Majority of respondents (89%) stressed the importance of legislating Domestic Violence Law to protect families. It is worth noting that majority of males aged (26 – 45) years endorsed the legislation of the law.

Iraqi society feels according to the National Index and number of surveys of the need of protecting families (kids, women, elderly) from violence, intimidation, and discrimination without a real determinant

6- Accumulative average

The average of the five aspects of the National Index of Democratic Transformation in Iraq 2020 – 2021 is 3.8 out of 10. Hence, Iraq is categorized as partial authoritarian system, indicating a slight improvement from last year, where a score of 3 was obtained.

proactive role. 43% of respondents affirmed their willingness to participate in the upcoming elections, as well as, a support for the new reforms of having multi-districts in each province, in contrast to prior elections, where each province was one electoral district, individual candidacy guarantees real presentative of the people (62%), and international observation to limit electoral fraud.

Significant percent of respondents endorse electoral reforms and participation in the upcoming elections

Regarding election commission, there is a positive perception (55%) towards having judges contributes to the integrity of elections. But 55% expected elections will not change political situation, despite acceptable percentage of those willing to participate and the positive perception towards the new electoral system. This could be attributed to the influence of religious and tribal leaders (75%) and lack of electoral security.

57% of respondents supports International observation

5- Rights and Freedoms:

Results shows that women enjoy suitable conditions for political participation (44%), in contrast to only 24% who opposed this statement. This percentage represent exponential increase from last year index, where 40% reported that there are obstacles and only 28% believed there are no major obstacles hind women political participation.

Government succeeded partially in mitigating the intensity of economic shock

However, the economic conditions are still disturbing government work and at the same time have repercussions on the citizens. As (51%) of the sample believes that the economic crisis that afflicted the country has led to many workers losing their jobs, and (78%) of them agree that the economic crisis, quarantine measures, social distancing and closure policies have led to a decrease in their monthly income, especially those work in private sector.

The survey shows mixed results towards government's ability to limit the rise in prices, particularly foodstuffs, especially upper middle-income families indicated they did not feel the rise of foods' prices, but lower income people for example the residents of Muthana, the poorest province, unanimously (92%) stated that government measures couldn't control prices. Respondents agree that women more difficult circumstances than men in accessing job market. This was evident in Thi-Qar, were 85% of females reported they face difficulties accessing job market and 68% of males reported that females do face such difficulties. Respondents also believe in the prospect of implementing White Paper measures, with some positive perception of its potential.

Results show that there is an opportunity for the government to proceed with implementing the measures of the White Paper.

4- Election Integrity

The results of National Index match the fundamental shifts of the popular electoral mode, which is no longer a bystander but playing

2- Rule of Law

Results shows positive progress towards equality in front of the law, comparted to 2020 results, despite progress was not huge, still it is important to note and should be promoted, accompanied by an increase in judicial suspension and arrest, compared to last index results.

Partial progress in achieving rule of law and judicial measures.

Despite several challenges noted by respondents, such as the dominance of sub-loyalties tribal, sectarian, and ethnic, which adversely impact the enforcement of laws, in addition to the spread of arms and not being controlled by the State (51%), as well as, lack of understanding of legal frameworks by citizens (51%). As for tribal revenge practices, 66% of the sample agreed that it should be treated as terrorist rather than criminal cases.

A clear indicator that popular awareness is rising of the danager of tribal revenge practices on socital security, rule of law and the importance of resorting to legal channels.

3- Economic stability

Confronting Covid pandemic through lockdown measures and the devaluation of Iraqi dinner by 24% generated new economic pressures on government roles, which almost led to a comprehensive economic collapse, but the government was able to mitigate the intensity of economic shock through packages of internal and external lending policies and delaying the payment of bills.

• Results Summary:

Government performance:

The survey on this aspect showed a number of results, the most prominent of which is that the majority of the sample indicated that government institutions do not provide services in a manner that can be considered in line of good governance, at a percent of (71%), and this is due to the fact that many government leaders do not have the necessary competence and experience according to (68%) of the respondents, and the lack of transparency (71%), and the weak effectiveness and productivity of parliament (79%), due to weak legislative and oversight roles (84%). On the aspect of security, 78% of the sample believes that security forces succeeded in achieving security.

Positive perception of citizens towards security institutions and trust in its capability to protect them, impose security, and achieve stability

Perception was also positive towards independent commissions, as 66% of sample believes independent commissions perform its tasks in an acceptable manner. This indicates an increase in popular acceptance to the efforts of some independent commissions, such as Independent High Commission for Human Rights (IHCHR) and Independent High Electoral Commission (IHEC) that has achieved progress in fulfilling its duties.

IHCHR achieved popular acceptance after documenting and transferring October incidents objectively and neutrally, winning the trust internally and internationally, and its reports established its credibility in monitoring and documenting human rights violations and this was reflected in citizens' positive perception.

Chart No. (5): distribution of the sample by standard of living

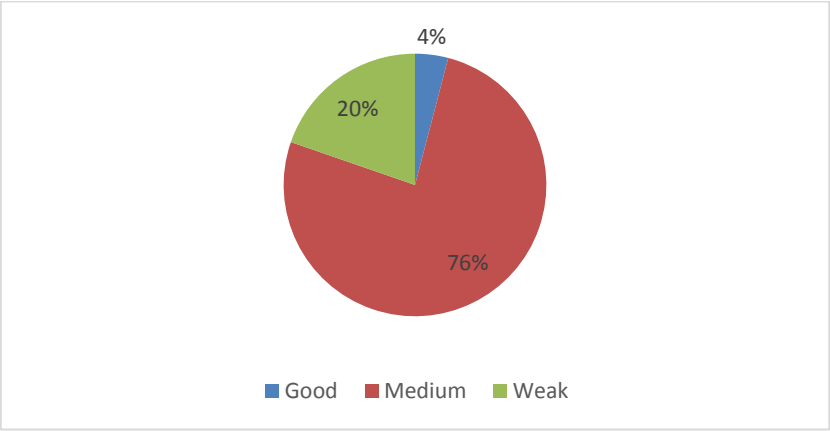

Chart No. (6): Distribution of the sample by occupation

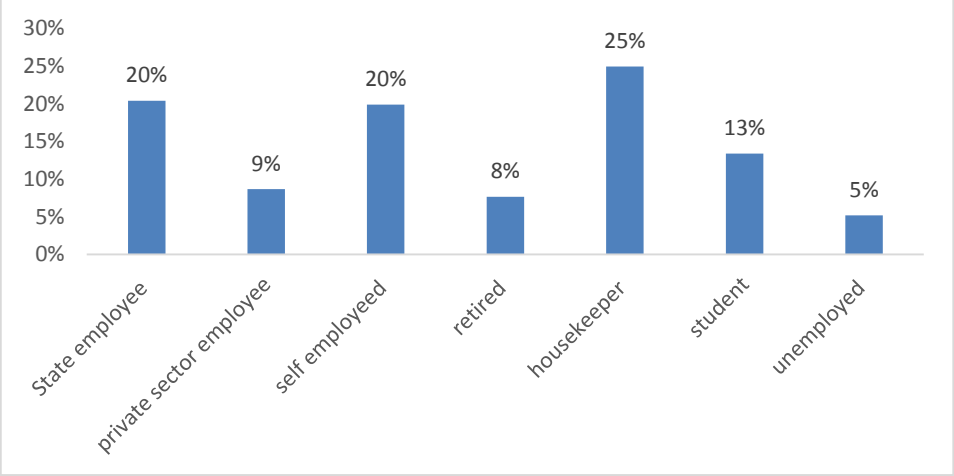

As shown above, the research sample is identical to the research population in terms of geographical spread and gender, which enables the generalization and adoption of its results to know the perception of the Iraqi society on the democratic experience in Iraq.

have the ability to save some money, compared to (20%) who face difficulties in covering their monthly expenses, as shown in Chart No. (5), Although more than (57%) have a fixed source of income (government employee, private sector, self-employed, retired) as shown in Chart No. (6), and this can be attributed to the economic consequences of the Corona pandemic.

Chart No. (3): Sample prevalence by age groups

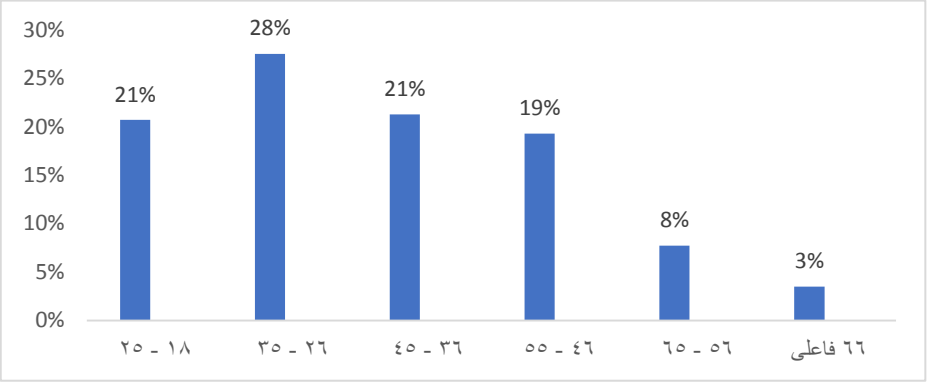

The research sample also covered all societal groups at all levels of study, as shown in Chart No. (4).

Chart No. (4): Sample spread by educational level

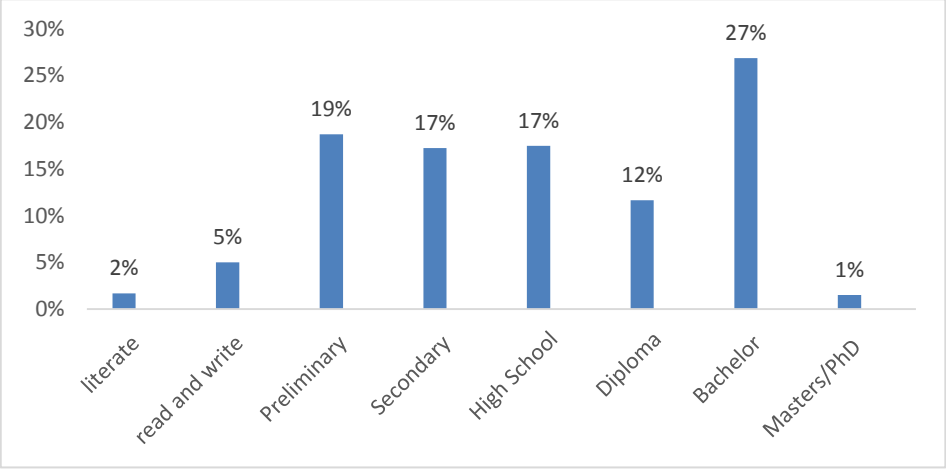

The economic level of the respondents was also determined by knowing their standard of living and their professions, as only (4%)

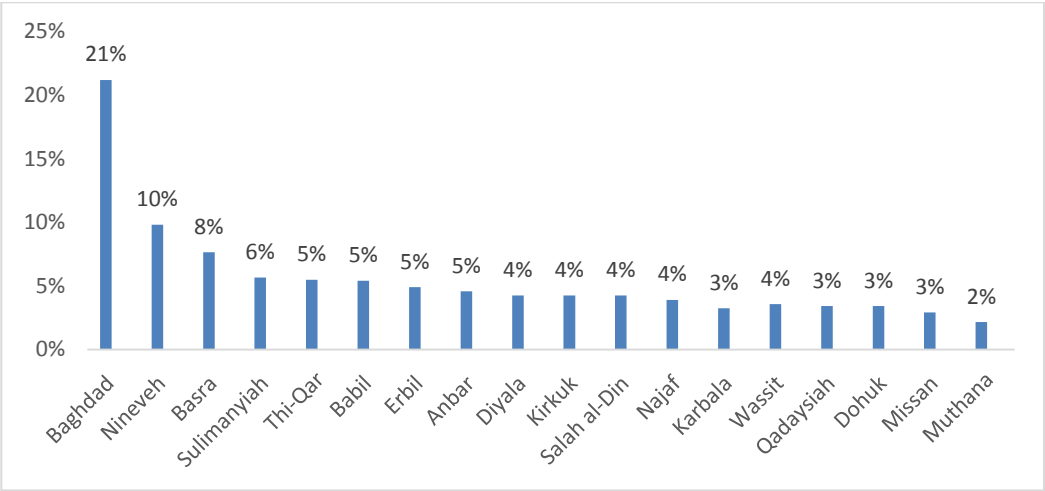

As for gender, the sample is distributed between (614) males and (589) females, according to the estimated percentages of the Iraqi Ministry of Planning for the year 2018 (51% males, 49% females).

Chart No. (2): Prevalence of the sample by gender

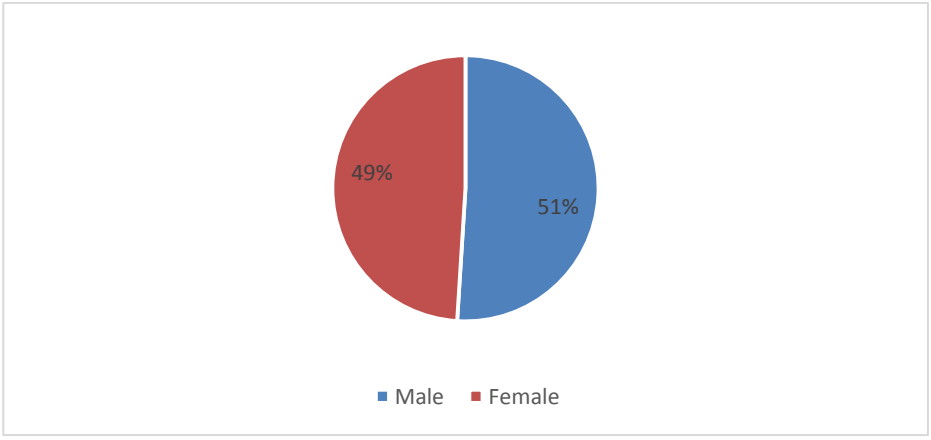

The research sample covered different age groups as shown in Figure (3).

reach indicators that approach the reality of the democratic experience in Iraq, and (5) main aspects that form a basis for the study of democracy in Iraq have been adopted, taking into consideration previous studies, the specificities of Iraqi society, the factors of establishing democracy, and pros and cons of democracy. The National Index for the current year adopted the same aspect as for the previous year's indicator to measure progress/retreat in democratic transformation. The aspects are:

- **Government performance**
- **Rule of Law**
- **Economic stability**
- **Integrity of elections**
- **Rights and Freedoms**

The study is based on a survey of (1203) citizens who have the right to vote (18) years and older, who reside in all Iraqi provinces. (10) Political science graduates were trained in two workshops to ensure random sampling, representation according to the population ratios approved by the Ministry of Planning, as shown in Chart No. (1).

Chart No. 1: Distribution of the sample according to the population ratios for each governorate

It is noteworthy that many activists, media persons and human rights defenders in Iraq are still facing real dangers due to their defense of basic freedoms and the fight against corruption, which led to the occurrence of numerous attacks, some of which claimed the lives of a number of activists.

The current Iraqi government took number of steps in fighting corruption, arresting number of perpetrators involved in the assassination of activists, and finalizing all preparations for upcoming elections.

Accordingly, the National Index for Democratic Transition in Iraq came amid an atmosphere of anticipation and a test of confidence in the government's ability to meet the requirements of holding elections that express the vision of change and its entitlements, and the great challenges on the part of the actors and structures of the system whose mechanisms and internal and external interests have been entrenched throughout the past eighteen years to sustain status quo. It is a conflict that may extend outside the mechanisms of the political process if the regime fails to broker balances and meet the basic requirements for reform and democratic change, taking into account the tense regional environment and its ramifications on Iraq.

• Methodology

The National Index was adopted after studying international indicators and trying to localize them through several discussion seminars with academic in the relevant disciplines (political sciences, law, media, sociology, economics, elections, and statistics) in order to

These factors fueled the popular protests, reaching their climax in the October uprising in 2019, which expressed new vision and priorities. The ethno-sectarian quotation system, which is key pillar of the political system, was considered the biggest obstacle towards establishing an efficient, effective and inclusive democratic system in the view of the masses and youth in particular. Therefore, the demands of the protest movement centered on political reform and countering corruption.

The greatest task of achieving reforms' demands is achieving genuine popular representation through free, fair general elections as an entry point to achieve fundamental change in the political process.

Despite the partial admission of failure by the political forces, and the response of the political system to public pressure through the resignation of the government of Mr. Adel Abdul-Mahdi and the formation of an "interim" government led by Mr. Mustafa Al-Kazemi, and the change of a number of election-related laws (Electoral Commission Law, Parliament Elections Law), and Electoral administration, setting a date for early elections next October, and registering about 3,500 people as candidates in the October elections. However, holding elections capable of bringing about structural change and comprehensive reforms still faces real challenges.

A key challenge to political reform is restoring control over arms, imposing state authority by enforcing laws, and taking serious and tangible steps towards countering corruption.

About Governance Institute for Public Policy

"Governance" is a Think Tank aims to spur creative thinking towards state building and institutions. Its activities focus on analyzing and making public policy, in order to contribute to prerequisite of democratic transformation in Iraq, based on principles of Good Governance.

Since its establishment (2010), Governance Center organized activities in Baghdad and several Iraqi provinces on number of strategic issues on national and local levels. It published policy and research papers, drafted by specialized academics, as well as, established a network of experts and activists in different fields on different levels to bridge relations among those share creative thinking, stakeholders, and policymakers.

For further information, visit our website or email us on Governancecenter82@gmail.com

1- Introduction

The path of democratic experience in Iraq over the last 18 years led to gradual erosion of trust between citizens and the political process, as reflected in international indicators, and evidenced in results of the National Index for Democratic Transformation in Iraq for previous years. This was due to the weak performance of the political system and failure of democratic institutions to accomplish their tasks at the local and national levels, which contributed to the failure in service delivery and achieving security, accompanied by widespread corruption.

Executive Summary

National Index for Democratic Transformation in Iraq, 2020 – 2021

(Hard Bet)

	National Index for Democratic Transformation in Iraq 2020 – 2021		Economist Democracy Index 2020		Freedom House 2021	
Country	Score	Regime type	Score	Regime type	Score	status
Iraq	3.8	Partially authoritarian	3.62	Authoritarian	29	Not Free

Scientific Committee

Dr. Suad Muqdad Al-Asady
Dr. Hussien Abbas Muhana
Hashim Al-Rikabi
Dr. Abdul Aziz Essawi
Dr. Salam Jaber Shehab
Dr. Ali Taher Alhamoud
Dr. Falah Al-Zuhairi
Dr. Munam Khamis Mukhlef
Dr. Muntasser al-Edani
Dr. Adil Bedawi
Dr. Emad Sheikh Dawod

National Index for Democratic Transformation in Iraq, 2020 – 2021, is based on field studies in 12 provinces (Baghdad, Nineveh, Basra, Sulimanyiah, Thi-Qar, Babil, Erbil, Anbar, Diyala, Kirkuk, Salah al-Din, and Najaf)